

إعداد التقرير

تطور فكرة الوجود اليهودي في المسجد الأقصى:
براءة محمد درزي

الحفريات والبناء أسفل الأقصى وفي محيطه:
أحمد ياسين

تحقيق الوجود اليهودي داخل الأقصى والتدخل المباشر في إدارته:
براءة محمد درزي

التفاعل مع المسجد الأقصى:
وسام أبي عيسى

مراجعة وتحرير
هشام يعقوب

إدارة الإعلام والمعلومات
في
مؤسسة القدس الدولية

أيلول/ سبتمبر 2012

بسم الله الرحمن الرحيم



تقرير توثيقي استقرائي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى

في الفترة ما بين 2011/8/22 – 2012/8/21

ملخص تنفيذي

تصدر مؤسسة القدس الدولية منذ عام 2005 تقريرًا دوريًا يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى وتطور خطوات الاحتلال الإسرائيلي تجاهه. ويعدّ هذا التقرير السادس في هذه السلسلة وهو يوثّق الاعتداءات على الأقصى في الفترة ما بين 2011/8/22 و2012/8/21. ويحاول التقرير تناول مشروع تهويد المسجد بمقاربة شاملة تناقشه من أربعة جوانب:

أولاً: تطور فكرة الوجود اليهودي في المسجد الأقصى على المستوى السياسي والديني والقانوني

ثانيًا: مناقشة تفصيلية لكل أعمال الحفر والإنشاءات والمصادرة تحت المسجد وفي محيطه تبيّن مسارها وتطورها على مدار السنة التي يغطيها التقرير، بالإضافة إلى الكشف عن تفاصيلها ومراميها استنادًا إلى أحدث ما يتوافر من المعلومات التي تظهر سعي الاحتلال إلى تأسيس مدينة يهودية تحت المسجد وفي محيطه يكون هو في مركزها ويخلق بنية تحتية متكاملة للوجود اليهودي في المسجد ومحيطه.

ثالثًا: تحقيق الوجود اليهودي البشري والفعلي داخل المسجد الأقصى، ومحاولات التدخل في إدارته عبر رصد اقتحامات وتصريحات الشخصيات الرسمية والمتطرفين اليهود والأجهزة الأمنية واستقراء مسارات ومآلات كل منها، وتبيان معالم تكامل الأدوار بين هذه الأطراف المتفقة على تحقيق الهدف ذاته ألا وهو تقسيم المسجد الأقصى بين المسلمين واليهود في أقرب فرصة ممكنة. ويرصد التقرير كذلك المنع الدائم لترميم مرافق المسجد خلال فترة التقرير، والتقييد المستمر لحركة موظفي الأوقاف الذين يشكلون العصب التنفيذي لهذه الدائرة ومنعها من أداء مهامها تمهيدًا لنزع الحصرية الإسلامية عن المسجد لمصلحة سلطة الآثار الإسرائيلية. علاوة على ذلك، يعرض التقرير التحكم في الدخول إلى المسجد ومحاولة الاحتلال تغيير قواعد السيطرة على أبوابه بالإضافة إلى تقييد حركة المصلين بحسب مناطق تواجدهم، وبحسب أعمارهم.

رابعًا: رصد ردود فعل أهم الأطراف المعنية بأوضاع المسجد الأقصى وتفاعلها معه.

أولاً: تطور فكرة الوجود اليهودي في المسجد الأقصى على المستوى السياسي والديني والقانوني

1. الموقف السياسي:

كان التطور الأبرز والأخطر خلال الفترة التي يغطيها التقرير المواقف التي عبرت عن الاتجاه إلى تقسيم المسجد الأقصى بين المسلمين واليهود إذ حضّر عضو الكنيست أرييه إلداد من كتلة الاتحاد الوطني اقتراح قانون لتقسيم المسجد زمنيًا حيث يكون دخول كل طرف إليه في أوقات معينة وذلك لإفساح المجال أمامهم لأداء صلواتهم والاحتفال بأعيادهم. ولا شك في أن هذا المشروع يعيد إلى الأذهان سيناريو التقسيم في المسجد الإبراهيمي في الخليل الذي باتت دولة الاحتلال تتحكم في دخول المسلمين إليه بينما هو حق خالص لهم.

> التطور الأبرز والأخطر سياسيًا تجلى في المواقف الداعية إلى التقسيم الزمني للمسجد الأقصى بين المسلمين واليهود لا سيما عبر مشروع قانون التقسيم الذي أعده عضو الكنيست أرييه إلداد

موضوع التقسيم طرحه أيضًا عضو الكنيست زئيف إلكين الذي تعهد بالعمل على تأمين وصول اليهود إلى المسجد الأقصى دون المسلمين في أيام محددة. كما رأى إلكين أن اليهود اليوم ممنوعون من الصلاة في الأقصى بقرار من الشرطة، وهو قرار غير قانوني حيث إن المحكمة العليا كانت قضت بالسماح لهم بالصلاة هناك إلا إذا ارتأت الشرطة منعهم مؤقتًا في الحالات التي تشكل خطرًا على النظام العام. واعتبر إلكين أن قرار المنع هذا الذي تستمر الشرطة في فرضه إنما يأتي استجابة لاعتبارات تنفيذية لديها وليس انسجامًا مع سياسة الحكومة الإسرائيلية. وكلام إلكين هذا، وهو نائب عن حزب الليكود الذي يتولى رئاسة الحكومة، لا يثير كثير استغراب خصوصًا إذا ما وضع جنبًا إلى جنب مع كلام رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو حول عدم جواز التنازل عن المسجد الأقصى. موقف نتنياهو هذا عرضه في الذكرى الخامسة والأربعين لاحتلال القدس حيث قال إن التنازل عن شرق القدس – وعن «جبل المعبد»- لن يؤدي إلى السلام، بل إن خضوع المسجد الأقصى لغير السيطرة الإسرائيلية سيفجّر حتمًا حربًا دينية وطائفية. وفي كلام نتنياهو هذا مؤشر على تمسك الحكومة بسياسة تهويد القدس والأقصى وسعيها إلى قوننة التقسيم الزمني تمهيدًا للسيطرة الكاملة عليه.

أما بالنسبة إلى تقرير مراقب عام الدولة المتعلق بالمسجد الأقصى، فقد تكتّمت سلطات الاحتلال على مضمونه كما تكتّمت قبل ذلك على معظم مضمون التقرير الذي قدّمه المراقب العام ميكا ليندنستراوس إلى لجنة الرقابة في برلمان الاحتلال في حزيران/يونيو 2010. وقد وضع البعض هذا التكتم على مضمون التقرير في إطار حرص نتنياهو على عدم التذكير بـ «فضيحته التاريخية» عندما تخلى عن المكان المقدس في اليهودية المعروف بـ «اسطبلات سليمان» إلى الوقف خلال فترة ترؤسه للحكومة في التسعينيات. وأيّا يكن سبب التكتم فإن في الأمر إشارة إلى حرص دولة الاحتلال على عدم إبداء موقفها الواضح حيال موضوع الأقصى أو تجنب ردات فعل إسلامية، وحتى يهودية، قد يثيرها تقرير المراقب العام في هذا الصدد.

2. الموقف الديني:

أعـــاد ممثلو الحاخامية الرسمية في دولة الاحتلال التأكيد على عـــدم جواز صعود اليهـــود إلى «جبل المعبد» بانتظار «المخلّص» الذي سيقود اليهود إليه

على الرغم من التغير في مواقف بعض الحاخامات باتجاه تشجيع اليهود على دخول المسجد الأقصى فإن المؤسسة الدينية ما زالت حذرة في التعاطي مع الموضوع. ففي آذار/مارس 2012، صدر إعلان عن الحاخام الرئيس في دولة الاحتلال وغيره من كبار الحاخامات يدعو اليهود إلى عدم زيارة «جبل المعبد» إذ إن ذلك يتعارض مع الشريعة اليهودية. وبحسب الموقّعين فإن الإعلان يأتي في هذا الوقت نظرًا لأن العديد من الجمعيات اليهودية باتت تدعو إلى زيارة «جبل المعبد». وجاء في الإعلان: «إنه لواجب مقدس أن نعلمكم أن الصعود إلى «جبل المعبد» يتعارض مع التعاليم الدينية. ولطالما كان هذا الحظر بسيطًا وواضحًا حرّمه كل العظماء في «إسرائيل» [...] ونظرًا إلى أنه في الآونة الأخيرة تزايدت الدعوات من الجمعيات المختلفة إلى زيارة «جبل المعبد» فإننا هنا نعلن عن رأي التوراة في هذا الصدد فالحظر ما زال قائمًا ويمنع تمامًا الصعود إلى «جبل المعبد» في هذا الوقت». ومن بين أبرز الموقعين على الإعلان الحاخام الأكبر لليهود السفارديم في دولة الاحتلال شلومو عمار، ورئيس الأشكناز الحاخام يونا ميتزجر، والرئيس السابق للسفارديم الحاخام إلياهو بكشي دورون، وحاخام المدينة القديمة أفيغدور نيفنتزال، وحاخام «الحائط الغربي والأماكن المقدسة» صموئيل

رابينوفيتش. هذا الموقف الذي أثار ردود فعل معارضة، لا يعكس زهد هذه المرجعيات الدينية في المسجد أو عزوفها عنه بقدر ما يعكس تمسكها بالسيطرة عليه كاملاً «عند قدوم «المخلّص» الذي سيقود اليهود إليه».

وكانت المرجعية الدينية في جيش الاحتلال، «هربانوت هتسفئيت»، عممت على ضباط الجيش في كانون أول/ديسمبر 2011 شرائح من الصور الإرشادية بمناسبة عيد الأنوار اليهودي «الهانوكا» تظهر فيه صور للمسجد الأقصى المبارك دون قبة الصخرة، وظهر في إحدى الشرائح توصيف لما يسمى بـ «عيد البطولة اليهودية»، تضمنت مقالاً ومسابقة وصفت ما أسمته صراع «اليهود المكابيين» مع اليونانيين، وظهر في الخلفية صورة حديثة لحائط البراق والمسجد الأقصى دون قبة الصخرة.

وقد اعتبر أحد ضباط الاحتياط أن الصورة إصدار رسمي وهذا ما يجعل توزيعها من قبل الجيش محطّ إشكال واعتبر الضابط أن الحاخامية العسكرية يجب أن تكون أكثر حرصًا في التعاطي مع «جبل المعبد» بالذات حيث إن حربًا يمكن أن تنفجر إذا ما حاول أحد المساس بالمكان.

ويمكن القول إن الموقف الديني حيال قضية دخول اليهود إلى المسجد الأقصى وأدائهم الصلاة فيه ما زالت تتقاذفه الآراء المؤيدة وتلك المعارضة. وعلى الرغم من تزايد الأصوات الدينية المطالبة بالسماح بالصلاة إلا أن ثمة حدودًا يرسمها من جهة أولى تمسّك قسم لا يستهان به من الحاخامات بحرفية التعاليم التوراتية، والخوف من ردة فعل إسلامية في حال إطلاق الأمر على غاربه من ناحية أخرى.

3. الموقف القانوني:

كان الموقف القانوني الأبرز خلال الفترة التي يغطيها التقرير التعميم الصادر عن المستشار القضائي لحكومة الاحتلال، إيهودا فينشتاين، والذي يعتبر فيه الأقصى جزءًا لا يتجزأ من دولة الاحتلال وتنطبق عليه القوانين الإسرائيلية لا سيما قانون الآثار وقانون التنظيم والبناء. كما جاء في التعميم أنه يجب على الجهات المكلفة تطبيق القانون إجراء مراقبة منتظمة في محيط المسجد الأقصى للوقوف عن كثب على الأعمال الجارية فيه للتأكد من سلامة الآثار فيه وأنه على سلطة الآثار إحالة تقاريرها عما يجري في محيط المسجد إلى مجلس الأمن القومي وسكرتير الحكومة. ويأتي هذا الموقف في وقت تتصاعد فيه الأصوات في دولة الاحتلال مطالبة بمنع الأوقاف الإسلامية من متابعة أعمال الترميم في المسجد الأقصى وقبة الصخرة بحجة أنها تعمل على هدم الآثار اليهودية في المكان. وقد كُشف عن التعميم في سياق التماس تقدّمت به جمعية «أمناء المعبد» إلى المحكمة العليا في 2012/7/16 تطالبها فيه وقف أعمال البناء التي تقوم بها الأوقاف الإسلامية في المسجد الأقصى كونها تلحق الضرر بالآثار اليهودية. وقد ادعى غيرشون سلمون، رئيس الجمعية، أن الأوقاف الإسلامية التي تقوم بأعمال الترميم في المسجد الأقصى قد وضعت سقالات فوق صخرة المعراج التي يعدّها اليهود جزءًا من «قدس الأقداس» وأن العمال يستعملون الصخرة لوضع الدّلاء التي تحوي معدات البناء عليها. وتكمن خطورة التعميم في أنه يتعدى على دور الأوقاف الإسلامية ويلغيه كما يتناغم مع المواقف السياسية في دولة الاحتلال ويعزز الهدف الأساس المتمثل في بناء «المعبد الثالث» على أنقاض الأقصى.

> صدر عن المستشار القانوني لحكومة الاحتلال تعميم اعتبر فيه أن الأقصى جزء لا يتجزأ من دولة الاحتلال وتنطبق عليه القوانين الإسرائيلية لا سيما قانون الآثار وقانون التخطيط والبناء في وقت تتزايد فيه الدعوات المطالبة بوقف أعمال البناء التي تقوم بها الأوقاف الإسلامية كونها تعمل على «هدم الآثار اليهودية في المكان»

وقبل ذلك كانت محكمة الاحتلال العليا ردت في 2012/2/7 التماسًا رفعه المتطرف سلمون

يطلب فيه السماح له بالصعود إلى المسجد الأقصى المبارك. وقالت القاضية عدنه أربيل في حيثيات قرارها إن «حرية التعبير وحق الصلاة في المكان المقدس هما من الحقوق الأساسية لكل إنسان في «إسرائيل»، ولا خلاف على ذلك ولكن حق الوصول إلى المسجد الأقصى غير مطلق ويمكن تقييده، وأحيانًا ليس هناك مفر من أن ترجح كفة حق الجمهور على كفة حق الفرد نظرًا لاحتمال المساس بالمصلحة العامة. وقد قبلت المحكمة بموقف الشرطة القائل إن الخطر ليس وهميًا، بل إنه سيكون خطرًا أمنيًا حقيقيًا إذا ما سمح لسلمون بالصعود إلى المسجد».

وهذا القرار الذي يحمل في ظاهره تقييدًا لـ «حق» اليهود بالصلاة في المسجد الأقصى يبطن شرعنة لهذا الحق وتأييدًا لانتهاكاتهم للمسجد ولأدائهم الشعائر الدينية والتلمودية لدى اقتحامهم له. فما يحول بين اليهود وبين صلاتهم في المسجد الأقصى، كما يستنتج من قرارات المحكمة، أسباب أمنية محضة وهم سيعمدون إلى ممارسة «حقهم» مع زوال الخطر الأمني.

ثانيًا: الحفريات والبناء أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه

1. الحفريات:

لم تعد زيادة عدد الحفريات أسفل المسجد الأقصى ومحيطه مسألة ذات أولوية بالنسبة إلى دولة الاحتلال بعد أن تشعبت وانتشرت في الجهات الغربية والجنوبية والشمالية للمسجد. وانتقلت عوضًا عن ذلك إلى مرحلة العمل على ترميم المواقع القديمة وتأهيلها لاستقبال الزوار علاوة على تجهيز البنى التحتية اللازمة لتحويل «المدينة اليهودية التاريخية» التي يبنيها الاحتلال أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه إلى المزار السياحي الأول في دولة الاحتلال.

> شهدت الفترة التي يغطيها التقرير بدء العمل وافتتاح 6 مواقع جديدة للحفريات ليبلغ عددها ما مجموعه 47 موقعًا، 25 منها في الجهة الغربية، 17 في الجهة الجنوبية و5 في الجهة الشمالية

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، شهد مشروع بناء «مدينة داود» (المدينة اليهودية المقدسة) تطورًا ملحوظًا في سرعة الحفريات ونوعها وكمها وغاياتها. فمن ناحية الحجم، امتدت الحفريات لتصل إلى أقصى شمال

البلدة القديمة ولتشمل الأسوار ومحيطها، كما امتدت الحفريات في الجهة الغربية حتى تعدت البلدة القديمة وأسوارها لتصل إلى منطقة جورة العناب خارج أسوار القدس. وقد شهدت الحفريات في سلوان توسعًا ملحوظًا ليس في عددها إنما في الحفريات التي كانت مقامة قبل آب/أغسطس 2011، حيث ازدادت حفريات «موقف جفعاتي» لتكشف عن طبقات داخل التربة جنوب الأقصى، كما شهدت سلوان عددًا من الانهيارات بالقرب من مسجد عين سلوان والطريق المؤدي إلى المسجد الأقصى، بالإضافة إلى حفريات جديدة داخل حفريات الأسوار والتحصينات.

وقد وافقت لجنة التخطيط في بلدية الاحتلال في شباط/فبراير 2012 على بناء «موقف جفعاتي» بحسب المخطط الجديد الذي قدّمه المهندس الصهيوني آرييه رهاميموف، والذي يتضمن بناء الموقف ولكن بمساحة أقل من المخطط السابق ورفعه على أعمدة ارتكازية ضخمة للإبقاء على آثار وحفريات الموقف وتحويلها إلى متحف للزوار، ويُخفَّض عدد مواقف السيارات ويقلَّص ارتفاع المبنى بشكل ينخفض عن ارتفاع السور الجنوبي للمدينة بقليل، والجديد في المخطط الذي قدمه رهاميموف ودعمته جمعية «إلعاد» الصهيونية هو إقامة ممرات تربط الموقف بـ «حديقة المطاهر» (القصور الأموية) و «مدينة داود» وساحة حائط البراق. كما شهدت الفترة التي يغطيها التقرير إعادة العمل في بعض المواقع مع عودة لنشاط الحفريات داخل نفق بوابة وارن ونفق القاعة الهيرودديانية، واستحداث حفريات جديدة داخل شبكة أنفاق الحائط الغربي.

وفي تفاصيل الحفريات، شهدت الفترة التي يغطيها التقرير بدء العمل وافتتاح ستة مواقع جديدة للحفريات، أربعة منها غرب المسجد الأقصى وواحدة في الجنوب وأخرى في الشمال. ليصبح بذلك عدد مواقع الحفريات حول المسجد الأقصى وتحته 47 موقعًا، 30 منها نشطة (13 غرب المسجد، و12 جنوبه، و5 شماله)، و17 مكتملة (5 في الجنوب، و12 في الغرب).

أ. حفريات الجهة الغربية:

تعتبر الجهة الغربية للمسجد الأقصى، وحتى ما بعد شارع الواد غرب الأقصى، العصب الرئيس للمدينة اليهودية المقدسة التي يبنيها الاحتلال تحت المسجد وفي محيطه، ففيها تقع معظم المزارات، ومنها يمر الطريق الذي يصل بين جنوب هذه المدينة في سلوان وشمالها عند درب الآلام. وفي هذه المنطقة شقت دولة الاحتلال شبكة أنفاق وصلت إلى نصف كيلومتر ابتداءً من الجهة

الغربية جنوب الأقصى، حتى درب الآلام في منطقة راهبات صهيون شمال الأقصى. وتعد جمعيتا «الحفاظ على تراث الحائط الغربي» و «عطيرت كوهينيم»، المسؤولتين الرئيستين عن هذه الأنفاق والحفريات التهويدية، وقد ضمت هذه الحفريات العديد من البؤر التهويدية التي تمثلت بعدد من الأنفاق والكنس تحت البلدة القديمة وأسوار المسجد، وكذلك بعض المتاحف التزويرية التي شكلت مدينة يهودية كاملة في الفضاء التحتي للمسجد الأقصى. وفي الفترة التي يغطيها التقرير بلغ عدد الحفريات غرب الأقصى 25 موقعًا، 13 منها نشطة و12 مكتملة.

ب. حفريات الجهة الجنوبية:

تهدف الحفريات في الجهة الجنوبية إلى خلق ما يسمى بـ «مدينة داود» التي تمتد، بحسب الادعاءات الصهيونية، من مجمع عين سلوان جنوبًا وحتى أسوار المسجد الأقصى شمالاً، على كامل مساحة حي وادي حلوة في سلوان. والجهة الرئيسة المسؤولة عن الحفريات في جنوب المسجد هي جمعية «إلعاد» الصهيونية. وقد شهدت الفترة التي يغطيها التقرير افتتاح نفق جديد في الجهة الجنوبية، بالإضافة إلى عدد من التطورات داخل أنفاق جنوب المسجد الأقصى، ليصبح بذلك عدد الحفريات في الجهة الجنوبية 17 موقعًا، 12 منها نشطة و5 مكتملة.

ج. حفريات الجهة الشمالية:

الحفريات في الجهة الشمالية حديثة الانتشار إذ لم يكن في هذه الجهة إلا واحدة عند بركة راهبات صهيون أسفل المدرسة العمرية وقد بدأ العمل فيها عام 1868 مع ما بدأ به وارن في غرب الأقصى. وتهدف الحفريات الحديثة في المنطقة لخلق تاريخ في المنطقة الشمالية من جدار المسجد الأقصى وربط حفرياتها بأنفاق الحائط الغربي التي باتت تمتد شمالاً وشرقًا على طول السور الشمالي للمسجد. وقد شهدت الفترة التي يغطيها التقرير البدء بحفرية جديدة داخل مغارة الكتان شمال المسجد الأقصى ليصبح بذلك عدد الحفريات النشطة شمال الأقصى 5 حفريات.

2. البناء ومصادرة الأراضي في محيط المسجد الأقصى:

تهدف دولة الاحتلال من خلال البناء ومصادرة الأراضي في المسجد الأقصى ومحيطه إلى تعزيز الوجود اليهودي في المسجد بشكلٍ خاص ومدينة القدس بشكلٍ عام، إمّا من خلال إضفاء الطابع

اليهودي على المحيط، أو من خلال اتخاذ هذه الأبنية كمراكز انطلاق لاستهداف المسجد الأقصى مثل استعمالها كمراكز للتجمّع لاقتحام المسجد، أو استخدامها للتغطية على أعمال الحفريّات، أو لتعزيز الوجود الأمني في المسجد.

وعلى مدى العقود الماضية كان الاحتلال يتعامل بحذر بالغ مع البناء في ساحات المسجد الأقصى ومحيطه، ولا يعود ذلك بالطبع إلى حرص المحتلّ على مشاعر المسلمين ومقدّساتهم، بل يعود إلى عقدة خوفٍ من المسجد الأقصى لازمت العقل الصهيوني منذ أقام دولة الاحتلال، سبّبتها ردود الفعل الفلسطينية والإسلامية القوية على كلّ محاولة صهيونية للتواجد بشكلٍ علني في المسجد ومحيطه، بدءًا بثورة البراق عام 1929 وصولاً إلى انتفاضة الأقصى عام 2000.

ولكن هذا الأمر بدأ بالتغيّر خلال السنوات الأخيرة وظهر ذلك بوضوح عام 2010 إذ شهد بناء المعالم اليهوديّة في محيط المسجد نقلة نوعيّة مع افتتاح «كنيس الخراب» وهو المعلم اليهودي الأول الذي يبنيه الاحتلال بهذه الضخامة في البلدة القديمة، وهو ما يؤشر إلى تخلّي المحتل عن حذره المعهود في التعامل مع البناء في محيط المسجد الأقصى، وازدياد ثقته بقدرته على تنفيذ مخططاته مهما بلغت ضخامتها غير آبهٍ بأي ردّ فعل عليها قد يتمكن من الضغط عليه لوقفها، ما يؤشر إلى أن هذه المخططات ستصبح أكثر ضخامة في المستقبل وأكثر قربًا من المسجد الأقصى. وليس من المستبعد إن تابعت الأمور تطوّرها على هذا النحو أن يبدأ الاحتلال العمل بمشروعات كبرى مثل كنيس «قدس النور» الذي كان مخطط «أورشليم أولاً» قد تحدّث عنه عام 2008، ويفترض أن يقام فوق المحكمة الإسلامية الملاصقة للسور الغربي للأقصى.

وفي عام 2012، أصدرت حكومة دولة الاحتلال قرارًا يحمل الرقم 4654 ويقضي ببناء مواقع تحمل «البعد والجذب التوراتي» في القدس، خصوصًا في المواقع الأثرية التاريخية بحيث تحوي هذه المواقع بشكل مركزي التواصل التاريخي و«الفترة التوراتية» في القدس. وقد رصدت الحكومة مبلغ 2 مليون شيكل (حوالي 520 ألف دولار) للرصد والتخطيط الأولي لمثل هذه المشاريع.

وأبرز التطورات خلال الفترة التي يغطيها التقرير مصادقة اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء في القدس في 2012/7/2 على مخطط لإقامة كلية عسكرية على مساحة 14 دونمًا في جبل الزيتون بالقرب من مستشفى المطلع شرقي المسجد الأقصى. والهدف منها تعزيز مكانة القدس كعاصمة

لدولة الاحتلال بحيث تحاول سلطات الاحتلال جاهدة نقل المقرات الحكومية إلى الجزء الشرقي من القدس. وعبر هذا المشروع فإن دولة الاحتلال ستمضي قدمًا في مخططاتها الرامية لتهويد شرقي القدس. كما أن سلطات الاحتلال لم تكف عن محاولاتها لهدم جسر باب المغاربة ما أثار ردات فعلية شعبية ورسمية حملتها على تجميد قرارها. ويمكن القول إن عمليات الحفر وتفريغ التربة التي شهدتها تلة المغاربة خلال تموز/يوليو 2012، وعمليات نقل الأتربة من أسفل جسر باب المغاربة تشير إلى عزم دولة الاحتلال على المضي في مخططاتها في هذا الإطار.

ثالثًا: تحقيق الوجود اليهودي داخل الأقصى والتدخل المباشر في إدارته

لم تهدأ المحاولات الإسرائيلية الساعية إلى تكريس الوجود اليهودي داخل المسجد الأقصى وارتفع سقف الخطاب السياسي الداعي إلى تكريس هذا الوجود عن طريق التقسيم الزمني للمسجد. وقد بدت مختلف الأجهزة الإسرائيلية سندًا وعونًا يرفد بعضها البعض الآخر في إطار السعي المحموم لتكريس حق يهودي مختلق بالصلاة في المسجد الأقصى تمهيدًا للتفرد به وطرد أهله منه. وبعموم المشهد، يمكن القول إن السلوك الإسرائيلي على المستوى الرسمي والأمني شكل رافعة وثقلاً داعمًا للاقتحامات التي باتت أقرب إلى واقع على الأرض قد لا يزيد أو ينقص منه سواء أقر في قانون أم لم يقر. وبموازاة الاقتحامات المشفوعة بالتصريحات الرسمية والحماية الأمنية، بدا واضحًا سعي سلطات الاحتلال إلى ألا تترك صغيرة أو كبيرة تتعلق بالأقصى دون أن تحصيها لا سيما بعد زيادة عدد كاميرات المراقبة التي باتت ترصد ساحات المسجد كلها حتى لكأنها تحاول أن تعد على المصلين في الأقصى أنفاسهم.

> أصبحت الاقتحامات التي ينفذها رسميون ومتطرفون وأمنيون إسرائيليون جزءًا من المشهد اليومي في المسجد الأقصى كما لم تتوقف سلطات الاحتلال عن التدخل في عمل الأوقاف الإسلامية والتضييق على موظفي الأوقاف بالإضافة إلى تقييد حركة المصلين والتحكم بها

وكما في العام السابق، فإن الاقتحامات شكّلت جزءًا من المشهد اليومي في المسجد الأقصى فلا يمر يوم أو مناسبة من دون أن يكون الأقصى مرتعًا للمتطرفين والرسميين والأمنيين وإن أُحبطت

بعض الاقتحامات نتيجة التصدي لها من جهة أو لغاية في نفس راسمي سياستها والمتحكمين بها. وقد تحكمت سلطات الاحتلال بوتيرة الاقتحامات فحجبتها أو أرخت حبلها على غاربه وفق ما تتطلبه الأعياد والمناسبات اليهودية مع تجنب اللعب على وتر تفجير الأوضاع بشكل يخرج عن السيطرة. ففي حين سمحت سلطات الاحتلال باقتحامات مكثفة ومتتالية في الأسابيع السابقة على ذكرى «خراب المعبد»، فإنها أقفلت الباب مطلقًا أمام هذه الاقتحامات يوم 2012/7/29، وهو يوم الذكرى، في سلوك قد يكون أقرب إلى الحذر من أن يؤدي ارتفاع عدد المتطرفين في الأقصى إلى ردود فعل عارمة وصدامات مع المصلين والمرابطين في المسجد تكون سابقة لأوانها. وإذ أوحت الاقتحامات في بداية شهر رمضان المبارك باتجاه إلى تزايدها مع آخره فإن السلطات الإسرائيلية حظرت على اليهود الوصول إلى الأقصى في اليومين الأخيرين من شهر رمضان وفي أيام عيد الفطر المبارك. ولا شك في أن هذا السلوك يحدونا إلى التساؤل عن دلالاته وما إذا كان يصب في سيناريو التقسيم الزمني بفتح المسجد أمام المسلمين دونًا عن اليهود في المناسبات الإسلامية ليكون لليهود مثل ذلك في المناسبات الخاصة بهم.

وباستثناء منع اليهود من الوصول إلى الأقصى في مناسبات محددة وأيام محدودة، فإن المتطرفين غالباً ما يقتحمون المسجد بحماية من قوات الأمن الإسرائيلية التي تقف موقفًا صارمًا إزاء محاولات المصلين وحراس المسجد وسدنته التصدي لها، وإن بالتكبير والتهليل، مع إجراءات عقابية تصل إلى الغرامة والإبعاد عن الأقصى. وإزاء هذا الواقع، غالبًا ما يختار الحراس والمصلون أهون الشرين فيتجنّبون التصادم مع المقتحمين حتى لا تدفع سلطات الاحتلال بمزيد من قوات الشرطة لتأمين الحماية للمقتحمين وكي يتجنب المصلون إبعادهم عن الأقصى.

1. اقتحامات وتصريحات الشخصيات الرسمية:

الثابت في اقتحامات الشخصيات الرسمية منذ العام الماضي انخفاض وتيرتها وإن شكلت منبرًا للتواصل مع المتطرفين وتشجيعهم على التواجد في الأقصى من ناحية ومظلة وغطاء للانتهاكات التي يقوم بها المتطرفون خلال اقتحامهم للأقصى من ناحية أخرى.

أ. في 2012/3/13، موشيه فيغلين، أحد قيادات حزب الليكود، يقتحم الأقصى في ظل حراسة مشددة من قبل قوات الاحتلال، وتحت غطاء من السرية، حيث قام ومجموعة مرافقة له من

المستوطنين بالتجول في أنحاء المسجد الأقصى، وهم يؤدون الصلوات اليهودية والشعائر التلمودية في أكثر من موقع في المسجد الأقصى المبارك ويذكر في مقابلة في 2012/3/25 بتصريح سابق له قال فيه إن أول ما سيفعله عندما يفوز برئاسة الحكومة هو الصعود إلى «جبل المعبد» والصلاة هناك دون أن يمنعه أحد.

ب. في 2012/5/17، اقتحم المسجد عدد من السياسيين وأعضاء الكنيست اليهود منهم أوري أريئيل وميخائيل بن آري مع جماعة من المتطرفين وذلك في إطار برنامج خاص بالذكرى الخامسة والأربعين لاحتلال كامل القدس.

ج. في 2012/6/26، صرح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عند حائط البراق بيهودية الحائط وقال إن أحد أسباب زيارته هو الدعاء لإعادة بناء «المعبد».

د. المرشح الجمهوري لانتخابات الرئاسة الأميركية ميت رومني قصد حائط البراق في إطار حملته الانتخابية يوم ذكرى «خراب المعبد» في 2012/7/29 وترك رسالة عليها بعض الصلوات في أحد شقوق الحائط. كما قال إنه «في هذه البقعة المباركة وفي هذا اليوم المشهود، استطعت أن أتعرف أكثر إلى التاريخ اليهودي وأنا أشعر بالألم الذي يشعره اليهود نتيجة تدمير [المعبد]».

2. اقتحامات وتصريحات المتطرفين اليهود

لم تهدأ وتيرة اقتحامات المتطرفين اليهود للأقصى على مدار السنة من خلال مجموعات صغيرة تدأب على التواجد في المسجد باستمرار مع صدور قرار عن المحكمة العليا في دولة الاحتلال يعيد تأكيد «حق اليهود في الصلاة بالمسجد الأقصى». وما نرصده هنا هو الاقتحامات الكبيرة التي تغطيها وسائل الإعلام لما يرافقها من صخب وضجة. وكان أبرز هذه الاقتحامات:

أ. في 2011/11/22، أقدم حوالي 140 مستوطنًا على اقتحام المسجد الأقصى في إطار الاحتفال بما يسمى «عيد الأنوار- الهانوكا». وقد أدّى المتطرفون بعض الشعائر التلمودية والدينية اليهودية الخاصة بمراسم «المعبد» المزعوم. وكانت سبقت الاقتحامات دعوات من قبل مجموعات يهويدية إلى اقتحام المسجد الأقصى على مدار الأسبوع لإشعال «أنوار المعبد» خلال «عيد الأنوار».

ب. وفي ذكرى الفصح اليهودي، اقتحم عشرات من المتطرفين المسجد الأقصى عبر مجموعات صغيرة متتالية تحميهم قوات من الشرطة. وقد نُفذت هذه الاقتحامات تلبية لنداء كبار حاخامات اليهود ودعواتهم للجمهور اليهودي إلى التجمع في باحة حائط البراق. واستمرت الاقتحامات على امتداد أسبوع الفصح وذلك من 6 إلى 2012/4/14.

ج. في 2012/5/20، اقتحم ما يقارب 90 متطرفًا المسجد الأقصى وأدّوا الشعائر الدينية فيه تزامنًا مع الذكرى الخامسة والأربعين لاحتلال شرق القدس. وكان مع المتطرفين الحاخام إسرائيل أريئيل، وهو من الجنود المظليين الذين ساهموا في احتلال المسجد الأقصى في حرب عام 1967، وقد قال: «انتظرت خمسة وأربعين عامًا لأتمكّن من تلاوة صلاة الشكر على جبل المعبد».

د. في 2012/7/25، اقتحم الأقصى حوالي 120 متطرفًا يهوديًا عشية ذكرى «خراب المعبد» في 29 من الشهر ذاته حيث منعت الشرطة وصول اليهود إلى الأقصى في ذلك اليوم.

هـ. سُجلت اقتحامات كثيفة للأقصى في بداية شهر رمضان حتى وصل عدد المقتحمين إلى 350 مقتحمًا في الأسبوع الأول من الشهر.

3. اقتحامات وتصريحات الأجهزة الأمنية

استمرت الأجهزة الأمنية الرسمية في الفترة التي يغطيها التقرير في ممارسة الدور الذي اختطته لنفسها لجهة التبدل في مهمتها الأمنية من منع المتطرفين اليهود من اقتحام المسجد الأقصى إلى تأمين الحماية لهم ومساندتهم في تنفيذ الاعتداءات، والحرص بالمقابل على منع رواد الأقصى من المسلمين من الوقوف بوجه هذه الاعتداءات واعتقال من يتصدى لها منهم. وبمعزل عن الاقتحامات التي تشكل جزءًا من تأمين الحماية للمتطرفين، نفذت الأجهزة الأمنية اقتحامات مستقلة ضمن مجموعات صغيرة تجولت في المسجد الأقصى مع قيام جنود الاحتلال بحركات غير لائقة والتقاطهم الصور على خلفية المسجد الأقصى أو قبة الصخرة بالإضافة إلى رفعهم للعلم الإسرائيلي والتلويح به بالقرب من قبة الصخرة.

وكان التطور الأهم لجهة الاقتحامات الأمنية صدور قرار في 2012/1/5 بمعاودة السماح لجنود

الاحتلال باقتحام المسجد والتجول فيه باللباس العسكري، وقد شكل هذا النمط من الاقتحام المزيد من الاستفزاز في المشهد شبه اليومي الذي تتوالى فصوله على المسجد الأقصى اقتحاماتٍ ينفّذها رسميون وأمنيون ومتطرفون يهود.

وعلاوة على الاقتحامات التي نفذها جنود الاحتلال اقتحم الأقصى رئيس أركان الجيش الإسرائيلي بيني غانتس في 2012/7/18 ومعه عشرات الجنود والحاخامات «لتأدية الطقوس الدينية الخاصة» وذلك بعد يوم واحد من الكشف عن تعميم مستشار الحكومة بأن المسجد الأقصى جزء لا يتجزأ من دولة الاحتلال وتنطبق عليه القوانين الإسرائيلية لا سيما قانون الآثار وقانون التنظيم والبناء.

ومع الاقتحامات، استمر التدخل الإسرائيلي السافر في إدارة المسجد الأقصى وذلك على ثلاثة مسارات: المنع من الترميم والتدخّل في عمل دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، تقييد حركة موظفي الأوقاف والتحكّم في الدخول للمسجد وتقييد حركة المصلين. وفي هذا السياق، كانت أبرز التدخلات تخصيص «لجنة التربية والتعليم والرياضة» في برلمان الاحتلال جلسة خاصة في 2012/3/13 حول قضية المسجد الأقصى وادّعاءها أن الأوقاف الإسلامية تعمل على تدمير الآثار في المسجد الأقصى. واستمرت كذلك سياسة فرض القيود العمرية والجغرافية على المصلين الوافدين إلى الأقصى ولا سيما في شهر رمضان المبارك علاوة على الاعتداء على المصلين وعلى طلبة مصاطب العلم ومحاولات منع تواجدهم في المسجد.

رابعًا: ردود الفعل على التطورات الجارية في المسجد الأقصى

على الرغم من التصعيد غير المسبوق للاحتلال في انتهاكه حرمة المسجد الأقصى، فإن ردود الفعل الفلسطينية على مستوى الفصائل أو السلطة الفلسطينية لم تخرج عن إدانة جرائم الاحتلال بحق القدس وأهلها، ومطالبة الدول العربية والإسلامية الدفاع عن القدس، ومناشدة المجتمع الدولي

لا تـزال المواقف حيال الاعتداءات الإسرائيلية ضعيفة ومتخاذلة بشكل عام ولا تتناسب مع حجم الهجمة الشرسة على المسجد الأقصى كما أن دعم الأقصى لا يزال دون المستوى المطلوب

ومؤسساته التدخل لمنع الاحتلال من الاستمرار في خرق القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية بحق المدينة المقدسة، في ظل تفاعلٍ خجول على المستوى الرسمي والشعبي العربي والإسلامي لم يرْقَ إلى مستوى الفعل المؤثّر والحامي للقدس وللمسجد الأقصى من مخططات التهويد والتقسيم. ويمكن القول بأن فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948 كانوا أبرز مُدافع عن القدس والمسجد الأقصى في مواجهة الهجمة الإسرائيلية الشرسة عليه.

على المستوى الفلسطيني الداخلي:

لا يزال العجز السّمة البارزة التي تسيطر على المشهد الفلسطيني الداخلي حيال قضية الأقصى يساهم في تعزيزه مشهد الانقسام السياسي الذي لا يزال يطغى على الساحة الفلسطينية على الرغم من إعلان المصالحة الذي وُقِّع مراتٍ عديدة. يضاف إلى ذلك إصرار السلطة الفلسطينية على متابعة التنسيق الأمني مع الاحتلال في الضفة الغربية، وهو الأمر الذي أدى إلى شلِّ يد المقاومة الفلسطينية التي كانت تُشعر الاحتلال بأن أيّ اعتداء على الأقصى كان يقابل بثمن لا بدّ للاحتلال من دفعه.

وعلى مستوى العمل الميداني والتحرك السياسي، لا تزال الفصائل الفلسطينية عاجزة عن أيّ ردٍّ فعلي على أرض الواقع، وباستثناء بعض التصريحات التي تؤكد الالتزام بالمقاومة كخيار استراتيجي وموقف مبدئي فإن الغالب على لغة الفصائل كان الشجب والاستنكار والتحذير، ومطالبة العالم العربي والإسلامي ومؤسسات المجتمع الدولي التدخل للدفاع عن الأقصى ووقف عمليات تهويد مدينة القدس.

كما أن عجز السلطة الفلسطينية عن فرض سيادتها على أراضيها، وعجزها عن تحقيق «حلم» الدولة الفلسطينية عبر ما يسمى «مفاوضات السلام» أو من خلال مجلس الأمن، ودعوتها المستمرة لدولة الاحتلال لتجميد الاستيطان والعودة إلى طاول المفاوضات، دفع المحتل للتمادي في الاعتداء على القدس والتحضير المتسارع لتقسيم المسجد الأقصى. وقد وجد الرئيس الفلسطيني محمود عباس سبيلاً لدعم الأقصى عبر الدعوة إلى شد الرحال إليه وزيارته على قاعدة أن زيارة السجين لا تعني تطبيعًا مع السجان. وقد أثارت هذه الدعوة جدلاً لم يحسم وفتحت مجالاً للأخذ

والرد وأدت للغرق في تفاصيل جواز الزيارة وحرمتها في وقت يحتاج فيه الأقصى إلى تحرك ودعم حقيقي بعيدًا عن الجدل والخلاف. وفيما خلا هذه الدعوة فإن تفاعل السلطة الفلسطينية مع قضية الأقصى لم يكن بمستوى الهجمة الإسرائيلية عليه وظل موقفها مشوبًا بالضعف ملتزمًا بالسقف الأدنى من الخطاب السياسي.

إن الدعم الحقيقي للمسجد الأقصى كان من فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948 من خلال مشاركتهم الكثيفة في دعوات شدّ الرحال والرباط في المسجد الأقصى، وبرنامج مصاطب العلم، ومسيرة البيارق، وبرنامج عقد القران داخل المسجد الأقصى، بالإضافة إلى الدور البارز الذي لعبته وتلعبه الشخصيات والمؤسسات المقدسية في لفت الانتباه إلى الأخطار التي يتعرض لها المسجد الأقصى.

وعلى المستوى العربي والإسلامي:

لم يخرج التفاعل العربي والإسلامي عن الحدود التي رسمها لنفسه عقب إحراق المسجد الأقصى عام 1969 من شجب واستنكار ومؤتمرات «تندد بحجم الهجمة الإسرائيلية غير المسبوقة» وتعهدات بالدعم تسقط من المتابعة على الرغم من ضآلتها.

ولعل الحدث الأبرز على الساحة الرسمية العربية والإسلامية عقد مؤتمر الدوحة الدولي للدفاع عن القدس في شهر شباط/فبراير2012. وقد ختم المؤتمر بـ «إعلان الدوحة» الذي عبر في أحد بنوده عن «القلق البالغ» لدى المؤتمرين إزاء ما يجري من أشغال إسرائيلية للتنقيب والحفريات الأثرية في المسجد الأقصى المبارك ومحيطه بالبلدة القديمة، كما أقرّ وضع استراتيجية شاملة وموسّعة للقطاعات المختلفة والمشاريع التي تحتاج إليها مدينة القدس، والتوجه إلى مجلس الأمن بغرض استصدار قرار يقضي بتشكيل لجنة تحقيق دولية للتحقيق في جميع الإجراءات التي اتخذتها دولة الاحتلال منذ استكمال احتلال القدس عام 1967. ولزم الدعم المالي جانب التقتير حيث لم يصل من المبلغ المقرر للقدس وأهلها في قمة سرت العربية 2010 والبالغ 500 مليون دولار سوى 37 مليون دولار حسبما أعلن أحمد قريع، رئيس دائرة شؤون القدس في منظمة التحرير الفلسطينية.

ورغم انعقاد مؤتمر القمة الاستثنائية لمنظمة التعاون الإسلامي في مكة المكرمة في 14-2012/8/15، في ظل تعميم فينشتاين، ومشروع قانون إلداد، وتقرير حرية الأديان، فإن البيان الختامي خلا من أية إشارة إلى خطورة ما يحاك ضد الأقصى وخصوصًا هذه التطورات. وكان أبرز ما خرجت به القمة هو دعم الخطة الاستراتيجية متعددة القطاعات بالقدس التي اعتمدت في الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية المنعقد في كازاخستان في 2011/6/30 كإطار لتحديد أولويات التمويل الإسلامي لمدينة القدس. ويبقى ذلك رهنًا لهمّة التحرك الفاعل للدول المشاركة في القمة الإسلامية، وهو ما عبر عنه الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والأراضي العربية المحتلة بالجامعة السفير محمد صبيح بالقول «إن التحدي أمام القادة الإسلاميين هو كيفية ترجمة هذه القرارات على أرض الواقع لنصرة فلسطين والقدس».

وبشكل عام، فإن التفاعل العربي والإسلامي مع قضية الأقصى لم يأت بجديد فمقررات المؤتمرات والقمم تبقى في إطار العموميات، والتقصير يعتور تنفيذها والأقصى إن حضر فليس من باب «أكبر همومنا» وإنما من باب رفع العتب. وتبقى القمم مطلوبة كحد أدنى من الدعم ولكن مع تفعيل قراراتها التي ينبغي أن تبنى على أساس قوة الحق الإسلامي الثابت بالأقصى وليس الخوف والتردد.

على المستوى الشعبي وتفاعل الجهات الأهلية والمؤسسات العاملة للقدس:

اقتصر الدعم للقدس والأقصى بشكل عام على المؤتمرات والندوات التي كانت تدعو لدعم الأقصى إعلاميًا بالإضافة إلى المسيرات الجماهيرية التي كانت تفتقر للاستمرارية على الأرض.

وبرز العام الماضي دور مؤسسة الأزهر الشريف الذي أصدر في 2011/11/20 «وثيقة الأزهر ضد تهويد الأقصى» التي أكدت أن عروبة القدس تضرب في أعماق التاريخ وأن الوجود اليهودي فيها هو وجود طارئ وعابر.

أمّا على المستوى الشعبي، فقد كان الحراك يأتي على شكلِ هبّاتٍ عاطفية تنتهي بانتهاء الفعاليّة، ومن دون أن يكون له كبير أثر في الحكومات العربية والإسلامية يدفعها لأخذ مواقف حازمة وجريئة تجاه ما تتعرض له مدينة القدس والمسجد الأقصى. وكان إحياء يوم الأرض في

2012/3/30 تحت عنوان «مسيرة القدس العالمية» الحدث الأبرز للتضامن الشعبي مع القدس وأهلها في وجه أبشع عملية تهويد تتعرض لها المدينة منذ احتلالها. وقد دشنت «مسيرة القدس العالمية» مرحلة جديدة من التفاعل العملي مع القدس على المستوى العالمي، حيث استطاعت أن تجمع الفلسطينيين في مختلف أماكن تواجدهم وتوحّد اهتمامهم وتحركهم لأجل قضية واحدة كما أكّدت أن قضية القدس وفلسطين لم تعُد تعني الشعب الفلسطيني وحده بل أصبحت قضية عالمية، وهذا انتصار جديدٌ له. وإن غياب الأقصى كعنوان تفصيلي عن هذه المسيرات ينبغي ألا يلفتنا عن إيجابية إحياء يوم الأرض بمسيرات دعم القدس لتأكيد مركزيتها، فالقدس كلٌ والأقصى في القلب منها، ودعم المدينة لا يستثني أقصاها.

إن التفاعل الشعبي مع قضية القدس والأقصى اتّقد في أوقات وخبا في أوقات أخرى وهو وإن لم ينتقل بعد إلى دور المحرّك والمؤثّر الفاعل إلا أن النظر إلى ما حققه الحراك الشعبي في الثورات العربية وتمكنه من الانقلاب على الأوضاع القائمة يبشّر بإمكانية خلق أثر مشابه في قضية الأقصى سيما من خلال الضغط على الحكومات العربية والإسلامية للاضطلاع بدورها المأمول في الذود عن الأقصى واستعادته كاملاً فوق الأرض وتحتها.

على المستوى الدولي:

يمكن رصد التفاعل مع قضية الأقصى على هذا المستوى من خلال المواقف الدولية حيال القدس بشكل عام وهي مواقف تتوقف عند حدود الشجب والإدانة اللفظية والانسياق وراء الإرادة الإسرائيلية مقابل الاستمرار في دعمها في حين أن لجم اعتداءاتها يستلزم مواقف حاسمة مع إجراءات عملية تأخذ مفاعيلها على الأرض. وعلى سبيل المثال فإن الولايات المتحدة التي لا تنفك تكرر تأكيدها على أن المستوطنات فاقدة للشرعية وأنها تدمر حل الدولتين، كانت الدولة الوحيدة التي صوتت في 2012/7/6 ضد قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق بشأن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس. وإن هذه الازدواجية في الموقف الأميركي تتلقفها دولة الاحتلال إشارات للسير في المزيد من الانتهاكات والاعتداءات على القدس والأقصى وكل فلسطين.

وغير بعيد عن ذلك كان صدور التقرير السنوي حول حرية الأديان لعام 2011 عن وزارة الخارجية الأميركية الذي أشار إلى «سياسة حكومية متبعة منذ عام 1967» تمنع بموجبها دولة الاحتلال غير المسلمين من الصلاة في المسجد الأقصى. «وصف الوقائع» هذا، كما جاء التوصيف الأميركي لمضمون التقرير، سرعان ما تبعه الإعلان في دولة الاحتلال عن مشروع قانون أعده عضو الكنيست من كتلة الاتحاد الوطني أرييه إلداد يقترح فيه التقسيم الزمني للمسجد الأقصى بين المسلمين واليهود.

وعكست تصريحات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والمرشح الجمهوري لانتخابات الرئاسة الأميركية ميت رومني عند حائط البراق تناسيًا لحقيقة أن الحائط جزء لا يتجزأ من المسجد الأقصى كما أنها بدت تثبيتًا لمزاعم دولة الاحتلال القائمة على بناء «المعبد الثالث» على أنقاض المسجد الأقصى. فقد قال بوتين إن أحد أسباب زيارته للحائط هو الدعاء كي يُبنى «المعبد» أما رومني فعبر عن شعوره بالألم الذي يشعره اليهود نتيجة تدمير «المعبد».

على مستوى الإعلام والإعلام الإلكتروني:

في ظل انشغال القنوات المحلية والعالمية في العالم العربي والإسلامي بمتابعة أحداث الربيع العربي وتداعياته، لم تأخذ القدس حقّها من التغطية الإعلامية والمتابعة الصحفية في وسائل الإعلام بشكل عام باستثناء عدد قليل من وسائل الإعلام الفلسطينية المحلية ومواقع فلسطينيي 1948. وكان شهر نيسان/أبريل 2012 قد شهد انعقاد المؤتمر الإسلامي التاسع لوزراء الإعلام في الغابون الذي دعا إلى الاهتمام الخاص بمدينة القدس إعلاميًا من خلال تخصيص آخر يوم جمعة من شهر رمضان من كل سنة لتوفير التغطية الإعلامية الكاملة لهذه المدينة المقدسة. وقد مرت تلك الجمعة دون أن تحظى القدس بالتغطية الإعلامية المميّزة، كما أن الأقصى لا يحظى إلا بمساحة ضئيلة في وسائل الإعلام العربية والإسلامية تكاد تنعدم معها متابعة أخباره والمستجدات فيه.

وبشكل عام، لم يكن التفاعل العربي والإسلامي مع قضية المسجد الأقصى بحجم الهجمة الإسرائيلية الشرسة التي لن يكون لجمها ممكنًا بعقد الاجتماعات والمؤتمرات التي تعيد تأكيد المؤكد لتغرق مجددًا في الدعوات والمطالبات والتعهدات التي لا تجد طريقًا إلى التنفيذ. وعلى

المستوى الشعبي، لا يزال الحراك ضعيفًا إذا ما اعتبرنا ثورات الربيع العربي مرحلة مفصلية أعلنت رفض الشعوب العربية الاستمرار في الخنوع والتبعية وقدرتها على التغيير. كما أن تعاطي السلطة الفلسطينية مع موضوع الأقصى لم يكن متناسبًا مع ما يحاك ضده وجل ما صدر عن السلطة الدعوة إلى زيارة الأقصى التي لا زالت محطّ جدل وخلاف بين مختلف أطياف الأمة تضاف إلى خلافاتها وتجاذباتها الأخرى. وإذ لا يفارق الموقف العربي والإسلامي اليوم صيغة الشجب والاستنكار التي التزمها حتى عندما أحرق المسجد الأقصى منذ ثلاثة وأربعين عامًا فإنه ليس أمام دولة الاحتلال إلا الاطمئنان إلى إمكانية المضي في سياساتها حيث لا يبدو أن هناك أثمانًا قد تضطر لدفعها.

خامسًا: التوصيات:

إن هذا التقرير هو السادس من سلسلة تقارير ترصد الاعتداءات على المسجد الأقصى بشكل منهجي منذ 2005/1/1. وهو يُبنى على القراءة التراكمية لإجمالي التطورات خلال الفترة التي يغطيها، ويخلص إلى تحديد المعضلة الرئيسة في حماية المسجد الأقصى من التهويد، ألا وهي غياب معادلة الردع التي لطالما كانت الحامي الأول للمسجد من المخططات التهويد، بالإضافة إلى غياب مشروع عربي وإسلامي لتثبيت المقدسيين ورباط أهلنا في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948.

وإن هذا التقرير إذ يشخّص هذا الواقع فإنه يضع توصياته لتشكل خارطة طريق لإعادة بناء معادلة ردع من هذا النوع، على مختلف الصعد، وإعادة تكريس حسابات الربح والخسارة في عقل صانع القرار الصهيوني عندما يفكر في الاعتداء على المسجد الأقصى أو اتخاذ خطوات لتغيير الواقع فيه. إن تكريس مثل هذه المعادلة من شأنه أن يؤخر التحركات الصهيونية تجاه المسجد كما كان يؤخرها ويمنعها من التحقق على مدى 45 عامًا خلت، وقد يؤدي إلى تفويت فرصة التقسيم إلى غير رجعة، في ظل التخلخل الحتمي والمطّرد في ميزان القوة والديموغرافيا في فلسطين.

أ. توصيات للمقاومة الفلسطينية:

لطالما أثبتت قوى المقاومة الفلسطينية أن حضورها الميداني ضرورة لخلق معادلة الردع التي تدرك بموجبها دولة الاحتلال أن اعتداءاتها على الأقصى ترتد عليها ضربات موجعة وأثمانًا مكلفة. كما أن العمل المقاوم لطالما شحذ الهمم والنفوس وكرّس قضية الأقصى في الوعي الشعبي داخل فلسطين وخارجها مذكّرًا أن قوة الحق لا تغنيه عن قوة تعزّزه وتحميه. وبالتالي، فإن المطلوب اليوم من المقاومة استعادة زمام المبادرة في مواجهة الاحتلال والتعالي على الخلافات والانقسامات السياسية، والاستفادة من الفضاءات التي رسمتها الثورات العربية لإعادة التموضع في معادلة الدفاع عن الأقصى فهي الأَولى والأقدر على التصدي للاعتداءات ولجمها.

ومطلوب من المقاومة الفلسطينية أن تعيد النظر في سقفها السياسي والإعلامي الذي بدا في السنوات الأخيرة متماهيًا مع الخطاب الرسمي ذي السقف المنخفض. ولا يقتصر الدور المأمول من المقاومة على الخطاب السياسي والإعلامي بل يتعدى ذلك إلى تحويل قضية الأقصى إلى

بندٍ ثابت في برامجها السياسية، وعنوان لا يغيب عن الوسائل الإعلامية التابعة لها على الأقل، وفعاليات جماهيرية شعبية تشمل بث الوعي وحشد الدعم والإعداد الجدّي لمشروع التحرير الذي تحمل لواءه فصائل المقاومة.

ب. توصيات للسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير:

من الواضح أن السلطة بتركيبتها الحالية غير قادرة على التصدي لموضوع القدس والأقصى كما يُستشفّ من خطابها المتراخي والمائل إلى تقديم التنازلات وسلوكها نهجًا يسد الطريق على التحرك الداعم للأقصى من خلال القمع والتنسيق الأمني مع دولة الاحتلال. علاوة على ذلك، فإن السلطة الفلسطينية باتت تراوح مكانها في وقت يملك الاحتلال كل مقومات الحركة وتشكيل الحقائق على الأرض. بناء على ذلك، فإن السلطة الفلسطينية مدعوة إلى إعادة النظر بتركيبتها المرتكزة على اتفاقية أوسلو التي ارتضت من خلالها تكبيل نفسها بنفسها من خلال الموافقة على عدم أحقيتها في الوجود الفعلي في القدس، والتحول إلى شرطي لدى الاحتلال يقمع ويعتقل كل من يفكر بمواجهة المحتل ومقاومته. وهي بطبيعة الحال مدعوة إلى تبني استراتيجية تظهر الحرص على تثبيت المقدسيين والمحافظة على الأقصى وتتبنى الدفاع عن المسجد كأولى الأولويات التي لا تقبل المساومة أو التنازل.

ج. توصيات للمملكة الأردنية:

إن دور الحكومة الأردنية في التصدي للانتهاكات الواقعة على الأقصى يستند بالدرجة الأولى إلى حقيقة أنها تمثل الحصرية الإسلامية من خلال وصايتها على المسجد الأقصى وعلى الأوقاف والمقدسات الإسلامية في القدس ومن خلال دائرة الأوقاف الإسلامية في المدينة. وفي ظل الهجمة الإسرائيلية التي تزداد شراسة وإصرارًا على التفرد في السيطرة على المسجد ونزع الحصرية الإسلامية فإن الحكومة الأردنية مدعوة أولاً إلى التصدي بقوة لهذه الانتهاكات واعتبار التعدي على موظف الأوقاف اعتداء على أي موظف أردني كما أن الاعتداء على الأقصى اعتداء على السيادة الأردنية. كما أن الحكومة الأردنية مدعوة إلى تنسيق جهود العاملين لأجل القدس والأقصى والاستفادة من الجهود الرسمية والشعبية المبذولة في هذا المجال لصهر الطاقات وبلورتها في سياق تعزيز الدعم للمدينة وأقصاها عوضًا عن تبعثر الجهود وتبعثر الطاقات التي تختزنها جماهير الأمة

العربية والإسلامية. وفي مواجهة ما تقوم به دولة الاحتلال على طريق التقسيم الزمني للمسجد الأقصى فإن موقفًا أردنيًا حاسمًا على مستوى التهديد بإعادة النظر باتفاقية السلام الموقعة مع دولة الاحتلال كفيل بمنع التقسيم والسير في هذا المخطط.

إن سعي الأردن إلى تكريس حصريته في صيانة الأقصى ورعايته لا تتلاءم مع أدائه السياسي الذي يفترض أن يجعل من الأقصى قضية يسعى لحشد كل أوراق القوة العربية والإسلامية والعالمية لكسبها وأقل ما يمكن فعله بهذا الصدد رفع سقف المواقف الرسمية الأردنية.

ولأن خصوصية الأردن تجعلنا ننظر إلى دوره بعين المسؤولية المميزة فإن الدعوة موجهة أيضًا إلى المكونات الشعبية والجماهيرية من أحزاب وقوى حية وفاعلة في ذلك البلد لتقوم بدور أفعل وأقوى علاوة على الدور المطلوب من مجلس النواب الأردني، وأقل ما يمكن أن يفعله البرلمان الأردني إدراج الأقصى كقضية أساسية على جدول أعماله، ومراقبة أداء الحكومة ورفع سقفها السياسي والميداني.

د. توصيات للحكومات العربية والإسلامية:

لا شك في أن موقف الحكومات العربية والإسلامية ما زال بعيدًا جدًا عن الموقف الأدنى الذي ينبغي أن تتخذه هذه الحكومات لمواجهة خطر التهويد والتقسيم الذي يحيق بالمسجد الأقصى. فمواجهة ما تجترحه اليد الإسرائيلية في الأقصى وما حوله تتطلب العمل على الأرض والتصدي الفعال للانتهاكات. وفي ظل التحولات التي شهدتها المنطقة على أثر الثورات العربية فإن المطلوب من الحكومات العربية والإسلامية بالدرجة الأولى تبني خطاب حاسم بعيد عن لغة الاستجداء والشجب والاستنكار مبني في حده الأدنى على قوة الحق وعلى التحولات التي رسمتها الثورات العربية في المشهد السياسي المحلي والإقليمي، وحتى الدولي. كما أن هذه الحكومات مطالبة بالتكتل لتشكيل جبهة للضغط على دولة الاحتلال عبر المؤسسات الدولية والمصالح المشتركة مع أبرز اللاعبين الدوليين.

بالإضافة إلى ما تقدم، فإن هذه الحكومات مطالبة بتوفير الدعم المالي وتأمين أوجه المساعدة المختلفة لحماية الأقصى وقد ثبت أن الحكومات قادرة على تأمين ما يفوق حجم الدعم الذي يتطلبه الأقصى متى توافرت النية لذلك. ومقابل ذلك، فإن الحكومات مطالبة بتفعيل المقاطعة

الدبلوماسية والاقتصادية ووقف أي تعامل مع دولة الاحتلال إذ إن ذلك من شأنه أن يشكل أحد وسائل الضغط عليها لتوقف اعتداءاتها.

إن دائرة الممكن فعله على المستوى الرسمي ليست ضيقة، بل تتسع لخطوات عملية واسعة لنصرة الأقصى، وليس صعبًا على الوزارات المختصة في الدول العربية والإسلامية إدارة قضية الأقصى في برامجها ولا سيما في وزارات التعليم والثقافة والأوقاف ولعل من التوصيات التي يسهل تنفيذها في الدول العربية تبنّي تأسيس أوقاف مخصصة لنصرة الأقصى والمرابطين فيه وحوله في كل بلد عربي وإسلامي.

هـ. توصيات للجماهير الفلسطينية:

من البديهي القول إنه لا يمكن مطالبة الخارج بدعم قضية الأقصى قبل مطالبة الفلسطينيين أنفسهم، وهم أصحاب القضية، بالالتفاف حول قضيتهم والدفاع عنها. ولا بد لاستعادة الأقصى من استمرار النضال وتطوير وسائل مواجهة الاحتلال وعدم الاستسلام أمام الضغوطات والقيود التي تفرضها دولة الاحتلال أو طبيعة المشهد الفلسطيني الداخلي. ولا شك في أن أول المعنيين بالدفاع عن الأقصى هم أهلنا في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 الذين يقفون أمام مسؤولية تاريخية حيث إنهم الأقدر على الوصول إلى الأقصى بشكل مستمر وإن كانت سلطات الاحتلال تتعمد التضييق عليهم ووضع سقف لتحركاتهم وابتزازهم بالتهديد بالملاحقة القانونية لا سيما المداومين منهم على الرباط في المسجد الأقصى.

أما المقدسيون، وعلى الرغم من قلة الناصر، فهم مدعوون إلى تخطي القيود التي تفرضها عليهم سلطات الاحتلال وتعزيز تفاعلهم مع المسجد الأقصى عبر التصدي لأي اعتداء عليه.

وفيما عنى أهلنا في الضفة الغربية وقطاع غزة فهم مدعوون إلى الانتفاضة على أي وضع يحول بينهم وبين نصرة الأقصى الذي لأجله أطلقوا الانتفاضة الثانية. كما أن أهلنا في الضفة الغربية تحديدًا مدعوون إلى الوقوف وقفة تاريخية متضامنة مع الأقصى ورفض السقف الذي فرضته السلطة الفلسطينية بمنع التظاهر، واتخاذ الموقف الذي يعبر عنهم بصرف النظر عن مواقف السلطة الفلسطينية التي باتت أبعد ما يكون عن التفاعل مع المسجد الأقصى. أما في غزة فإن

حالة الحصار التي يعيشها أهل القطاع ينبغي ألا تلفتهم عن قضية الأقصى المحاصر لا بل أن تعزز تضامنهم معه.

و. توصيات للجماهير العربية والإسلامية:

استطاعت الجماهير العربية والإسلامية في السنة الماضية أن تنقلب على معادلة الخنوع والارتهان وأن تطيح بأنظمة عريقة في التسلط والتآمر على القضية الفلسطينية. وإن انصرافها اليوم إلى لملمة شؤونها الداخلية ومتابعة الثورات وارتداداتها من شأنه إتاحة المجال أمام دولة الاحتلال للتمادي في اعتداءاتها. وإن الحامي للأقصى اليوم هو حركة الجماهير التي صنعت التغيير، وبناء على ذلك، فإننا نناشد الجماهير العربية والإسلامية، وهي إن أرادت فعلت، أن تستحضر الأقصى كهمّ يومي وأن تركز على إحياء فعاليات تضامنية وتنظيم الثورات والمسيرات المليونية الغاضبة التي تجسد الالتفاف الشعبي الواسع حول قضية الأقصى. كما أن الجماهير الشعبية مطالبة بالضغط على حكوماتها لوضع الأقصى والقدس على رأس أولوياتها واتخاذ الموقف منهما معيارًا لاختيار الشخصيات والبرامج والأحزاب السياسية في أي انتخابات حتى يصبح الأقصى والقدس الموجّه لسياساتهم الخارجية وعلاقاتهم الدولية.

ز. توصيات للهيئات والمنظمات الدولية:

إن كلاً من جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي مدعوتان إلى الانسجام مع التغيرات التي خرقت سكون المشهد العربي وكسرت تناغمه مع صمت المجتمع الدولي لرفع سقفها السياسي والميداني فيما يتعلق بالمسجد الأقصى بما يعكس التغير الحاصل في غير دولة عربية. كما أن المنظمتين مدعوتان إلى ممارسة عمل مشترك وفعّال من شأنه أن يوقف الانتهاكات الإسرائيلية ويلجمها، بالإضافة إلى تفعيل الجانب القانوني لقضية الأقصى انطلاقًا من قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمسجد الأقصى وبالقدس علاوة على تفعيل مكاتبهما وهيئاتهما المولجة مسؤولية دعم القدس والمقدسات ولا سيما لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي.

كما أن الأمم المتحدة مدعوة إلى وضع آليات لتنفيذ قرارتها المتعلقة بالقدس والأقصى وتوسيع الخطوة التي تجلت في تبني مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لجنة تحقيق للنظر في الاستيطان، وأثره على حقوق الفلسطينيين في الضفة الغربية بما فيها القدس، لتشمل كل

الانتهاكات الإسرائيلية ولا سيما تلك المتعلقة بالأقصى الذي يشكل حقًا تاريخيًا للمسلمين كما أقرت بذلك مختلف المؤسسات الدولية.

ح. توصيات للجهات العاملة لأجل القدس:

لا يزال التقصير غالبًا على الدعم الذي تقدمه المؤسسات الأهلية العربية والإسلامية من أجل الأقصى. وفي هذا الإطار، فإننا نناشد الجمعيات الخيرية الاستثمار في القدس وتخصيص برامج دائمة لها مع الاهتمام بالجانب التنموي وليس الإغاثي والتركيز على دعم برنامج مصاطب العلم وشد الرحال لما يشكلان من ضمانة لتواجد المصلين في الأقصى على مدار اليوم عوضًا عن تركه مسرحًا لاقتحامات المتطرفين اليهود ومجالاً لتنفيذ مشاريع التقسيم والتهويد. كما أن هذه الجهات مطالبة بالعمل على إيجاد أوقاف شعبية ورسمية تشكل مددًا دائمًا ومستمرًا لدعم القدس والأقصى علاوة على إنشاء تحالف خيري لدعم الأقصى.

كما نناشد الهيئات والأحزاب استحضار القدس والأقصى في تصريحاتها وفعالياتها وبرامجها التثقيفية والتعبوية بشكل أقوى حيث يعول عليها في نشر الوعي بين الجمهور وتحريك الشارع لنصرة قضايا الأمة المحقة والأقصى على رأسها.

ط. توصيات للمرجعيات الدينية:

تقع على عاتق المرجعيات والمؤسسات والاتحادات الدينية والمجامع الفقهية مسؤولية كبيرة بالنسبة إلى الأقصى من حيث تكريسه كأحد مقدسات الأمة، واعتبار الاعتداء عليه انتهاكًا لحرمة الأمة بكاملها. وإن المرجعيات الدينية مدعوة إلى خدمة قضية الأقصى على مستوى التأصيل والفتوى التي تحفظ حق الأمة في أقصاها، وتكرس الخطوط الحمر لمنع الاعتداء عليه. كما أن المرجعيات الدينية مطالبة بتوضيح المفاهيم الخاطئة المتعلقة بالأقصى والتأكيد على حدوده ومساحته المعتبرة شرعًا والتي تشكل 144,000 مترًا مربعًا بكل ما تحيط به أسوار المسجد من ساحات وقباب ومصليات وبوائك وخلوات وآبار وغير ذلك من معالم.

إن تكريس قضية الأقصى كقضية العرب والمسلمين المركزية مسؤولية كبيرة فلا بد من طرحها على أنها عقيدة ودين، ولا بد من أن يلعب العلماء والدعاة دورًا في تحريك الجماهير واستنهاضها

لنصرة الأقصى.

ي. توصيات لوسائل الإعلام والإعلاميين:

من الواضح أن مشهد الدماء وأخبار التحولات في زمن الثورات العربية طغت على ما عداها من أحداث، حيث احتلت المساحة الكبرى في وسائل الإعلام لتغيب أحيانًا أخبار الاعتداءات على المسجد الأقصى، حتى مع بلوغها حدًّا غير مسبوق. ونظرًا للدور الكبير الذي تلعبه وسائل الإعلام في نشر الوعي وتشكيل الرأي العام، فإن المطلوب منها التعاطي مع قضية الأقصى كواحدة من قضايا الأمة المركزية التي لا يجوز التهاون في تغطيتها كيلا تصبح شريكًا في عملية تهويد الأقصى والاعتداء عليه أو شاهد زور عليها.

إن رصد سلوك الاحتلال خلال السنوات الماضية يؤكد أنه يخشى أي قيمة إعلامية تفضح مخططاته التهويدية، فمسؤولية الإعلام والإعلاميين كبيرة في عدم ترك الاحتلال يعبث بمقدساتنا من دون فضحه وإحداث ضجة تعرقله وتدفعه إلى التراجع. إن خلط الأولويات، وتقديم المهم على الأهم، والغرق في مستنقع تفاصيل الأحداث الداخلية يجعل الإعلام والإعلاميين في غياب عمّا يجري من اعتداءات جسيمة بحق الأقصى، ولذلك فإن الدعوة موجهة لوسائل الإعلام لتبني استراتيجية إعلامية تجعل من القدس والأقصى بندًا دائمًا في برامجها وتغطياتها، وكذلك الأمر بالنسبة للكتّاب والصحفيين الذين يفترض أن يخصصوا مساحة أكبر من مقالاتهم وكتاباتهم للتطرق لقضية القدس والأقصى. وكل ذلك يأتي في دائرة الممكن بعدما أثبت الإعلام العربي والإسلامي أنه قادر على التأثير والتغيير متى امتلك الإرادة.

كما ندعو الشباب بكل أطيافهم إلى تعزيز المبادرات الفردية والاستفادة من الفضاء الإلكتروني وتفعيل هذه المساحة التي تشكل وسيلة فعالة لنشر الخبر، ونقل الصور، وحشد التضامن، والتصدي للنشاط الإلكتروني الإسرائيلي الذي يبدو متقدمًا على الجانب العربي بأشواط.

ملخصات رقمية

الحفريات تحت الأقصى وفي محيطه:

المنطقة	نوع الحفريات	عددها الحالي	عددها السابق
الجهة الغربية	حفريات مكتملة	12	12
	حفريات غير مكتملة	13	9
مجموع حفريات الجهة الغربية		25	21
الجهة الجنوبية	حفريات مكتملة	5	5
	حفريات غير مكتملة	12	11
مجموع حفريات الجهة الجنوبية		17	16
الجهة الشمالية	حفريات مكتملة	–	–
	حفريات غير مكتملة	5	4
مجموع حفريات الجهة الشمالية		5	4
المجموع الكلي		47	41

تطور أعداد الحفريات بين 2011/8/22 و 2012/8/21:

المنطقة	عددها الحالي 2012/8/21	عددها السابق 2011/8/21	نسبة التغير
الجهة الغربية	25	21	+19%
الجهة الجنوبية	17	16	+6%
الجهة الشمالية	5	4	+25%
المجموع	47	41	+15%

البناء ومصادرة الأراضي في المسجد الأقصى ومحيطه بالأرقام:

نوع الاعتداء	الأبنية المقامة بين 2011/8/22 و2012/8/21	الأبنية المقامة حتى 2011/8/21	المجموع
أبنية قيد التنفيذ والتطوير	5	7	12
أبنية منجزة	-	20	20
المجموع	5	27	32

المحتويات

الفصل الأول

تطور فكرة الوجود اليهودي في المسجد الأقصى



الفصل الأول:

تطور فكرة الوجود اليهودي في المسجد الأقصى

أولاً: تطور الموقف السياسي:

خلفية: تعتبر فكرة إقامة المعبد إحدى الركائز التي يقوم عليها الفكر السياسي الصهيوني منذ نشأته الأولى وعلى مدى مختلف مراحل إقامة الدولة الصهيونية وتوسعها، وحتى يومنا هذا. إلا أن موقع الفكرة هذه ومستوى تبنيها تفاوت بين لحظة وأخرى، فهي كانت حلمًا راود المؤسسين الأوائل للصهيونية[1]، لكن صعود فكرة الصهيونية العملية البراغماتية، وسيطرة اليسار الصهيوني الذي يميل أكثر نحو التفسير القومي لليهودية، كل ذلك أخرج فكرة بناء المعبد من موقعها المركزي فترة طويلة من الزمن، استمرت منذ نشأة الدولة الصهيونية وحتى نهايات القرن العشرين، حيث بدأت هذه الفكرة تعود إلى الواجهة وتستقطب المزيد من المؤيدين. وكان أريئيل شارون الشخصية الأكثر تأثيرًا في دفع هذه الفكرة إلى الواجهة فاختار أن ينهي مستقبل التسوية السلمية من خلال اقتحامه للأقصى مدججًا بالجنود والسلاح، ليؤكد فكرة كون «جبل المعبد» جزءًا لا يتجزأ من «أرض إسرائيل».

وبالرغم من أن شارون لم يصرح بعد توليه لرئاسة الحكومة بموقف رسمي للدولة حول الأمر، إلا أنه وفر الظروف الملائمة لتحقيق الوجود اليهودي في المسجد وفق عملية منهجية تدريجية، وبتوافق تامّ مع الجمعيات والمؤسسات اليهودية المتطرفة. وقد شكل تولي بنيامين نتنياهو لرئاسة الحكومة عام 2009، ضمن ائتلاف يميني موسع يتبنى كل أعضائه فكرة تحقيق الوجود اليهودي الدائم في المسجد الأقصى، الدفعة الكبرى الثانية، وبات تحقيق الوجود اليهودي في «جبل المعبد» هدفًا غير معلن للدولة لكنه يتجلى في مختلف سياساتها وتحركاتها، واستعادت هذه الفكرة عافيتها من كونها فكرة لدى أقلية محدودة التأثير إلى كونها فكرة تتبناها وتعمل على تحقيقها القوى الحاكمة في الدولة الصهيونية.

تطور الأحداث:

كانت الفترة التي يغطيها التقرير حافلة بالمواقف السياسية التي تكشف عن الموقف الإسرائيلي المتشبث بالأقصى ووضع اليد عليه تمهيدًا لبناء «المعبد» المزعوم مكانه. وكان من أبرز تلك

المواقف ذلك الذي عرضه رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، في خطاب ألقاه في 2012/5/20 في احتفال بمناسبة الذكرى الخامسة والأربعين لاحتلال شرقي القدس. وقد اعتبر نتنياهو أن هؤلاء الذين يقولون بأن السلام سيحل في حال تقسيم القدس - وبالتالي التنازل عن «جبل المعبد»- هم حتمًا مخطئون. وأضاف أنه يشك في أن الأوضاع لن تتأزم وتنفجر حربًا دينية وطائفية في حال سيطرت قوى أخرى [غير «إسرائيل»] على الساحة أعلى «جبل المعبد». وفيما بدا دغدغة لعواطف اليهود قال نتنياهو: «لا أزال أتذكر ذلك اليوم حيث قال موتي [مردخاي] غور «إن جبل المعبد أصبح في أيدينا». هل كان هناك قلب لم يرتجف حينها؟ هل كان هناك مَن لم تخطر في باله الأفكار حول داود وسليمان وإشعيا وإرميا ونبوءات التفاؤل بالخير ومراثي خراب المعبد؟ مَن لم يفكر بذلك؟ مَن لم تنتَبْهُ تلك المشاعر؟ مَن لم تختلج في داخله صلوات وأدعية الأجيال والعصور؟ إن هذه المشاعر راودتني حينها [كما راودتكم أنتم]»[2].

وكان «نجم» المواقف في الفترة التي يغطيها التقرير العضو في برلمان الاحتلال أرييه إلداد من كتلة الاتحاد الوطني الذي كانت له صولات وجولات تعكس سعيًا دؤوبًا إلى تحقيق الحلم الصهيوني ببسط يدهم وسيطرتهم على المسجد الأقصى. ففي 2012/3/30، صرّح إلداد لصحيفة «معاريف» بوجوب هدم المسجد الأقصى وإزالة كل المساجد الموجودة في القدس. ودعا إلداد إلى العمل على تنفيذ ذلك بكل عزم وإصرار فورًا، دون الالتفات إلى أي مصاعب سياسية أو دولية تعرقل ذلك، من أجل بناء المعبد اليهودي، الذي لا يمكن بناؤه في ظل وجود المسجد الأقصى، الذي ينبغي ألا يكون موجودًا في القدس أساسًا، وفق زعم النائب اليميني المتطرف[3]. وفي نيسان/أبريل 2012 دعا إلداد إلى هدم المسجد الأقصى والشروع في بناء المعبد المزعوم معتبرًا أن بناءه شيء حتمي و«هو الأمر الذي نفهمه عندما نصلي وندعو يوميًا ثلاث مرات لبناء المعبد» وفقًا لأقواله[4]. وفي موقف آخر، قد يبدو لأول وهلة أقل تطرفًا، وفي ذكرى «خراب المعبد» التي صادفت 2012/7/29، اقترح النائب إلداد أن تعمل «إسرائيل» على نقل قبة الصخرة من مكانها عندما يبنى «المعبد الثالث» معتبرًا أنه لا يمكن للقبة والمعبد أن يكونا موجودين في المكان أو الموقع أو الوقت ذاته[5]. وعاد إلداد ليكشف عن موقف أكثر عملانية حيال قضية التقسيم الزمني للمسجد الأقصى إذ صاغ مشروع قانون ليصار إلى مناقشته وإقراره في برلمان الاحتلال. ويقضي مشروع القانون بأن يفتح الأقصى أمام اليهود يوميًا باستثناء أيام الجمعة وسائر الأيام التي يحتفل فيها المسلمون بأعيادهم. وبالمقابل،

سيفتح الأقصى أمام المسلمين كل يوم باستثناء أيام السبت وأيام الأعياد اليهودية. وسيُسمح لليهود بتأدية الصلوات في الأقصى من الثامنة إلى الحادية عشرة صباحًا، ومن الثانية إلى السادسة مساءً ومن التاسعة إلى الحادية عشرة ليلاً. أما فيما خصّ الأيام التي تتزامن فيها الأعياد اليهودية والإسلامية، يدعو مشروع القانون وزارة الشؤون الدينية الإسرائيلية إلى وضع برنامج خاص لتلك الأيام[6]. ويأتي هذا الطرح من قبل النائب إلداد وهو من كتلة الاتحاد الوطني التي تتمثل بأربعة مقاعد في برلمان الاحتلال التي تدور في فلك الحكومة وتتوافق مع سياساتها اليمينية المتشددة. كما أن هذا الطرح يتناغم مع طرح مماثل من قبل النائب عن حزب الليكود زئيف إلكين كشفت عنه صحيفة «مكور ريشون» العبرية. ففي 2012/8/5، أوردت الصحيفة خبرًا مفاده أن إلكين قال في اجتماع مغلق إنه يرى من البديهي فرض تفرد وجود يهودي في المسجد الأقصى خلال الأعياد اليهودية، ومنع المسلمين من دخوله في أيام الأعياد هذه، على شاكلة ما يحصل في المسجد الإبراهيمي كما تعهّد بالعمل على التقسيم الزمني للمسجد حيث يسمح لليهود بأوقات حصرية في المسجد لا ينازعهم أو يشاركهم فيها أحد[7]. وقد اعتبر إلكين أن اليهود اليوم ممنوعون من الصلاة في الأقصى بقرار من الشرطة، وهو قرار غير قانوني حيث إن المحكمة العليا كانت قضت بالسماح لهم بالصلاة هناك إلا إذا ارتأت الشرطة منعهم مؤقتًا في الحالات التي تشكل خطرًا على النظام العام. وأضاف إلكين إن قرار المنع هذا الذي تستمر الشرطة في فرضه إنما يأتي استجابة لاعتبارات تنفيذية لديها وليس انسجامًا مع سياسة الحكومة الإسرائيلية[8].

أما تقرير مراقب عام الدولة المتعلق بالمسجد الأقصى، فقد تكتّمت سلطات الاحتلال على مضمونه كما تكتّمت قبل ذلك على معظم مضمون التقرير الذي قدّمه المراقب العام ميكا ليندنستراوس إلى لجنة الرقابة في برلمان الاحتلال في حزيران/يونيو 2010[9]. وقد قررت اللجنة الأمنية المنبثقة عن لجنة الرقابة في 2012/7/23 إبقاء التقرير الذي قدِّم في 2011 سريًا وذلك لدى مناقشتها التماسًا مقدمًا من جمعية «أمناء المعبد» إلى المحكمة العليا يطالب بإصدار أمر قضائي مؤقت برفع السرية عن التقرير[10]. وقد علّق المحامي الإسرائيلي إسرائيل كاسبي الذي يمثل مجموعة تتصدى لتدمير «جبل المعبد» على عدم نشر التقرير بالقول إن نتنياهو يعارض نشر التقرير ليتجنب التذكير بـ«فضيحته التاريخية» عندما تخلى عن المكان المقدس في اليهودية المعروف بـ«اسطبلات سليمان» إلى الوقف خلال فترة ترؤسه للحكومة في التسعينيات[11]. وبالعودة إلى تقرير

ليندنستراوس الذي نُشرت أجزاء منه في 2011/5/17، يظهر التوجه إلى تقييد عمل الأوقاف الإسلامية وإقصائها كمقدمة للتفرد بالمكان. فقد ورد في التقرير أن «الأعمال التي نفذتها الأوقاف الإسلامية في إسطبلات سليمان جرت دون تنسيق مع أي من السلطات المعنية بتطبيق القانون في جبل المعبد ودون الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة». كما ذكر التقرير أن «حماية الآثار في جبل المعبد ومنع تدميرها مسؤولية عامة تتحملها أعلى المستويات». وأيًا يكن الأمر الذي يخفيه تقرير مراقب الدولة فإن في التكتم على التقرير دلالة على حرص دولة الاحتلال على عدم إعلان موقف واضح من المسجد والوجود اليهودي فيه على الرغم من أنّ المؤشرات العامة تدلّ على سعي حثيث لديها لتحقيق مثل هذا الوجود.

وبالنظر إلى مجمل المشهد المتعلق بالمسجد الأقصى، يمكن القول إن السياسة التي اختطتها دولة الاحتلال والقائمة على المضي في مشروع السيطرة على المسجد لا تزال قائمة على قدم وساق. فعلى المستوى الميداني، تستمر دولة الاحتلال في عزل قوى المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة عن التفاعل المباشر مع قضية الأقصى. كما أن سلوكها الممعن في تهميش دور القيادات الشعبية المقدسية والتضييق على تحركاتها من خلال السجن والإبعاد ومنعها من الدخول إلى المسجد الأقصى لا يزال قائمًا تمامًا كما هو الأمر فيما عنى المصلين وطلبة مصاطب العلم والمرابطين في الأقصى[12].

أما سياسيًا، فلا تزال دولة الاحتلال متمسكة بخلق بيئة متآلفة مع حقٍّ مختلقٍ لليهود في الصلاة في الأقصى والترويج لسيطرتها على المسجد والقدس كاملة كرافعة للسلام في المنطقة كما يظهر في التصريحات الرسمية من قمة الهرم إلى مختلف رجال السياسة وإن كان ما زال بالإمكان رصد الحرص الإسرائيلي على السير بين النقاط لتجنّب إثارة ردات فعل تعجز دولة الاحتلال عن ضبط عواقبها.

ثانيًا: تطور الموقف الديني

خلفية: مع دخول قوات الاحتلال المسجد الأقصى عام 1967، كان معظم الحاخامات الرسميين في الدولة يحرمون دخول اليهود إلى «جبل المعبد» لأسباب تتعلق بالطقوس الدينية والشروط

الواجب مراعاتها عند الدخول إلى المكان. ولم يقل بجواز دخول اليهود إلى المعبد إلا فئة صغيرة من النشطاء المتطرفين الذين لا تدعمهم أي مرجعية دينية معتبرة. وكان هناك سببان أساسيان لهذا المنع؛ أولهما اختلاف المرجعيات الدينية في تحديد موقع «قدس الأقداس» الذي لا يجوز لليهود العاديين الدخول إليه، والآخر اعتبار يهود العالم اليوم غير طاهرين بالمفهوم التوراتي الذي يعتبر أن ملامسة الموتى أو المقابر هي مصدر عدم الطهارة.

علاوة على ذلك، فإن الإجماع على أن «المخلّص» هو الذي سيبني «المعبد» بعد عودته بدأ بالتفكك بعد حرب عام 1967. فقد رأت بعض المرجعيات الدينية في احتلال المسجد إشارة ربانية لليهود بالدخول إلى المكان، لكنها بقيت أقلية معزولة حتى نهايات القرن الماضي حيث بدأت مجموعة أكبر من المرجعيات الدينية بتبني هذا الرأي وصولاً إلى عام 2007 حيث أصبح جزء كبير من حاخامات الصهاينة، ومنهم موشيه تندلر، يتبنون الموقف الداعي إلى دخول اليهود إلى «جبل المعبد» والصلاة فيه. وفي عام 2009، تداعى لفيف من القادة الدينيين الصهاينة إلى مؤتمر يميني للدفاع عن صعود اليهود إلى «جبل المعبد». الدعوة إلى زيارة «جبل المعبد» التي وجهها المؤتمرون إلى عموم اليهود لاقت معارضة من التيار الحريدي ومن بعض الحاخامات القوميين المتدينين[13]. إلا أن زيارات الحريديين للمسجد الأقصى أخذت بالتزايد وإن كان الحاخامات يمتنعون عن الدعوة إلى ذلك علانية خوفًا من إثارة مشاعر المعارضين للصهيونية في المجتمع الحريدي الذين يعارضون الوجود اليهودي في المسجد الأقصى[14].

ويبقى التطور الأبرز فتوى حاخام صفد صموئيل إلياهو، وهو أحد الحاخامات الأساسيين في الحاخامية الرسمية، التي أصدرها في نيسان/أبريل 2011 ودعا فيها إلى تقديم «قربان الفصح» في «جبل المعبد» مع تجاوز العقبات التشريعية الأساسية التي تحول دون تقديم القرابين هناك[15].

وقد عكس التطور في الموقف الديني حيال «جبل المعبد» ذاك التغير في الموقف السياسي الذي بدأ في نهاية التسعينيات من القرن الماضي. كما أن تزايد الدعوات الدينية إلى فتح المسجد الأقصى أمام اليهود لأداء الصلاة فيه كان صدى لتصاعد الرغبة السياسية في حسم شكل «العاصمة اليهودية» وهويتها والتي ازدادت باضطراد سيما بعد اقتحام شارون للمسجد الأقصى الذي أشعل انتفاضة الأقصى في 2000/9/28 وتبوّئه هرم السلطة نتيجة هذه التطورات.

<u>تطورات الأحداث:</u>

في مقابل الدعوات المتزايدة لليهود إلى زيارة «جبل المعبد»، صدر في آذار/مارس 2012 إعلان عن الحاخام الرئيس في دولة الاحتلال وغيره من كبار الحاخامات يدعو اليهود إلى عدم زيارة «جبل المعبد» إذ إن ذلك يتعارض مع الشريعة اليهودية. ويأتي الإعلان في هذا الوقت، وفقًا للموقعين عليه، نظرًا إلى أن العديد من الجمعيات اليهودية باتت تدعو إلى زيارة «جبل المعبد». وجاء في الإعلان: «إنه لواجب مقدس أن نعلمكم أن الصعود إلى «جبل المعبد» يتعارض مع التعاليم الدينية. ولطالما كان هذا الحظر بسيطًا وواضحًا حرّمه كل العظماء في «إسرائيل»[...] ونظرًا إلى أنه في الآونة الأخيرة تزايدت الدعوات من الجمعيات المختلفة إلى زيارة «جبل المعبد» فإننا هنا نعلن عن رأي التوراة في هذا الصدد فالحظر ما زال قائمًا ويمنع تمامًا الصعود إلى «جبل المعبد» في هذا الوقت». وقد وقّع على الإعلان الحاخام الأكبر لليهود السفارديم في دولة الاحتلال شلومو عمار، ورئيس الأشكناز الحاخام يونا ميتزجر، والرئيس السابق للسفارديم الحاخام إلياهو بكشي دورون، وحاخام المدينة القديمة أفيغدور نيفنتزال، وحاخام «الحائط الغربي والأماكن المقدسة» صموئيل رابينوفيتش، وغيرهم[16]. وقد قال رابينوفيتش إن الصلاة فقط - وليس الدخول إلى «جبل المعبد»- سيتيح إعادة بناء «المعبد». وقد أثار هذا الإعلان/الفتوى ردود فعل معارضة كان أبرزها استنكار عضو الكنيست أرييه إلداد الذي قال إن الإعلان يضر بمطالبة اليهود بالقدس و«أرض إسرائيل» وإن التحالف الآثم بين بعض الحاخامات واليسار المتطرف والأوقاف الإسلامية من شأنه أن يكلفنا مصير «إسرائيل» بكاملها. واعتبر أن من يتنازل عن الوجود اليهودي الدائم في «جبل المعبد» ويقبل كأمر إلهي وضعًا يسيطر فيه العرب على «جبل المعبد» ويدمرون آثار «المعبد المقدس» إنما يقنع العالم أن اليهود ليسوا جادّين في مطالبهم المتعلقة بـ«إسرائيل» والقدس. بينما قال الحاخام حاييم ريتشمان، مدير دائرة العلاقات الخارجية لـ«معهد المعبد»، «إنه لمنافٍ للعقل أن يقول ممثلو الحاخامية الرسمية إن الأمر محرّم»[17].

وكانت المرجعية الدينية في جيش الاحتلال، «هربانوت هتسفئيت»، عممت على ضباط الجيش في كانون أول/ديسمبر 2011 شرائح من الصور الإرشادية بمناسبة عيد الأنوار اليهودي «الهانوكا» تظهر فيه صور للمسجد الأقصى المبارك دون قبة الصخرة، وظهر في إحدى الشرائح توصيف لما يسمى بـ«عيد البطولة اليهودية»، تضمنت مقالاً ومسابقة وصفت ما أسمته صراع «اليهود

المكابيم» مع اليونانيين، وظهر في الخلفية صورة حديثة لحائط البراق والمسجد الأقصى دون قبة الصخرة. وقد اعتبر أحد ضباط الاحتياط أن الصورة إصدار رسمي وهذا ما يجعل توزيعها من قبل الجيش محطّ إشكال واعتبر الضابط أن الحاخامية العسكرية يجب أن تكون أكثر حرصًا في التعاطي مع «جبل المعبد» بالذات حيث إن حربًا يمكن أن تنفجر إذا ما حاول أحد المساس بالمكان[18]. وادّعت أوساط في جيش الاحتلال أن «استعمال هذه الصورة المنتجة جاء لتوضيح الأحداث في تلك الفترة التاريخية، حيث إن قبة الصخرة لم تكن قائمة آنذاك»، فيما زعم الناطق باسم الجيش أن هذه العروض من الصور المنتجة المذكورة إنما تصف القدس في عهد «المعبد الثاني»، حيث لم تكن قبة الصخرة قائمة، ولذلك لم تكن حاجة إلى ظهورها بالصور المذكورة.

وبشكل عام، يمكن القول إن الموقف الديني حيال قضية دخول اليهود إلى المسجد الأقصى وأدائهم الصلاة فيه ما زالت تتقاذفه الآراء المؤيدة للزيارة وتلك المعارضة لها. وعلى الرغم من تزايد الأصوات الدينية المطالبة بالسماح بالصلاة في «جبل المعبد» إلا أن ثمة حدودًا يرسمها من جهة أولى تمسّك قسم لا يستهان به من الحاخامات بحرفية التعاليم التوراتية، والخوف من ردة فعل إسلامية في حال إطلاق الأمر على غاربه من ناحية أخرى.

ثالثًا: تطور الموقف القانوني:

خلفية: بعد احتلال المسجد الأقصى سنة 1967، سنّت سلطات الاحتلال قانونًا أسمته «قانون حماية الأماكن المقدسة»، وقد حظرت فيه على اليهود الدخول إلى المسجد الأقصى. ورغم انتقاد الجمعيات اليهودية المتطرفة الدائم لهذا القانون بل ونظرتها إليه كفشل تاريخي للدولة فإنها لم تتمكن من تغييره أو تعديله حتى يومنا هذا. ولعلم المتطرفين اليهود بمحدودية نفوذهم في تسعينيات القرن الماضي، فقد بدأوا مسارًا تدريجيًا حاولوا من خلاله استحداث أرضية قانونية لتواجد اليهود في المسجد إلى جانب الوجود الإسلامي، وقد بدأوا مشوارهم بتقديم طلب إلى «المحكمة العليا» عام 1993 لإبداء رأيها حول الطبيعة القانونية لـ«جبل المعبد»، فردت المحكمة بأنه «أقدس بقعة لليهود» وبأنه «قلب الدولة وجزء لا يتجزأ من أراضيها». وانطلاقًا من هذا الحكم، بدأ المتطرفون اليهود يقدمون التماسًا تلو الآخر للمحكمة العليا في دولة الاحتلال يطلبون فيه السماح بدخول اليهود، الأمر الذي أجازته المحكمة عام 2003، ومن ثم السماح بدخول مجموعات من اليهود،

فأجازت المحكمة ذلك في أوقات محددة في عام 2005، ومن ثم بالسماح بتقديم القرابين، لكن المحكمة عادت لترده عام 2010 بحجة أمنية وليس بحجة مبدئية أو حقوقية.

وقد أسهم تصاعد النفوذ السياسي للمتطرفين اليهود بعد عام 2000 في إنجاح وتيرة هذا التطور القانوني وتسريعها، وأخذ بتعديل الوضع القائم تدريجيًا إلى حد تغيير مهمة الشرطة الإسرائيلية بناء على سوابق قانونية متكررة تطالب الشرطة بتأمين الحماية «للزوار اليهود»، رغم أن مهمتها الأساسية كما حددها «قانون حماية الأماكن المقدسة» تتمثل في منع اليهود من دخول المسجد.

<u>تطور الأحداث:</u>

كان الموقف القانوني الأخطر في الفترة التي يغطيها التقرير ذاك الذي عبر عنه المستشار القضائي لحكومة الاحتلال، إيهودا فينشتاين، عبر تعميم أرسله إلى حكومته وإلى نظرائه في سلطة الآثار وبلدية الاحتلال والشرطة في حزيران/يونيو 2012 قال فيه إن الأقصى جزء من دولة الاحتلال وتنطبق عليه القوانين الإسرائيلية لا سيما قانون الآثار وقانون التنظيم والبناء. كما قال فينشتاين في التعليمات إنه يجب على الجهات المكلفة بتطبيق القانون إجراء مراقبة منتظمة في محيط المسجد الأقصى للوقوف من كثب على الأعمال الجارية فيه للتأكد من سلامة الآثار فيه» وإنه على سلطة الآثار إحالة تقاريرها عما يجري في محيط المسجد إلى مجلس الأمن القومي وسكرتير الحكومة»[19]. وقد كُشف عن التعميم في سياق التماس تقدّمت به جمعية «أمناء المعبد» إلى المحكمة العليا في 2012/7/16 تطالبها فيه بوقف أعمال البناء التي تقوم بها الأوقاف الإسلامية في المسجد الأقصى كونها تلحق الضرر بالآثار اليهودية. وقد ادعى غيرشون سلمون، رئيس الجمعية، أن الأوقاف الإسلامية التي تقوم بأعمال الترميم في المسجد الأقصى قد وضعت سقالات فوق صخرة المعراج التي يعدّها اليهود جزءًا من «قدس الأقداس» وأن العمال يستعملون الصخرة لوضع الدّلاء التي تحوي معدات البناء عليها[20].

وهذا الموقف الذي يعبر عنه المستشار القانوني للحكومة أو الذراع القضائية للمؤسسة الإسرائيلية الاحتلالية يشكل طرحًا خطيرًا، فمن المعروف أن سلطات الاحتلال – رغم كل التصريحات التصعيدية والمتطرفة – لم تتجرأ على تطبيق قوانينها بحذافيرها عليه. وهو يأتي في إطار

توجهات الاحتلال للقضاء على أي دور للأوقاف الإسلامية في المسجد الأقصى مقابل بسط اليد الإسرائيلية عليه وإخضاعه لقوانينها.

وقبل ذلك كانت محكمة الاحتلال العليا ردت في 2012/2/7 التماسًا رفعه سلمون يطلب فيه السماح له بالصعود إلى المسجد الأقصى المبارك. وقالت القاضية عدنه أربيل في حيثيات قرارها إن «حرية التعبير وحق الصلاة في المكان المقدس هما من الحقوق الأساسية لكل إنسان في «إسرائيل»، ولا خلاف على ذلك ولكن حق الوصول إلى المسجد الأقصى غير مطلق ويمكن تقييده وأحيانًا ليس هناك مفر من أن ترجح كفة حق الجمهور على كفة حق الفرد نظرًا إلى احتمال المساس بالمصلحة العامة. وقد قبلت المحكمة بموقف الشرطة القائل إن الخطر ليس وهميًا، بل إنه سيكون خطرًا أمنيًا حقيقيًا إذا ما سمح لسلمون بالصعود إلى المسجد[21].

وهذا القرار الذي يحمل في ظاهره تقييدًا لـ«حق» اليهود بالصلاة في المسجد الأقصى يبطن شرعنة لهذا الحق وتأييدًا لانتهاكاتهم للمسجد ولأدائهم الشعائر الدينية والتلمودية لدى اقتحامهم له. فما يحول بين اليهود وبين صلاتهم في المسجد الأقصى، كما يستنتج من قرارات المحكمة، أسباب أمنية محضة وهم سيعمدون إلى ممارسة «حقهم» مع زوال الخطر الأمني.



هوامش الفصل الأول

1. للاطلاع على تصريحات ثيودور هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية وديفيد بن غوريون أول رئيس وزراء لدولة الاحتلال حول «المعبد» أنظر: عبد الله ابحيص وآخرون، عين على الأقصى، التقرير الثالث (مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2009) ص33.
2. يمكن الاطلاع على خطاب نتنياهو كاملاً على الرابط التالي:
http://www.pm.gov.il/PMOAr/Communication/Speeches/speechjeru200512.htm
3. المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/4/19.
4. الجزيرة نت، 2012/4/5 .
5. أخبار إسرائيل الوطنية (أروتز شيفا)، 2012/7/29.
6. جيروزاليم بوست، 2012/8/12.
7. فلسطينيو الـ48، 2012/8/5؛ إسرائيل اليوم، 2012/8/6.
8. إسرائيل اليوم، 2012/8/6.
9. هآرتس، 2011/5/17؛ ولمزيد حول الموضوع، أنظر: عبد الله ابحيص وآخرون، عين على الأقصى، التقرير الخامس (مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2011)، ص 39-40.
10. موقع أخبار إسرائيل الوطنية، 2012/7/23.
11. يديعوت أحرونوت، 2012/2/25.
12. أنظر الفصل الثالث من هذا التقرير.
13. هآرتس، 2009/10/26.
14. جيروزاليم بوست، 2011/8/23.
15. يديعوت أحرونوت، 2011/4/5؛ وانظر أيضًا: عبد الله ابحيص وآخرون، مصدر سابق، ص 42-43.
16. وكالة التلغراف اليهودية، 2012/3/6.
17. جيروزاليم بوست، 2012/3/6.
18. هآرتس، 2012/1/5.
19. جيروزاليم بوست، 2012/7/17.
20. جيروزاليم بوست، 2012/7/10.
21. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2011/2/9.



الفصل الثاني

الحفريات والبناء أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه



الفصل الثاني:
الحفريات والبناء أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه

أولاً: الحفريّات:

خلفية: بدأت الحفريات في محيط المسجد الأقصى منذ قرنين من الزمن تقريبًا، وذلك عندما كانت الحملات العلمية الغربية تسعى إلى اكتشاف آثار «المعبد الثاني»، ومطابقتها مع ما جاء في كتب التوراة، وكتابات اليهود المتقدمين مثل جوزيفيوس فلافيويس[1] الذي يعد مرجعًا مهمًا لعلماء الآثار اليهود.

وكانت بداية هذه الحملات مع ما جاء به العالم الأميركي إدوارد روبينسون[2] بعد أن تعلّم اللاهوت وجاء إلى مدينة القدس مع نهاية ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وبدأ يحاول نسب أي أثر أو بروز موجود في منطقة القدس والمسجد الأقصى إلى فترتي «المعبد الأول والثاني». وعلى نهج روبينسون سار القنصل الأميركي توماس باركلي[3]، الذي قدِم إلى المسجد الأقصى عام 1848، وشاهد عتبة باب البراق في الجدار الغربي للمسجد، والموجود داخل تلة المغاربة أسفل الخانقاة الفخرية، فزعم أن هذا الباب الروماني هو من أبواب «المعبد الثاني» في محاولة منه لتحقيق فكرة «المعبد» ووجوده أسفل الآثار الإسلامية.

وتطورت فكرة الحفريات شيئًا فشيئًا حتى تقاطرت عدة حملات للتنقيب عن الآثار في مدينة القدس، ومنها تلك التي ترأسها تشارلز ويلسون[4] الذي بدأ بعمليات حفر واسعة عام 1865، كان أبرزها في المنطقة الشمالية من حائط البراق أسفل قنطرة أم البنات. كذلك انطلقت حملة عام 1868 بقيادة تشارلز وارن[5] الذي أجرى حفريات عدة عند الجدار الجنوبي من المسجد الأقصى، وشقّ عدة أنفاق متباينة الأعماق بالقرب من الزاوية الجنوبية الشرقية بالإضافة إلى شق نفق عرضي عند الباب المنفرد جنوب الأقصى وآخر أسفل منطقة الباب الثلاثي. وكشف وارن الحجارة السفلية الموجودة على جانبي الباب الثلاثي وقال حينها إن هذه الحجارة بشكلها وحجمها تعود إلى القرن السابع الميلادي، ليعترف بذلك أنها بنيت في زمن الأمويين. وتابع وارن حفرياته هذه حتى عام 1870 حيث وصل إلى شمال غرب الأقصى عند بركة راهبات صهيون، وبذلك كانت حملته الأكبر بين سابقاتها. وكان لهذه الحفريات التي قام بها كل من وارن وويلسون الأثر الكبير في

توجيه الأنظار إلى هذه المنطقة وخلق المزاعم حولها لكثرة الآثار فيها نتيجة لتعاقب حضارات عدة. وبدأ منذ ذلك الحين عدد كبير من علماء الصهاينة والمتصهينين بالتوجه إلى مدينة القدس كي يكتشفوا الكتاب المقدس، وشملت الحفريات خلال تلك الفترة زوايا مختلفة من القدس القديمة وسلوان، وقد وصلت الحملات الأثرية في القدس منذ ذلك الحين حتى أواخر ستينيات القرن الماضي إلى ما يزيد على ثلاثين حملة أثرية يتفاوت بعضها بالمزاعم والحقائق. وقبل احتلال القدس بعدة أشهر كانت حملة كثلين كنيون[6] الأثرية في القدس قد أكملت بعض أهدافها في سلوان وجنوب المسجد الأقصى، وكان لهذه العالمة الانجليزية آراء تخالف فيها من سبقها من علماء الكتاب المقدس، حتى أنها خالفت بعضهم في طبيعة «المعبد» وشكله وموقعه حيث تقول كينيون في مرجعية العلماء حول المعبد «إن الانطباع الوحيد الذي يمكن أن نحصل عليه بشأن معبد سليمان هي التوراة فقط»[7]، أي أنها تنفي وجود اكتشافات تثبت شكل «المعبد» وطبيعته، أما عن منطقة سلوان فقد كشفت كينيون هناك عن عدة آثار قالت إنها تعود إلى 1800 سنة قبل الميلاد أي قبل الوجود اليهودي في القدس بثمان مئة سنة.

من ثم جاء احتلال كامل القدس عام 1967، فصارت الأرضية مهيأة لتطبيق الخرافات والأحلام التوراتية في بيت المقدس، فبعد عدة شهور من احتلال الجزء الشرقي من القدس انطلقت حملات التنقيب عن آثار «مدينة داود» وآثار «المعبد» برعاية صهيونية رسمية من الجامعة العبرية و«جمعية استكشاف إسرائيل»، وبقيادة الباحث الصهيوني بنجامين مزار[8] في عام 1968. وكانت هذه الحملة الأشرس على تاريخ المدينة المقدسة وآثارها حيث امتدت قرابة 6 سنوات، وكان الهدف من ورائها تعرية الجدران الحجرية الساندة للأقصى، واكتشاف «الآثار اليهودية» في محيط الأقصى أو خلقها، وقد شملت الحملة الجدار الجنوبي كاملاً، والجزء الجنوبي من الجدار الغربي، والتي ابتدأ فيها روبينسون من قبل. ونسب مزار كل حجر وأثر في منطقة القصور الأموية وجنوب غرب الأقصى إلى فترة «المعبد الأول والثاني» في محاولة من قبل الصهاينة لتغيير تاريخ المدينة المقدسة. وخلف مزار مائير بن دوف[9] الذي تولى قيادة الحملة حتى عام 1999، وقد استمرت الأخيرة قرابة 25 عامًا من الحفر والتنقيب حول المسجد الأقصى جنوبًا وغربًا وشمالاً، وفي منطقة سلوان وحتى وادي حلوة، لتعلن هذه اللجنة أخيرًا على لسان مائير بن دوف «ألا وجود لمعبد سليمان تحت المسجد الأقصى»[10]. كما أعلن جدعون آفني الذي أجرى حفريات عدة في منطقة سلوان عام

1998 «أن عمليات التنقيب التي جرت في سلوان في الجزء الشرقي من مدينة القدس أدت إلى اكتشاف نظام معقد لنقل المياه يعود تاريخه إلى 1800 قبل الميلاد»[11]، أي قبل الوجود اليهودي في القدس. لذلك كانت خطة الصهاينة البديلة بعد أن فشلت كل محاولاتهم في إثبات أي حق لهم في هذه المنطقة، اختراع تاريخ يهودي في القدس وخلق هذا التاريخ، وصياغة شيء مقدس يرتبط بـ«مدينة داود» المزعومة، من خلال الأنفاق والحفريات التي تؤسس لمدينة «المعبد الثالث».

وخلال الفترة التي يغطيها تقرير عين على الأقصى، شهد مشروع بناء «مدينة داود» (المدينة اليهودية المقدسة) تطورًا ملحوظًا في سرعة الحفريات ونوعها وكمها وغاياتها. فمن ناحية الحجم، امتدت الحفريات لتصل إلى أقصى شمال البلدة القديمة ولتشمل الأسوار ومحيطها، كما امتدت الحفريات في الجهة الغربية حتى تعدت البلدة القديمة وأسوارها لتصل إلى منطقة جورة العناب خارج أسوار القدس. وقد شهدت الحفريات في سلوان توسعًا ملحوظًا ليس في عددها إنما في الحفريات التي كانت مقامة قبل آب/أغسطس 2011، حيث ازدادت حفريات «موقف جفعاتي» العديد لتكشف عن طبقات داخل التربة جنوب الأقصى، كما شهدت سلوان عددًا من الانهيارات بالقرب من مسجد عين سلوان والطريق المؤدي إلى المسجد الأقصى، بالإضافة إلى حفريات جديدة داخل حفريات الأسوار والتحصينات.

وبات الاحتلال يتعاطى مع هذا المشروع كأولويّة رئيسة في مدينة القدس، إذ سخّر أذرعه العاملة في المدينة خلال الفترة الماضية لضمان سير أعمال الحفريّات. وتدرج بلديّة الاحتلال أعمال التهويد في المنطقة ضمن مخططاتها الرسمية، فتتكفل بموجبها بإخلاء المناطق المستهدفة وتوفير غطاءٍ قانوني لأعمال الجمعيات الاستيطانية فيها، كما كانت الحال في حي وادي حلوة جنوب المسجد الأقصى المبارك والذي يُقيم فيه الاحتلال «مدينة داود»، حيث طرحت بلديّة الاحتلال مشروع مخطط تنظيمي للحيّ يهدف إلى مصادرة 70% من أراضيه وتخصيص جزء كبير منها لبناء مقابر ومزاراتٍ يهوديّة. أمّا شرطة الاحتلال فقد كانت تكفل دومًا الحفاظ على أمن المستوطنين وطواقم الحفريّات مهما كان حجم الاستفزاز أو التعدي الصادر عنهم، وأبدت دولة الاحتلال استعدادًا عاليًا للخوض في مواجهاتٍ عنيفة مع السكان المقدسيين في سبيل الحفاظ على سير أعمال الحفريّات، بعد أن كانت تتجنب مثل هذه المواجهات في السابق.

وعودة لواقع الحفريات والتطور الذي حققه مشروع بناء المدينة المقدسة على الأرض، فقد كان عدد مواقع الحفريات في المسجد ومحيطه 41 موقعًا حتى شهر آب/أغسطس 2011[12]، فيما شهدت الفترة التي يغطيها التقرير بدء العمل وافتتاح 6 مواقع جديدة للحفريات، 4 منها غرب المسجد الأقصى وواحدة في الجنوب وأخرى في الشمال. ليصبح بذلك عدد مواقع الحفريات حول المسجد الأقصى 47 موقعًا، 30 منها نشطة (13 غرب المسجد، و12 جنوبه، و5 في الشمال)، و17 مكتملة (5 في الجنوب، و12 في الغرب).

وفيما يلي تفصيل هذه الحفريات بحسب موقعها الجغرافي:

حفريات الجهة الغربية:

تعتبر الجهة الغربية للمسجد الأقصى، وحتى ما بعد شارع الواد غرب الأقصى، العصب الرئيس للمدينة اليهودية المقدسة التي يبنيها الاحتلال تحت المسجد وفي محيطه. وفي هذه المنطقة شقت دولة الاحتلال شبكة أنفاق وصلت إلى نصف كيلومتر ابتداءً من الجهة الغربية جنوب الأقصى، حتى درب الآلام في منطقة راهبات صهيون شمال الأقصى. وتعد جمعيتا «الحفاظ على تراث الحائط الغربي» و«عطيرت كوهينيم»[13]، المسؤولتين الرئيستين عن هذه الأنفاق والحفريات التهويدية، وقد ضمت هذه الحفريات العديد من البؤر التهويدية التي تمثلت بعدد من الأنفاق والكنس تحت البلدة القديمة وأسوار المسجد، وكذلك بعض المتاحف التزويرية التي شكلت مدينة يهودية كاملة في الفضاء التحتي للمسجد الأقصى.

وحتى شهر آب/أغسطس 2011، كانت الجهة الغربية تحتوي على 21 موقعًا، بينها 12 موقعًا انتهت فيها الحفريات وفتح بعضها للزوار، و9 مواقع لا تزال الحفريات فيها نشطة. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، طرأ على هذه الأعداد تغيرات فأُغلقت بعض هذه الحفريات بعد الانتهاء منها مثل حفريات باب الخليل، والبدء بحفريات متفرقة بلغ عددها أربعة مواقع جديدة، ليصبح إجمالي عدد الحفريات غرب الأقصى 25 موقعًا، 13 منها نشطة و12 مكتملة. وتفصيل هذه الحفريات كالآتي :

أ. مواقع الحفريات النشطة:

1. حفريات ساحة البراق:



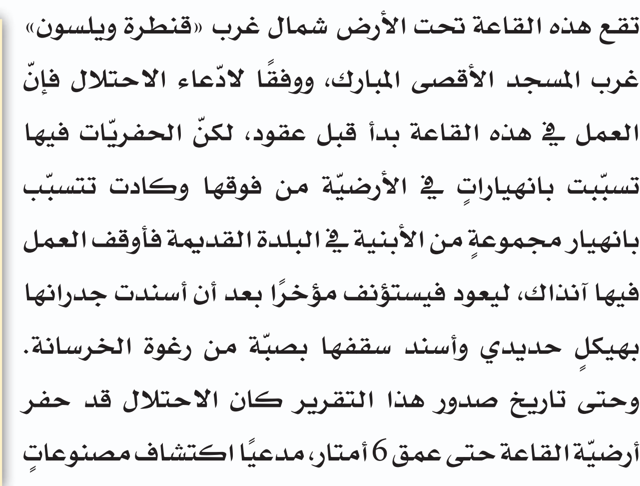
بدأت الحفريات الأثرية عند حائط البراق مع زيارة جيمس توماس باركلي[14] للقدس عام 1848، عندما وقف داخل مصلى البراق في المسجد الأقصى وزعم أن عتبة بوابة البراق إحدى بوابات «المعبد الثاني» وأنها أغلقت وبنيت فوقها تلة المغاربة في القرن العاشر الميلادي. ومنذئذٍ، صارت المنطقة الغربية برمتها محط أنظار علماء الآثار الصهاينة، إلا أنه لم يجر عند البوابة نفسها حفريات بغايات اكتشافها حتى احتلال كامل القدس عام 1967 وسقوط حائط البراق بأيدي قوات الاحتلال الذي حُوّل مبكى في إطار سياسة تهويد المنطقة الغربية من الأقصى. وبعد احتلال شرقي القدس بأيام، انطلقت الحفريات الصهيونية وفقًا لنهج غير مسبوق في منطقة الحائط، واقتلعت حارة المغاربة عن بكرة أبيها خلال يومي 11-1967/6/12 وجرفت المنطقة وأزيلت الآثار العثمانية والمملوكية فيها وأقيمت مكانها ساحة للبكاء. وظلت الساحة على هذه الحال حتى بدأت مرحلة جديدة من تهويد القدس ومحيط الأقصى، فبعد انهيار جزئي لتلة المغاربة عام 2004، باشرت سلطات الاحتلال بفكرة هدم تلة المغاربة وكشف بوابة البراق وإقامة جسر مكان التلة، حتى كان لهم ذلك بشكل مرحلي عام 2007 فبُدىء بإقامة الجسر الخشبي المؤقت فوق أنقاض تلة المغاربة، وتوسعت الحفريات داخل التلة بحثًا عن بوابة باركلي «البراق». وكشف خلال الحفريات عن آثار غرف ومحاريب إسلامية أزيل جزء كبير منها لإخفاء الطابع الإسلامي عند بوابة البراق وتحويلها إلى بوابة من بوابات «المعبد» المزعوم. وفي 2010/10/22، كشفت سلطات الاحتلال رسميًا عن هدف الحفريات في ساحة البراق ومحيطها عبر مخطط كامل لتغيير معالم ساحة البراق الإسلامية، يهدف إلى تقسيم ساحة البراق إلى قسمين علوي وسفلي واحد أثري وآخر حديث أمام حائط البراق مباشرة فيكون العلوي للصلاة فقط والسفلي للصلاة والسياحة حيث تكون بواباته من الأقواس الأموية والرومانية التي عُرِّيت في أقصى غرب الساحة. أما في الجهة

الجنوبية الغربية فسيقام نفق وموقف سيارات سفلي يفضي إليه معبر سيُستحدث مكان باب المغاربة القديم (بوابة القمامة الصغيرة في السور) غربي باب المغاربة، وسيبقى باب المغاربة فقط للمشاة وستبلغ مساحة هذا المخطط 80,000 متر مربع[15]. وسيقام متحف أثري يُربط بشبكة أنفاق الحائط الغربي وبمجمل المسار السياحي الذي يقيمه الاحتلال أسفل المسجد الأقصى ومحيطه[16].

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير تضاعفت عمليات الحفر في الزاوية الشمالية الغربية لساحة حائط البراق، حيث وضعت معدات حديثة لنقل الأتربة المستخرجة من هذه الحفريات، بالإضافة إلى عدد من المدرجات الحديدية والجسور داخل حفريات ساحة البراق[17]. وقد ذكرت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث في تقرير نشرته في حزيران/يونيو 2012، أن الاحتلال الإسرائيلي دمر طبقات أثرية لأبنية تاريخية عريقة متعاقبة منذ العصور الاسلامية المتقدمة، علمًا أن سلطات الاحتلال اعترفت خلال فترات حفرياته بأن هذه الأبنية إسلامية التاريخ، ولكن تعمّدت تدميرها وواصلت عمليات الحفر والتدمير للطبقات الأثرية الإسلامية حتى أنها لم تبقِ من موجوداتها الأثرية إلا جزءًا قليلاً لا يعبر بشكل من الأشكال عن حجم البنايات الأثرية الاسلامية العريقة التي بنيت على مدار مئات السنين في الموقع المذكور، وهذا ما تفيد به أيضًا بعض المصادر العبرية[18].

2. نفق قاعة العصور





تقع هذه القاعة تحت الأرض شمال غرب «قنطرة ويلسون» غرب المسجد الأقصى المبارك، ووفقًا لادّعاء الاحتلال فإنّ العمل في هذه القاعة بدأ قبل عقود، لكنّ الحفريّات فيها تسبّبت بانهياراتٍ في الأرضيّة من فوقها وكادت تتسبّب بانهيار مجموعةٍ من الأبنية في البلدة القديمة فأوقف العمل فيها آنذاك، ليعود فيستؤنف مؤخرًا بعد أن أسندت جدرانها بهيكلٍ حديدي وأسند سقفها بصبّة من رغوة الخرسانة. وحتى تاريخ صدور هذا التقرير كان الاحتلال قد حفر أرضيّة القاعة حتى عمق 6 أمتار، مدعيًا اكتشاف مصنوعاتٍ

وأدواتٍ فخاريّة تعود إلى العهد الإسلامي والروماني وعهدي «المعبد الأوّل والثاني»[19]. وقد افتتحت القاعة فعليًا أمام الزوار في 2009/12/5 وذلك بعد شهرين من التقرير الذي عرضته القناة الثانية في دولة الاحتلال صوّر زيارة مجموعةٍ من الحاخامات ومسؤولي دولة الاحتلال للقاعة وتجوّلهم فيها. ولا يزال العمل مستمرًّا في أرجاءٍ منها لتوسعتها وتعميق أرضيّتها.

3. حفريات وأنفاق القوس الأموية



تقع هذه الحفريات في محيط الزاوية الجنوبية الغربية للأقصى أسفل المتحف الإسلامي وحتى تلة المغاربة شمالاً. وقد بدأت المزاعم الصهيونية والتوراتية عند هذه القوس مع ادعاءات عالم الكتاب المقدس إدوارد روبينسون عام 1838، حيث زعم أن هذه القوس الأموية هي بقايا لبوابة من بوابات «المعبد» المزعوم. ثم توالت الادعاءات والمزاعم حتى بدأت الجامعة العبرية حملة واسعة أسفل القوس عام 1968. وتوالت الحملات حتى وصل عمق الحفريات عام 1996 إلى 9 أمتار وطولها 70 مترًا فيما زاد عرضها على 50 مترًا. ولم تتوقف عمليات الحفر أسفل القوس الأموية عند هذا الحد بل انتقلت إلى أسفل الطريق الموجودة تحتها فحفرت سلطة الآثار نفقًا أسفل الطريق لوصله بشبكة أنفاق الطريق الهيروديانى الممتدة من بركة سلوان جنوبًا حتى الأقصى. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير كشفت صحيفة «هآرتس» العبرية في 2011/11/23 نقلاً عن سلطة الآثار في دولة الاحتلال تطورات كثيرة في عمليات الحفر أسفل الطريق داخل النفق[20]. وفي 2011/12/25، أقيم مؤتمر صحفي للكشف عن قطعة أثرية اكتُشفت داخل الحفريات إلى الشمال قليلاً من الزاوية الجنوبية الغربية، قيل إنها عبارة عن ختم قطره سنتيمتران وعليه نقش بالآرامية من سطرين، جرى التأكد من كلمة واحدة عليه هي (النقي). وذهب موظفو سلطة الآثار بعيدًا في تحليل النقش لمواءمته مع الاستنتاج بربطه بـ«المعبد الثاني» المزعوم. وقد مول عمليات الحفر والتنقيب في النفق منظمة «عير دافيد» الصهيونية[21].

4. نفق وحفريات طريق باب السلسلة





تقع هذه الحفريات غرب ملتقى طريق باب السلسلة بشارع «مسغاف لداخ» داخل حارة الشرف المحتلة «الحي اليهودي»، بين تربة بركة خان والتربة الطشتمرية. وقد بدأت هذه الحفريات في هذا الموقع في نيسان/أبريل عام 2007 فيما كشفت عنها سلطة الآثار في 2011/11/1.[22] وتجري أسفل الطريق في الأساسات والفراغات الأيوبية والمملوكية وهي عبارة عن دهاليز بأسقف نصف برميلية مقوّسة وتفضي إلى قاعتين كبيرتين. وتمتد هذه الفراغات من الشمال إلى الجنوب أي أنها أسفل طريق باب السلسلة مقابل التربة الكيلانية. ومن خلال ما نُشر من تقارير وصور حول الحفريات القائمة داخل المنطقة يبدو أنها قد شارفت الانتهاء، وقد رُصفت بالبلاط وبنيت بعض الجدران داخلها وكأنها أعدت كي تكون متحفًا يهوديًا أسفل الطريق المؤدي إلى باب السلسلة.

5. نفق تفيئرت يسرائيل

في آذار/مارس 2009 بدأت «شركة تطوير الحيّ اليهودي» ببناء سير متحرّك وممر مشاة تحت الأرض بطول 56 مترًا يربط بين مفترق طرق «مسغاف لداخ» شرق حارة الشرف المحتلة «الحي اليهودي» وساحة البراق وذلك بتمويلٍ من صندوق التأمين الوطني في دولة الاحتلال ومتبرع مستقل. ومن المتوقع أن تبلغ كلفة المشروع 10 ملايين شيكل (مليونين و611 ألف دولار). ووفقًا للشركة فإنّ هذا الممر يهدف إلى تسهيل الحركة بين حارة الشرف المحتلة «الحي اليهودي» وساحة البراق، خصوصًا للمجموعات الكبيرة، نظرًا إلى ضيق الطرق في البلدة القديمة. وخلال الفترة التي يُغطيها التقرير لم يُعلن عن أيّ تطوراتٍ جديدة في هذا الموقع.

6. حفريات الحمام الروماني

تقع هذه الحفريات داخل حارة الشرف المحتلة «الحي اليهودي»، على بعد 240 مترًا غرب حائط البراق الإسلامي، إلى الشمال من متحف البيت المحروق. وقد أعلنت سلطة الآثار في 2010/11/22



عن هذه الحفريات ونتائجها، وقالت إنها عبارة عن حمام روماني يعود إلى نهاية القرن الثاني وبداية القرن الثالث الميلادي، وإنه كان يستخدم من قِبل الجنود الرومان الذين هدموا «المعبد الثاني»[23]. وجاء في تقرير الحفريات الذي نشرته سلطة الآثار أنهم عثروا على رسوم على أحد جدران الحمام تشير إلى ما يُسمى بـ«الكتيبة الرومانية العاشرة»، كما عثر على رسم لقدم حيوان يشبه الكلب وعلق على ذلك عوفر سيون مدير التنقيب في سلطة الآثار بالقول «إن العلامات التي تركها جنود الكتيبة العاشرة، سواء على سقف الحمام أو على الحجارة، تشير إلى أنهم هم الذين بنوه».

وقد عثر خلال الحفريات في موقع الحمام على مئات الحجارة التي قيل إنها كانت تستخدم لتغطية سقف الحمام، والذي يحتوي على عدد من أنابيب ضخ المياه على أحد جوانب الحمام، كما أن أرضية الحمام كانت مغطاة بالفسيفساء.

وجاء هذا الاكتشاف على عكس توقعات الأثريين الصهاينة، الذين لم يكن ضمن احتمالاتهم العثور على أي إنشاءات أثرية تعود إلى العصر الروماني في حارة الشرف المحتلة «الحي اليهودي»، فقد كانت سلطات الاحتلال تزعم أن مدينة إيلياكابتولينا كانت صغيرة الحجم وضيقة الانتشار، فجاء هذا الاكتشاف للحمام الروماني ليمثل صدمة في النتائج الأثرية الصهيونية، وهذا ما أكده أيضًا مدير سلطة الآثار في دولة الاحتلال يوفال باروخ[24]. ولا تزال عمليات التنقيب والحفريات في هذا المكان جارية حتى اللحظة.

7. حفريات «الحي اليهودي»

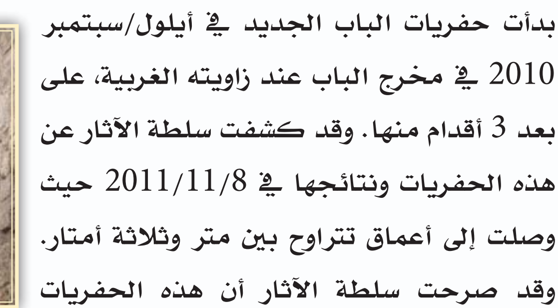
تقع هذه الحفريات بمحاذاة طريق الكاردو في البلدة القديمة، داخل حارة الشرف المحتلة «الحي اليهودي» بجانب ما يعرف بشارع يهوديم، وقد بدأت منذ زمن على يد بعثة الآثار الصهيونية التي ترأسها في ذلك الوقت ناحمان آفيجاد عام 1970. وأغلق هذا المكان وظل مهجورًا حتى عادت سلطة



الآثار للحفر فيه مجددًا في شهر كانون ثانٍ/يناير 2010 عبر حملة تنقيب ترأسها يحيئيل زلنجر (Yechiel Zelinger). وفي 2011/9/19، أصدرت سلطة الآثار تقريرًا أوليًا بنتائج هذه الحفريات، أظهر العثور على عدد من الغرف العثمانية، وقطع نقدية تعود إلى العهد العثماني أيضًا. كما كُشف عن قنوات مياه مملوكية وآبار مملوكية أيضًا في مواضع أخرى للحفريات، ومصباح مصنوع من الصلصال وبعض الأواني والفخاريات التي تعود إلى العصر العباسي، بالإضافة إلى بقايا أرضية فسيفسائية بمساحة 2.4 م^{2}. وقد صرحت سلطة الآثار أن أعمال الحفر مستمرة لاحتمال العثور على بقايا من عهد «المعبد الثاني»[25].

8. حفريات الباب الجديد





بدأت حفريات الباب الجديد في أيلول/سبتمبر 2010 في مخرج الباب عند زاويته الغربية، على بعد 3 أقدام منها. وقد كشفت سلطة الآثار عن هذه الحفريات ونتائجها في 2011/11/8 حيث وصلت إلى أعماق تتراوح بين متر وثلاثة أمتار. وقد صرحت سلطة الآثار أن هذه الحفريات كشفت عن آثار دير كان ملاصقًا للسور في عام 1888 وعن آبار عثمانية في منطقة الحفريات الملاصقة للسور[26].

9. حفريات بركة السلطان غربي القدس القديمة

انتشرت في مواقع عدة من منطقة بركة السلطان حفريات متعددة مع بداية أيار/مايو 2010 وكان قد أغلق الكثير منها بعد أن زعمت سلطات الاحتلال أن ما تحتها كان يعرف بساحة المسرح أو الألعاب في زمن «المعبد الثاني». والحفريات في محيط المنطقة تنقسم إلى موضعين على النحو الآتي:



الأول في الجهة الشمالية على بعد 7.6 أمتار من بركة السلطان، حيث كشفت عن بقايا الجسر المملوكي القديم الذي بناه السلطان محمد بن قلاوون، وذلك كما هو واضح من نقش موجود على الجسر، وقد اختفت آثاره مع مطلع القرن الماضي. وكعادتها ادعت سلطة الآثار، وعلى رأسها رئيس الحملة يحيئيل زلنجر، أن هذا الجسر بني على آثار كانت موجودة في عهد «المعبد الثاني» وكانت هناك قنوات مياه بنيت في عهد الحشمونائيم لنقلها إلى «المعبد» وفقًا لسلطة الآثار في دولة الاحتلال.

كما تخطط سلطة الآثار نتيجة كشفها جزءًا من هذا الجسر أن تواصل الحفريات في المنطقة المذكورة للكشف عن بقية الجسر حتى نهايته والكشف عن قنوات المياه الموجودة أسفل منه. وقد وصلت الحفريات في تلك المنطقة إلى ما يزيد على 3 أمتار.

أما الموضع الثاني للحفريات فهو مساحة واسعة تقع في الجهة الشمالية من البركة وهي عبارة عن حفريات عميقة مسيجة بسياج معدني ويمنع الاقتراب منه، ويلاحظ في موقع الحفريات آثار لأبنية عثمانية متقدمة. وما زالت عمليات الحفر مستمرة في هذه المنطقة منذ قرابة ثلاثة أشهر وقد وضعت ستائر سوداء فوق بقعة العمل، ويأتي هذا المشروع ضمن مشروع الحدائق المنوي إقامتها كما صرح بذلك رئيس بلدية الاحتلال[27].

10. عدة فراغات وأنفاق أرضية متفرقة داخل شبكة أنفاق الحائط الغربي

عبارة عن أنفاق وتشعبات مختلفة ومتفرقة تمتد من منطقة حائط البراق غرب المدرسة التنكزية، وتتصل بنفق الطريق السري، وقد شُقت معظم هذه الأنفاق داخل قنوات مائية إسلامية من العهد الأموي وحتى العهد المملوكي، وذلك لوصل شبكة الأنفاق ببعضها. وتأخذ هذه الأنفاق شكل الحفر والفراغات الأرضية تحت القنوات المائية، ولا تزال عمليات الحفر والتوسعة في هذه القنوات والتفرعات نشطة حتى اللحظة، وهي بتزايد مستمر[28].

11. حفريات حمام المعبد

في 2009/9/23، أعلنت سلطة الآثار عن اكتشاف مبنىً على عمق 8 أمتار تحت الأرض يقع على بعد 20 مترًا غربيّ حائط البراق وعلى بعد 30 مترًا إلى الشمال من مدخل شبكة أنفاق الحائط الغربي. ويتكوّن هذا المبنى، وفقًا لادعاء الاحتلال، من ثلاث قاعاتٍ كبيرة مبنيّة بالأحجار المربعة، وكان يُستخدم وفقًا لزعم مكتشفيه كمبنى حكومي في السنين الأولى من عهد «المعبد الثاني»، لكنه حُوّل بعد ذلك حمّامًا دينيًا «مطهرة» لزوّار «المعبد»[29]. ويدعي الاحتلال أنّ هذا المبنى هو أحد أكبر المباني التي اكتشفت في تاريخ الحفريّات في القدس. وتموّل حفريّات هذا الموقع جمعيّة «الحفاظ على تراث الحائط الغربي» شبه الرسمية والمدعومة من الأثرياء اليهود في الولايات المتحدة.

12. نفق القاعة الهيروديانية



يقع هذا النفق على عمق يزيد على 15 مترًا خلف نفق «كنيس ويلسون»، وهو عبارة عن قاعة واسعة ينزل إليها بعدة درجات من خلال شبكة أنفاق الحائط الغربي. وتزعم سلطات الاحتلال أمام الزوار الأجانب أن هذه القاعة ذات السقف المملوكي والبناء الروماني تعود إلى عهد الحشمونائيم وكانت تستعمل لإيواء الفقراء في تلك الفترة. وقد وُضع داخل هذه القاعة عدد من الحجارة الكروية، يُزعم أنها من آثار حجارة المنجنيق المستخدمة في تدمير «المعبد». وفي أسفل القاعة حفريات بلغ عمق بعضها 5 أمتار غطيت بألواح زجاجية، وقد اكتشف هذه القاعة العالم وارن عندما حفر في تلك المنطقة عام 1868. وترتبط هذه القاعة بنفق قافلة الأجيال خلف المدرسة التنكزية[30]. وجرت خلال الفترة التي يغطيها التقرير حفريات في قاعة وفراغ آخر يوجد خلف القاعة المذكورة تمامًا، ولا تزال عمليات الحفر ونصب السقالات مستمرة فيها حتى إصدار التقرير[31].

13. حفريات بئر قايتباي «بوابة وارين»

يقع هذا النفق أسفل أسوار المسجد الأقصى مباشرة، ويتجه شرقًا إلى داخل المسجد الأقصى خلف المدرسة الأشرفية إحدى مدارس المسجد ويتجه شمالاً أيضًا، وقد زعم الصهاينة أنه بقايا

لبوابة كانت تقود إلى «المعبد الثاني»، وقد نسبت هذه الحفرية إلى الباحث الأميركي تشارلز وارن الذي حفر في هذه المنطقة. وفي بدايات ثمانينيات القرن الماضي، حاول الصهاينة النفوذ من هذا النفق إلى بئر قايتباي إحدى أهم آبار المسجد الأقصى، وقد كشف أهل بيت المقدس هذه العمليات الصهيونية أسفل المسجد الأقصى فسدوا البئر بالأتربة والأسمنت لمنع المد الصهيوني أسفل الأقصى[32]. ويمثل هذا النفق اليوم مزارًا صهيونيًا مرتبطًا بشبكة أنفاق الحائط الغربي عن طريق قنوات جر المياه التي استغلها الصهاينة لوصل الأنفاق ببعضها. وفي عام 2008، انهارت بعض الحجارة المجاورة لسبيل قايتباي أمام المدرسة الأشرفية في المسجد الأقصى، وفي عام 2010، سقطت شجرة قريبة من منطقة بئر قايتباي، وهذا ما ينذر باستمرار الحفريات وتقدمها نحو الشرق، أي داخل المسجد الأقصى.

ب. مواقع الحفريات المكتملة

1. حفريات حمام العين

بدأت عمليّة بناء هذا الكنيس والحفريّات أسفله سرًّا عام 2003، ولم يظهر بوضوح إلى العلن سوى عام 2007 بعد ما كانت جمعيّة «عطيرت كوهينيم المسؤولة عن المشروع قد قطعت شوطاً كبيرًا في بنائه والحفر أسفله. وكان سبب اكتشافه هو توسّع العمل في الكنيس وتفريغ أجزاءٍ واسعة من الأرض تحته مما تسبّب في انهياراتٍ في المنازل في منطقة باب الواد التي يقع فيها الكنيس.

وتمتدّ الحفريّات من هذا الكنيس باتجاه ساحة البراق حيث يُحفر نفقٌ يُقارب طوله 200 متر هدفه أن يصل الكنيس والمتحف المزمع إنشاؤه أسفل منه مع شبكة أنفاق الحائط الغربيّ، وأن يُسهّل عمليّات الحفر أسفل الحيّ الإسلاميّ والمسجد الأقصى في المستقبل، وخلال الفترة التي يُغطيها التقرير لم يُعلن عن أيّ تطوّراتٍ جديدة في هذا الموقع.

2. حفريات قناة المياه الشرقية

في شباط/فبراير 2010، أعلنت سلطة الآثار في دولة الاحتلال عن اكتشاف قناةٍ للمياه عند باب الخليل «يافا» غرب البلدة القديمة، وذلك خلال أعمال تأهيل البنى التحتّة في المنطقة. وادعت سلطات الاحتلال أنّ هذه القناة جزء من طريقٍ مائيّ طويل يمتدّ لمسافة 13 كيلومترًا يبدأ من



مرتفعات الخليل الشماليّة حيث ينقل المياه منها إلى «برك سليمان» في بلدة أرطاس جنوب بيت لحم ومنها إلى بركة سلوان وبركة السلطان جنوب البلدة القديمة وبركة مأمن الله غرب البلدة ومن هذه البرك تُنقل المياه إلى البلدة القديمة. ويمتدّ الجزء الذي يدعي الاحتلال اكتشافه من القناة من بركة مأمن الله غرب البلدة القديمة ويسير عبر بوابة يافا وصولاً إلى قلعة القدس «قلعة داود» وبركة البطرك «بركة حزقيا» في حارة النصارى جنوب غرب كنيسة القيامة. ويبلغ عرض الجزء المكتشف من القناة وفقًا لسلطات الاحتلال 60 سنتمترًا، وارتفاعها 1.5 مترًا، فيما يبلغ طوله 40 مترًا[33].

3. حفريات باب الخليل « الطريق الشرقي»



أعلنت بلديّة الاحتلال في القدس في شهر تشرين أوّل/أكتوبر 2009 نيّتها البدء في «ترميم» باب الخليل غرب البلدة القديمة وتحديث البنى التحتيّة في المنطقة المحيطة به في مشروعٍ يستغرق إنجازه ما يُقارب عامًا ونصف العام، وقد بدأ العمل في هذا المشروع في شهر كانون أوّل/ديسمبر 2009. وبعد بدء العمل بشهرين، أعلن الاحتلال عن حفريّات جديدة في المنطقة تسير بالتزامن مع مشروع إعادة تأهيل البنى التحتيّة، كما أعلن عن اكتشاف طريق قديم في المكان على عمق 4.5 أمتار تحت الأرض يبدأ عند باب الخليل ويسير باتجاه الشرق. وقد زعم الاحتلال أن هذا الطريق يبلغ من العمر 1500 سنة وأنه هو نفسه المرسوم في خارطة مادبا التي تُعدّ أقدم الخرائط المتوافرة للقدس في أيامنا هذه[34].

4. نفق قافلة الأجيال العبرية

يقع هذا النفق بجوار المسجد الأقصى تحت جداره الغربي، وافتتح في 2006/1/1 على أنقاض حارة المغاربة خلف المدرسة التنكزية، إحدى مدارس الأقصى. استمر العمل به سبع سنوات سخّرت

لإنجاز وتقديم عمل تهويدي لم يسبق له مثيل من الناحية الفكرية والروحية، فوظفت لأجله كل الوسائل العلمية والتقنيات المتقدمة في العالم .

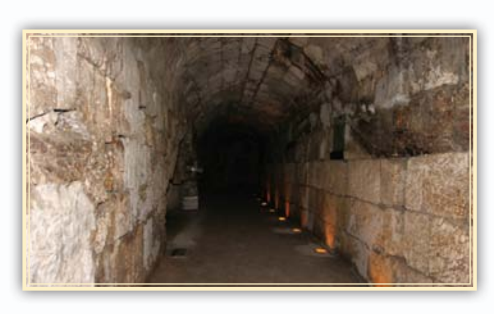
يمثل هذا المتحف سيلاً من الأكاذيب والخداع، عبر رحلةٍ تمتد على مدى 3500 عام من تاريخ مخترع لليهود، يُنقل عبر فصول ثلاثة تسعى لزرع أفكار ومصطلحات تهويدية وتزويرية في عقل الزائر، عبر عشرات الآلاف من الألواح الزجاجية، وعشرات الأطنان من الزجاج المنحوت.

فقد اختير الزجاج لترتسم عليه هذه الأكاذيب، وذلك لتداخله بين الأشكال القديمة والحديثة، ونُحت عليه عبر حبيبات رملية دقيقة، وصُقل بالحرارة والضغط ليصبح وحدة صلدة واحدة. وقد كان لهذه المنحوتات وما رافقها من تقنيات ضوئية متقدمة، وظلمة المحيط الموجودة داخله، والدخان المنبعث من خلالها ومن أرجاء المتحف، والخلفيات الموسيقية، والترانيم التوراتية، دور كبير في إظهار رهبة وقداسة مصطنعة للمكان كما رسم وخطط لها مصممو المشروع.

والمتحف عبارة عن عدة أنفاق يدخل الزائر بعدها عبر «قاعة النور»، ليُصار إلى الدمج بين المرحلة العقلية قبل دخول الأنفاق والمرحلة الروحية والرمزية في داخلها. وهكذا، يجلس الزوار عبر تنسيق مسرحي من الأضواء، والظلمة، والدخان، والموسيقى، متحلقين حول بئر النور التي تصب فيها كل الأنوار، مفصولة عنهم بحاجز مظلم يُرى منه بعض من هذه البئر، وأنوار أخرى مسلطة على الزوار، فيظهر كل منهم بنصف منير وآخر مظلم، ليشاهد كل منهم صورة جزئية للآخر، وعلى قطعة جلدية سوداء تظهر صورة القاص ميخا ليفنسون، الذي يختفي بين الفينة والأخرى ثم يعود ليظهر من جديد، يلفه ضباب كثيف وأنوار ليسرد قصة «مناحيم مندل»[35] التي كتبها الجندي موشي أميراف[36] سنة 1967 في قصته «الجندي المظلي»، وتركز القصة في بعض توصياتها على أن من يدافع عن القدس -كما يريد اليهود- فإنه لن يكون وحده كما تزعم أساطيرهم المخترعة، بل ستكون معه كل الأجيال القادمة والبائدة وأنه مبعوث لهم كلهم[37].

5. نفق الممر السري

ينطلق هذا النفق من منطقة شمال ساحة البراق، ويتفرع غربًا حتى نهاية شارع الواد، ثم ينطلق شرقًا حتى جدران المسجد الأقصى، وبعدها يتفرع بعدة تفرعات نحو الشمال، ويوجد داخله عدة حفريات رأسية لأنفاق أخرى غُطيت بألواح زجاجية[38].



وتزعم سلطات الاحتلال أن هذا النفق كان عبارة عن ممر سري موجود أسفل الجسر الذي كان يقود إلى «جبل المعبد» في فترة «المعبد الثاني». وهذا ما يُطرح أمام زوار هذا النفق من أجانب يدخلونه كل يوم. والواقع أن هذا النفق ليس إلا قنوات وتسويات مملوكية استخدمها المماليك لرفع مستوى المدينة، أمّا أساساتها فهي أيوبية وأموية قديمة ولا دخل لفترة «المعبد الثاني» بها.

6. نفق قنطرة ويلسون «قنطرة تنكز الناصري»

يقع هذا النفق ملاصقًا لسور المسجد الأقصى الغربي شمال حائط البراق أسفل المدرسة التنكزية، إحدى مدارس المسجد الأقصى. بدأت أولى الحفريات فيه في عهد تشارلز ويلسون عام 1865 عندما زعم أنه وجد آثار محرقة ورماد تعود إلى عهد «المعبد الثاني»، وإلى فترة الدمار الذي حل به عام 70 للميلاد. وادعى ويلسون أن هذه القنطرة واحدة من عدة قناطر كانت تحمل الجسر الذي يقود إلى «المعبد»، معتمدًا في ذلك على روايات جوزيفيوس فلافيوس حول جسر مجهول. إلا أن تشارلز وارن نفى هذه النظرية عام 1868، وقال بعد أن فحص التربة والحجارة وأشكالها إن هذه القنطرة، بل حتى ركائزها، تعود إلى القرنين الخامس والسادس للميلاد، أي بعد زوال «المعبد» بكثير[39].



وبعد ما فشلت نظرية كشف آثار «المعبد» في هذا النفق، زعمت سلطات الاحتلال أن تداخل الأقواس في هذه القنطرة سببه أنها كانت في عهد «المعبد الثاني» رُقمِّت في العهد الأموي. وعندما أحبطت هذه النظرية، بأن هذه الأقواس والتداخل بينها يعود إلى الفترات الأموية والأيوبية والمملوكية، روجت لأكذوبة جديدة مفادها أن ما تحت هذه القنطرة يعود إلى فترة «المعبد الثاني». وقد قال وارن في تقريره حول هذه القنطرة إنها تقوم على تربة ومواد هشة عبارة عن «طمم»، وهذا ما ينذر

بخطر حقيقي في حال نبش أرضية هذه القنطرة أو حفر محيطها.

وقد صودِرت القنطرة مع المدرسة التنكزية عام 1969، وافتتح كنيس صهيوني فيها عام 2005 أطلق عليه كنيس ويلسون، شمل تسوية المدرسة التنكزية كاملة حتى باب السلسلة. وتقام داخل هذا الكنيس اليوم حفلات الزواج والبلوغ والأعياد اليهودية فيما تخطط جمعية «الحفاظ على تراث الحائط الغربي» لتوسيع هذه القنطرة في المستقبل القريب لتتسع لعدد أكبر من المصلين اليهود.

7. نفق القاعة الكبرى

تقع هذه الحفرية خلف باب السلسلة، وهي كما يوحي اسمها من أكبر قاعات الأنفاق في الشبكة المذكورة، وهي على مستوى أعلى من القاعة الهيروديانية تقع شمالها إلى الشرق، قريبًا جدًا من سور المسجد الأقصى الغربي. والقاعة عبارة عن طبقتين، ويوجد فيها منصة ينصب فوقها مجسم هيدروليكي لـ«معبد»[40]، وفي القاعة يجري وصف «المعبد الثاني» ومحيطه في تلك الفترة من ثم وصف مكان «المعبد» اليوم، وكيف حلت الحضارة الإسلامية مكانه. ويزعم الصهاينة أن الحجارة والجدران في هذه القاعة هي بقايا من آثار فترة «المعبد الثاني»، وتطل القاعة على عدة درجات تهبط إلى الأسفل لتطل مباشرة على أساسات أسوار المسجد الأقصى، أمام ما يعرف عند الصهاينة بالحجر الأكبر الذي زعموا أنه من أساسات «المعبد الثاني». ويتفرع من هذه القاعة عدة أنفاق وفتحات لحفريات لا تزال نشطة حتى اللحظة.



8. حفريات كنيس «قدس الأقداس»

وهي عبارة عن نفق صهيوني يقع مقابل قبة الصخرة مباشرة، إلى الشمال قليلاً من نفق وارن، ويعد من أهم البؤر الاستيطانية في محيط المسجد الأقصى. والنفق اليوم عبارة عن كنيس صهيوني تحت اسم قدس الأقداس وذلك لأنه يقع مقابل قبة الصخرة، ويبعد عنها 92 مترًا. وتعد غرفة قدس الأقداس أكثر الأماكن قداسة في «المعبد» المزعوم، وقد وُسِّع هذا النفق مؤخرًا



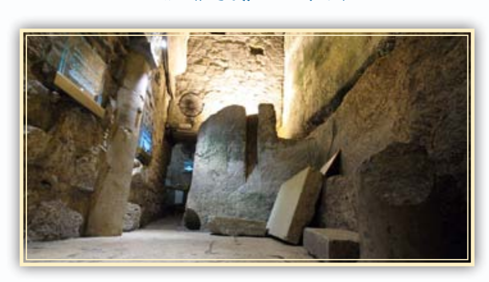
وجرى تجهيزه وتأثيثه بأثاث كنيس صهيوني متكامل وضع فيه خزائن للتوراة ومنصات للصلاة على نفقة اليهودي مائير جيتس، وتنوي المؤسسة الصهيونية توسعة النفق وتشكيل طبقة آخرى أسفل منه بمساحة ثمانية أمتار.

9. نفق الممر الهيروودياني



يعتبر هذا النفق امتدادًا لقنوات مائية رومانية مجاورة لأسوار المسجد الأقصى وأسفل منها ويتجه من المنطقة المقابلة لقبة الصخرة بعد كنيس «قدس الأقداس» شمالاً، وقد دعّم بأعمدة معدنية من الجهتين وارتفاعه منخفض لا يتجاوز المترين. ويوجد داخل النفق حفريات رأسية ملاصقة لجدران المسجد الأقصى، بلغت أعماقًا كبيرة تحت النفق المذكور، وقد غطيت هذه الحفريات الرأسية بألواح زجاجية للسير فوقها. ويرتبط هذا النفق بإحدى الآبار أسفل البيوت الملاصقة للمسجد الأقصى جنوب باب الحديد.

10. نفق البوابة الهيروديانية



تقع هذه الحفرية جنوب غرب باب الحديد بملاصقة أسوار المسجد الأقصى، حيث يوجد فيها آثار لأعمدة رومانية مشابهة تمامًا لأعمدة شارع الكاردو التي أقيمت في عهد هدريانوس عام 133 للميلاد، أي بعد زوال «المعبد» المزعوم. وتمثل هذه الحفرية مكانًا مهمًا لتهويد المسجد الأقصى إذ يعتبر هذا النفق مزارًا توراتيًا، ويزعم الصهاينة أن هذه الآثار الرومانية تعود إلى فترة «المعبد الثاني»، ويسمونها البوابة الهيروديانية الغربية لـ«جبل المعبد».

11. نفق المحجر



يقع هذا النفق بالقرب من الجهة الشمالية لباب الحديد أحد أبواب المسجد الأقصى، ويقع ملاصقًا لجدار المسجد الأقصى الغربي. والنفق عبارة عن فراغ أرضي واسع وضعت فيه منصة زجاجية مرتفعة يصعد إليها بعدة درجات، ويعرض فيها بواسطة شاشات عرض كبيرة فيلم كرتوني يمثل ما يدعيه اليهود أن هذا الموضع هو المكان الذي استخدم لتقطيع حجارة «المعبد الثاني».

12. قناة المياه « نفق الحشمونائيم»



يمتد هذا النفق الذي نسب للحشمونائيم[41] من باب الناظر وحتى جنوب المدرسة العمرية، ويبلغ طوله 81 مترًا، وهو عبارة عن قناة مائية طبيعية هي بدورها شق صخري عميق استخدم خلال الفترة الرومانية لجرّ المياه من بركة صهيون إلى جنوب الأقصى. وقد بدأت أولى الحفريات وعمليات الاستكشاف في هذه القناة عام 1868 على يد العالم تشارلز وارن عندما أعلن في مذكراته عن جولته داخل هذه القناة وقد كانت ممتلئة بالمياه. ويدعي الصهاينة اليوم أن هذا الشق المائي هو نتاج أعمال فترة الحشمونائيم، ويجري في هذا النفق الكثير من الحفريات الصهيونية شرقًا وغربًا لتبديل تاريخ هذه القناة الطبيعية وتغيير طابعها الذي لا يمت إلى اليهود بصلة.

حفريّات الجهة الجنوبية

تهدف الحفريات في الجهة الجنوبية إلى خلق ما يسمى بـ»مدينة داود» التي تمتد، وفقًا للادعاءات الصهيونية، من مجمع عين سلوان جنوبًا وحتى أسوار المسجد الأقصى شمالاً، على كامل مساحة

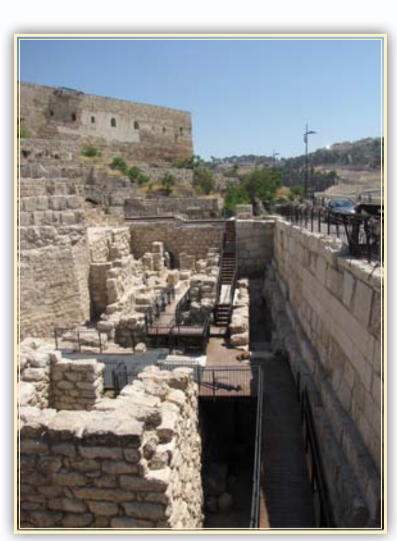


حي وادي حلوة في سلوان. والجهة الرئيسة المسؤولة عن الحفريات في جنوب المسجد هي جمعية «إلعاد» الصهيونية[42].

حتى شهر آب/أغسطس 2011، كان هناك 16 موقعًا للحفريات جنوب المسجد الأقصى، منها 11 نشطة و5 مكتملة. وقد شهدت الفترة التي يغطيها التقرير افتتاح نفق جديد في الجهة الجنوبية بالإضافة إلى عدد من التطورات داخل أنفاق جنوب المسجد الأقصى، ليصبح بذلك عدد الحفريات في الجهة الجنوبية 17 موقعًا، 12 منها نشطة و5 مكتملة.

أ. مواقع الحفريات النشطة:

1. حفريات القصور الأموية



بدأت الحفريات في منطقة القصور الأموية عام 1868 حين حفر وارن مجموعة من الحفريات عند الزاوية الجنوبية الشرقية من المسجد الأقصى، حيث حفر نفقًا طوليًا على بعد 34 مترًا من الزاوية المذكورة عند الباب المنفرد بالجدار الجنوبي للمسجد الأقصى، وأجرى كذلك عدة حفريات عند منطقة البوابة الثلاثية التي تطل على المصلى المرواني داخل الأقصى. وقال وارن إن حجارة هذه البوابة لا تشبه أبدًا حجارة حائط البراق السفلية، بل تعود إلى القرنين السادس والسابع الميلاديين أي إلى الفترة الإسلامية الأموية، وهذا ما يثبت النظرية القائلة بأن هذه البوابات هي البوابات الأموية نفسها وليس غيرها، ونفى وارن أن تكون حجارة الجدار الجنوبي والبوابة الثلاثية من حجارة «المعبد»[43].

لم تتقبل المخططات الصهيونية ما جاء به وارن الذي لم يعط أي أحقية لليهود بهذه المنطقة كما نفى أن تكون هذه المنطقة من آثار «المعبد الأول أو الثاني» في هذه الجهة من المسجد الأقصى. وتطورت الأفكار الصهيونية واتجهت نحو خلق الأكاذيب والمزاعم، عندما بدأ بنيامين مزار بحملة

حفرياته المشؤومة في المنطقة والتي استمرت ست سنوات، ادعى فيها أن البوابة الثلاثية هي إحدى بوابات «المعبد الثاني» المزعوم، وأن الدرجات الأثرية الموجودة أمامها هي من بقايا فترة «المعبد الثاني». وزعم مزار حينها أن بقايا القصور الأموية الموجودة أسفل القوس الأموية عند الزاوية الجنوبية الغربية من المسجد الأقصى هي بقايا لقوس روبينسون التي تمثل إحدى بوابات «المعبد الثاني» كما زعم روبينسون من قبل[44]. وتابع مائير بن دوف عمليات الحفر هذه ليكشف عن ستة قصور قال إنها أموية تتوزع على طول السور الجنوبي حتى الزاوية الجنوبية الغربية من المسجد الأقصى بجوار القوس الأموية، وتعود إلى عام 660 وحتى 750 للميلاد. وعلى الرغم من أن هذا الاكتشاف لمائير بن دوف أثبت عدم صحة مزاعم مزار حول تلك الآثار وأكد ما قاله وارن، استمرت المؤسسة الصهيونية في تبنّيها نظرية مزار حول البوابة الثلاثية[45]. واستمرت المؤسسة الصهيونية بحفرياتها وعرّت التربة إلى أن وصلت إلى أعماق كبيرة في منطقة جنوب الأقصى للبحث عن آثار «المعبد» المزعوم، أو خلق تلك الآثار. ونتيجة لهذه الحفريات الجائرة انبعجت جدران المصلى المرواني في المسجد الأقصى وتضررت ضررًا كبيرًا، ما دعا دائرة الأوقاف إلى القيام بعمليات ترميم ووضع مساند على الأسوار ما زال بعضها موجودًا داخل المصلى المرواني حتى اليوم. وبنت دائرة الآثار الإسرائيلية عام 1999 درجًا تهويديًا بمزاعم توراتية بثلاثين درجة وعلى امتداد 64 مترًا تطبيقًا لما ترويه قصة تهويدية عن «الملك داود»، تمهيدًا للسيطرة على البوابة الثلاثية، كما اتضح مؤخرًا بعد الإعلان عن مخطط تقسيم المسجد الأقصى. وفي عام 2001، افتتح الصهاينة متحفًا على نفقة الثري ديفدسون في المنطقة الجنوبية الغربية من القصور الأموية، وأصبحت الساحة تعرف بساحة الاحتفالات وحديقة أثرية تعرف بـ«حديقة أوفل» أو «المطاهر»[46].

وفي 2010/2/22، أعلنت العالمة الصهيونية إيلات مزار أنها عثرت على بقايا آثار سليمانية في منطقة القصور الأموية، وادعت مزار أن هذه الآثار هي عبارة عن أسوار وتحصينات عسكرية بناها سليمان في فترة «المعبد الأول»، وأنها آخر آثار يمكن أن تعثر عليها في منطقة القصور الأموية كونها أول بناء في المنطقة[47]. إلا أن مزار عادت لتعلن في شهر تموز/يوليو أنها عثرت على قطعة أثرية بين أسوار سليمان مكتوبة بلغة مسمارية، قالت إنها أخفتها لعدة شهور حتى اتضحت بعض تفاصيلها وهي تعود إلى ما يزيد على 1400 سنة قبل الميلاد، أي قبل دخول بني إسرائيل إلى القدس بـ 400 عام وقبل بناء «المعبد» المزعوم بأكثر من 430 عامًا.



ويبدو لنا من هذا الاكتشاف أن العالمة إيليت مزار عادت إلى التخبط القديم الذي عاشه جدها من قبل، في محاولة إثبات أحقية يهودية في تلك المنطقة، وهي بهذا الاكتشاف الأخير تناقض نفسها في ادعاء قالته حول منطقة القصور. كما أنه من المستغرَب أن تجد مزار قطعة أثرية يزيد عمرها على 1400 عام بين أسوار يبلغ عمرها وفقًا لزعم مزار 970 عامًا قبل الميلاد.

ومع كل هذا التخبط الذي يعتري اكتشافات علماء الآثار الصهاينة حول القصور الأموية فإن المؤسسة الصهيونية تروج لهذه المنطقة على أنها بقايا «المعبد الأول والثاني»، وتنسج لذلك قصصًا تنسبها للتوراة والتلمود. ففي 2010/4/21، أعلنت المؤسسة الصهيونية أن منطقة جنوب المسجد الأقصى جزء من مشروع حدائق الحوض المقدس ومزاراته التوراتية، مدعية أن هذه المنطقة كانت تحوي مجموعة من «مطاهر المعبد» التي كان يتطهر فيها اليهود قبل دخولهم إلى «المعبد»[48]. وقد افتتحت المؤسسة الصهيونية «حديقة المطاهر» رسميًا مكان القصور الأموية جنوب الأقصى في 2011/6/21 وأقيم مهرجان ضخم جنوب الأقصى في هذه المناسبة[49]، كما نصبت لوحات تزويرية لتشويه تاريخ المنطقة، ووضعت شبكة من الجسور الخشبية والمسارات جنوب القصور. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير ربطت «حديقة المطاهر» مع أنفاق الطريق الهيرودياني ونفق «موقف جفعاتي» الذي يصل حتى جنوب غرب الأقصى، ويتوقع أن تُربط «حديقة المطاهر» المقامة فوق الآثار الأموية الإسلامية مع مشروع توسعة ساحة البراق.

2. حفريات المصلى المرواني



نشرت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث في 2010/2/14 مجموعةً من الصور التي توثّق التشققات والتآكل في أعمدة المصلى المرواني الواقع في الزاوية الجنوبيّة الشرقيّة للمسجد الأقصى، ووفقًا لمسؤولي المؤسسة فإنّ هذه التشققات ناتجة عن حفريّات الاحتلال في المكان[50]. ومن المرجّح أن تكون هذه الحفريّات هي لنفقٍ يصل بين حي وادي

حلوة «مدينة داود» والمصلى المروانيّ، والذي ظهر في مخطط «القدس أوّلاً» لتطوير الحوض المقدّس الذي أعدّه يورام زاموش، المستشار الهندسي لبلدية الاحتلال.

3. حفريات أبنية «مدينة داود»

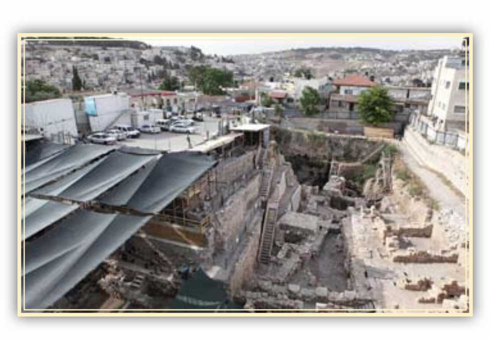


يُعد موقع الحفريّات هذا الأقرب إلى المسجد الأقصى من الجهة الجنوبيّة، فهو يقع في الساحة الملاصقة للمسجد على بعد عشرات الأمتار من أسواره الجنوبيّة. ويعود تاريخ بدء الحفريّات في هذا الموقع إلى نهاية ثمانينيّات القرن الماضي حين أعلن بنيامين مزار، رئيس بعثة الحفريّات الموكلة بالبحث عن آثار «المعبد» في المسجد الأقصى ومحيطه، عن اكتشاف مجموعةٍ من الأبنية المترابطة يعود تاريخ أساساتها، كما يدّعي، إلى القرن التاسع قبل الميلاد، وكانت هذه الأبنية متصلةً، وفقًا لنظريّته، بسورٍ سميك فيه بوابة تُعتبر المدخل الشرقي للمدينة.

لكن الجديد في هذا الموقع كان إعلان إيلات مزار، عالمة الحفريات التي تعمل مع جمعية «إلعاد» الاستيطانية، في 2009/9/2 عن اكتشاف جدار في المكان يبلغ طوله 70 مترًا وارتفاعه 6 أمتار مدّعية أنّ هذا الجدار يعود إلى القرن العاشر قبل الميلاد أي إلى عهد «المعبد الأوّل»[51]. وكما هي الحال مع اكتشافات إيلات مزار فقد شكك خبراء الآثار من دولة الاحتلال في إعلانها معتبرين أنّها أعادت الإعلان عن الآثار المكتشفة سابقًا في المنطقة مع تغيير تقدير عمرها ليطابق التاريخ المفترض لوجود «المعبد الأول»[52]، ويبدو أنّ هدفها من ذلك تحقيق مصالح الجمعية الداعمة لها التي تسعى لإيجاد مدينةٍ يهودية أثرية في جنوب المسجد الأقصى مطابقة للوصف التوراتي للقدس في عهدي «المعبدين الأول والثاني».

4. حفريات «موقف جفعاتي»

تقع هذه الحفريات جنوب المسجد الأقصى خلف القصور الأموية مباشرة، وقد بدأت عام 2003 بهدف إنشاء موقف سيارات لزوار «مدينة داود» على عمق ثلاثة طوابق تحت الأرض. ومع بداية



الحفريات الصهيونية في المنطقة، أعلنت جمعية «إلعاد» عن اكتشافها لآثار زعمت أنها تعود إلى «مدينة داود». وبذلك، توقفت الحفريات وتحول مشروع الموقف مشروعًا للبحث عن الآثار وذلك عام 2007[53]، وظل العمل سرًا حتى 2008/8/25 عندما أعلنت هيئة الآثار الإسرائيلية عن اكتشافها لمنزل الملكة الآشورية هيلينا التي اعتنقت اليهودية في فترة «المعبد الثاني» وعاشت في مدينة القدس كما يزعم الصهاينة[54]. وفي 2008/12/22، أعلنت سلطة الآثار عن اكتشافها 264 قطعة ذهبية في الموقع ضمن آثار بيزنطية، وقالت إن هذه القطع تعود إلى فترة الملك هرقل الذي حكم من عام 610 إلى 641، وقد سُكّت هذه العملات خلال أول سنة من حكمه. وفي نهاية آب/أغسطس 2009، أعلن الاحتلال عن اكتشاف بناء روماني يعود إلى القرن الثالث الميلادي، وهو، كما تدعي سلطة الآثار الإسرائيلية، قصر تبلغ مساحته 1000 متر مربع تتوسطه ساحة كبيرة محاطة بالأعمدة والممرات. وفي تقرير أولي أصدرته سلطة الآثار في 2010/4/26 قالت إنها عثرت على العديد من التماثيل والأواني البيزنطية والأموية والعباسية في موقع الحفريات[55]. وبهذا تكون نظريتهم المنادية بأن هذا المكان هو قصر هيلينا قد أحبطتها اكتشافاتهم الأثرية التي أثبتت أنه قصر روماني يعود إلى القرن الثالث الميلادي وأن بقية الآثار في «موقف جفعاتي» إنما هي آثار بيزنطية وأموية وعباسية ولم يُعثر على أي أثر يعود إلى فترة «المعبد» المزعوم.

وفي الفترة التي يغطيها هذا التقرير، لم تتوقف الحفريات في الموقع بل اتسعت لتشمل بقية مساحة الموقف، وقد افتتحت سلطات الإحتلال موقع الحفريات لهواة البحث في الآثار للمشاركة في غربلة الأتربة وذلك في آب/أغسطس 2011، من ثم فُتح موقع الحفريات للجمهور. وفي شهر شباط/ فبراير 2012، وافقت لجنة التخطيط في بلدية الاحتلال على بناء «موقف جفعاتي» بناءً على المخطط الجديد الذي قدّمه المهندس الصهيوني آريه رهاميموف، والذي يتضمن بناء الموقف ولكن بمساحة أقل من المخطط السابق ورفعه على أعمدة ارتكازية ضخمة للإبقاء على آثار الموقف وحفرياته وتحويلها إلى متحف للزوار، وتخفيض عدد مواقف السيارات وتقليص ارتفاع المبنى لينخفض عن ارتفاع السور الجنوبي للمدينة بقليل. والجديد في المخطط الذي قدمه رهاميموف

ودعمته جمعية «إلعاد» هو إقامة ممرات تربط الموقف بـ«حديقة المطاهر» و«مدينة داود» وساحة حائط البراق. هذا المخطط الذي وافقت عليه بلدية الاحتلال حظي بتأييد نير بركات رئيس البلدية ومباركة مدير سلطة الآثار في دولة الاحتلال يوفال باروخ[56].

5. نفق موقف جفعاتي «قناة المياه الجنوبية»



في شهر آب/أغسطس 2011، أنهت سلطات الاحتلال عبر جمعية «إلعاد» وسلطة الآثار عمليات الحفر في نفق حي وادي حلوة أو ما يعرف بـ«نفق جفعاتي». ويمتد هذا النفق من داخل «موقف جفعاتي» جنوب المسجد، ويتجه شمالاً باتجاه الأقصى مخترقًا سور البلدة القديمة في القدس ليصل إلى حدود الجدار الجنوبي الغربي للمسجد الأقصى، وينتهي مرحليًا عند القوس الأموية، وليس بعيدًا عن تلة المغاربة وحائط البراق. وينتهي النفق إلى فتحة بدرجات حديدية واقعة في منطقة القصور الأموية، عند ما يعرف بمنطقة «متحف ديفدسون» المقام جنوب المسجد الأقصى. ويمتد هذا النفق بطول 200 متر حتى المنطقة المذكورة[57]، وقد رُبط من الجنوب - داخل حفريات «موقف جفعاتي»- بأحد أنفاق الطريق الهيرودياني والذي يبلغ طوله قرابة 500 متر. وبذلك يعتبر هذا النفق هو الأطول بطول يزيد على 700 متر كما بينت ذلك لوحة معلقة في مدخل النفق[58]، وقد وثقت مؤسسة الأقصى هذا النفق بالصور وبينت مساره في تقرير لها أعدته في شهر أيلول/سبتمبر من عام 2011[59]. واستنادًا إلى كتاب المهندس الجيولوجي لين ريتماير، فإن سلطة الآثار الإسرائيلية تزعم أن الطريق التخطيطي للنفق يمتد من جنوب الأقصى ويخترقه أسفل المتحف الإسلامي ليتجه بزاوية غربًا حتى يخترق تلة المغاربة وساحة البراق، لكن سلطة الآثار حرفته خارج المنطقة وجعلته يلتف حول جدار المسجد على حد زعمه[60]. وإذا صح ذلك فلا نشك أبدًا أن سلطات الاحتلال باتت تحفر أسفل المتحف الإسلامي في المسجد الأقصى.

6. حفريات قصر «الملك داود»

في عام 2005، أعلنت عالمة الآثار الإسرائيليّة إيلات مزار عن اكتشاف جدارٍ سميك يقع في الطريق الشمالي لحي وادي حلوة على عمقٍ يبلغ المترين، وادعت مزار في حينه أنّ هذا الجدار هو جزءٌ من قصر «الملك داود». وقد أثار هذا الإعلان جدلاً واسعًا حتى في أوساط علماء الآثار في دولة الاحتلال الذين اعتبر الكثر منهم أنّ ما اكتشفته مزار هو جزءٌ من أسوار المدينة. لكن مع نهاية عام ٢٠٠٨ أصبحت جمعيّة «إلعاد» تتعامل مع هذا الاكتشاف على أنّه قصر «الملك داود». وخلال الفترة التي يُغطيها التقرير لم يُعلن عن أيّ تطوّراتٍ جديدة في هذا الموقع.

7. نفق سرداب وارين



سُمّي هذه السرداب على اسم الرحالة الإنجليزي تشارلز وارين الذي ادعى أنّه اكتشف الباب المؤدّي إليه أثناء حفريّاته عام 1867. ويقع مدخل هذا السرداب في غرب حي وادي حلوة، ويدّعي الصهاينة أنّه حُفر في عهد «الملك داود» كطريق خفي يسير تحت الأرض ليصل بين المدينة وعين سلوان. وفي شهر آب/أغسطس 2008، أعلنت سلطة الآثار في دولة الاحتلال أنّ الحفريّات قد وصلت إلى عمق 6 أمتار، وهدفها أن تصل إلى عمق 8.5-9.5 أمتار حتى تكشف عن السرداب بالكامل[61]. وخلال الفترة التي يُغطيها التقرير لم يُعلن عن أيّ تطوّراتٍ جديدة في هذا الموقع.

8. حفريات «الأسوار والتحصينات»



تقع هذه الحفريات في عدة أماكن داخل حي وادي حلوة، وقد بدأت بها العالمة كاثلين كينيون عام 1961 واستمرت حفرياتها حتى . وقالت كينيون إن ما وجدته عبارة عن أسوار دفاعية تعود إلى عام 1800 ق.م وآثار جدار سميك تعود إلى عام 800

ق.م. ومنذ ذلك الحين أصبحت الأسوار المكتشفة محط أنظار المؤسسة الصهيونية، وادعت سلطة الآثار متمثلة بجمعية «إلعاد» الصهيونية أن هذه الأسوار هي جزء من التحصينات التي كانت تحمي «مدينة داود» التاريخية، ونفّذت عددًا من الحفريات في شمال شرق وجنوب غرب حي وادي حلوة، وكان أهمها وأكثرها في المنطقة الشرقية عند ما يعرف بـ«قصر داود». وقد أعلنت سلطة الآثار في 2009/4/6 أنها وجدت خلال تنقيبها عن أسوار «مدينة داود» حجرًا عليه نقوش زعمت أنها من عهد «المعبد الأول». وخلال الفترة التي يغطيها التقرير أعلن إيلي شوكرون، أحد المتخصصين في حفريات تلك المنطقة، أنه عثر على أرضيات داخل إحدى غرف الحفريات نحت في حجرها الجيري أشكال تشبه حرف (V) يبلغ عمق هذه المنحوتات 5 سنتمترات وطولها 50 سنتمترًا، وقيل إنها تشبه أساسات أو قواعد ارتكازية ثبتت فيها قواطع وأعمدة خشبية[62]. ولا تزال عمليات الحفر في منطقة الأسوار والتحصينات نشطة ومتوسعة، خصوصاً أسفل منطقة «قصر داود».

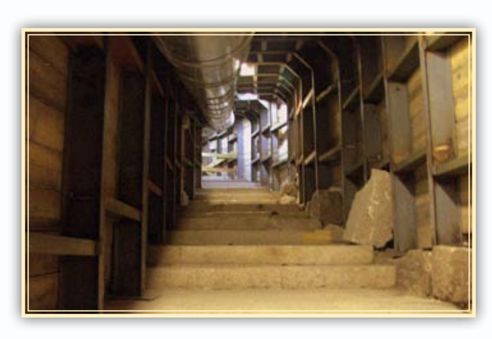
9. نفق «تزينور»



في 2008/10/29، أعلنت بعثة الآثار الممولة من جمعيّة «إلعاد» أنّها اكتشفت بالصدفة قناة مياه تعود إلى عهد «المعبد الأوّل»[63]، وذلك خلال حفريّاتها في محيط منطقة خزّان المياه شمال حي وادي حلوة. وقد تسبّبت الحفريّات في هذا النفق بانهيارٍ في الشارع الرئيس في حي وادي حلوة في 2009/8/10 قريبًا من جامع عين سلوان، وكشف هذا الانهيار عن حفرةٍ بطول أربعة أمتار وعرض مترين ونصف، وقد سارعت بلديّة الاحتلال إلى إغلاق الحفرة لإخفاء الحفريّات أسفل منها. وخلال الفترة التي يُغطيها التقرير لم يُعلن عن أيّ تطوّراتٍ جديدة في هذا الموقع.

10. نفق الطريق الهيرودياني

بدأت سلطات الاحتلال منذ عام 2004 بعمليات حفر جنوب مسجد سلوان عند بركة سلوان، تحت ذرائع ومسميات إصلاح شبكة الصرف الصحي في جنوب سلوان وترميمها. واستمرت عمليات الحفر



حتى كُشف في آب/أغسطس 2006 عن حفريات عميقة جنوب مسجد سلوان تصل إلى 12 مترًا، وتتجه شمالاً، مما أدى إلى حدوث انهيارات ترابية كبيرة في المنطقة. وانطلقت هذه الحفريات شمالاً باتجاه المسجد الأقصى فيما بلغ ارتفاع النفق الذي تحفره المؤسسة الصهيونية أربعة أمتار وعمقه سبعة أمتار في بعض المواضع قريبًا من المسجد الأقصى.

ويمتد هذا النفق بتفرعات وتشعبات عدة من بركة سلوان حتى جنوب غرب المسجد الأقصى قريبًا جدًا من حائط البراق، بطول يصل إلى 600 متر وفقًا لادعاءات علماء الآثار الصهاينة[64].

وادعت المؤسسة الصهيونية عام 2008 أن هذا النفق هو بقايا الطريق الهيروديانى الذي كان موجودًا أيام «المعبد الثاني»، وكان يقود من المدينة السفلى وينطلق شمالاً حتى «جبل المعبد»، وذلك كما صرح علماء الصهاينة ومنهم روني رايش الذي حفر في تلك المنطقة، متجاهلين الفترة الرومانية وحكم هدريانوس الذي غير معالم المدينة وبدل في جغرافيتها. وأدت الحفريات داخل هذا النفق إلى تصدعات كثيرة في بيوت قرية سلوان وحي وادي حلوة، وكل ذلك وثقته مؤسسة الأقصى عبر فيلم وثائقي بعنوان «قبل أن تنهار» وعرضته في حزيران/يونيو 2008.

ونتيجة لهذا النفق شهدت بلدة سلوان العديد من الانهيارات والتشققات في بيوت المقدسيين وحاراتهم منها انهياران في 2011/12/26 بالقرب من مسجد سلوان. ولا تزال عمليات الحفر مستمرة في هذا الموضع حتى اللحظة. وقد شهد النفق استغلالاً ملحوظًا من قبل بلدية الاحتلال حيث وُضع على خارطة مواقع مهرجان الأنوار الذي يقام كل عام في شهر حزيران/يونيو، وزوِّد بالأنوار والمقاعد لاستقطاب الزوار.

11. نفق بجانب الطريق الهيروديانى

كشفت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث في أيلول/سبتمبر 2009 عن نفق موازٍ لنفق الطريق الهيروديانى غرب مسجد بركة سلوان بعرض قرابة 1.5 مترًا وارتفاع مترين وطول 120 مترًا[65].

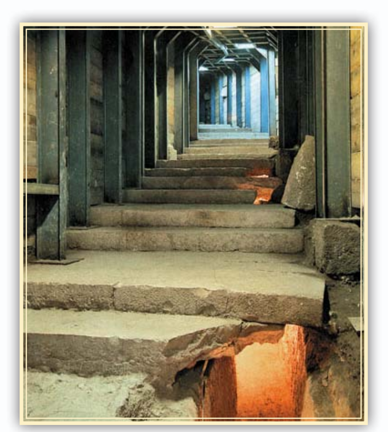


وقد بدأت سلطات الاحتلال بعمليات الحفر في هذا النفق عام2007[66]، ولا تزال عمليات الحفر مستمرة في الموضع حتى الآن. ويشكل هذا النفق تفرعًا آخر للنفق الضخم الذي يمتد حتى المسجد الأقصى، ويتصل بدرج مشابه لدرج الطريق الهيرودياني بقناة مبنية من الحجر الصخري على مستوى قريب منه. وقد أشرفت على عمليات الحفر في هذا النفق جمعية «إلعاد» الصهيونية، وادعى روني رايخ، أستاذ الآثار في جامعة حيفا، أن هذا النفق عبارة عن قناة للمصارف استخدمت في عهد «المعبد الثاني» لهروب اليهود من «المعبد» إلى جنوب المدينة، وذلك فرارًا من الرومان عام 70 للميلاد. إلا أن الغريب في هذا الادعاء أن هذه القناة تقع بمستوى النفق الذي زعم رايخ أنه الطريق الهيرودياني الذي كان يصعد من بركة سلوان وحتى «المعبد» كما زعم، وأصر أنها تعود إلى فترة «المعبد الثاني». فهل يعقل أنها بنيت بنفس عمر الطريق وعلى نفس مستوى الطريق؟ علاوة على ذلك، فإن قناة تصريف المياه بالتصور الصهيوني لـ«مدينة داود» هو أنها قناة مكشوفة وواسعة وتمر فوقها بعض الجسور[67]، وهذه القناة هي قناة مبنية من الحجارة الصخرية ومسقوفة بطريق هو أشبه بالطرق الرومانية في البلدة القديمة.

وقد سببت الحفريات المستمرة في شبكة أنفاق الطريق الهيرودياني عدة انهيارات في أراضي بلدة سلوان. ففي آذار/مارس 2009، انهار درج أثري داخل بلدة سلوان نتيجة لهذه الحفريات المستمرة، وفي بداية عام 2010 قد تكررت ثلاثة انهيارات قرب مسجد عين سلوان وبالقرب من المسجد الأقصى في الطريق المؤدي إلى القصور الأموية بين وادي حلوة والمسجد الأقصى مباشرة، وذلك نتيجة للأمطار والحفريات التي سببت ضعف التربة.

12. نفق مصارف الطريق الهيرودياني

في 2010/4/26، كشفت بعض المصادر الصهيونية عن نفق آخر أسفل نفق الطريق الهيرودياني، والذي يبدأ من غرب مسجد سلوان (بركة سلوان) حتى جنوب غرب المسجد الأقصى بطول 600 متر. وقد ادعى الباحث اليهودي يونتان أدلر أن النفق الجديد كان يستخدم كمصارف للمياه



أسفل الطريق الهيروداني، وأن اليهود استخدموه للهروب من الرومان عام 70 للميلاد، واستند بذلك، وفقًا لزعمه، إلى أقوال جوزيفيوس فلافيوس في كتابه «الحرب». ويأتي هذا الإعلان محض كذبة واختراع إذ إن فلافيوس ذكر في كتابه أن الرومان كانوا يحرسون كل الممرات التي تقود إلى خارج المدينة[68]، فإذا صح أنهم بنوا هذه الطرق والممرات في عهد «المعبد»، فكيف لهم أن يسهوا عن مثل هذه الممرات؟

ويبلغ عمق هذا النفق مترًا ونصف وفي بعض الأحيان يصل إلى ثلاثة أمتار، ويتجه شمالاً بطول الطريق الهيروداني، ولا تزال عمليات الحفر مستمرة في هذا الموضع حتى اللحظة.

ب. مواقع الحفريات المكتملة:

1. حفريات خزان المياه

يقع هذا الخزّان شمال غرب حي وادي حلوة، وهو عبارة عن حفرة بعمق 7 أمتار تبلغ مساحتها 15 مترًا. ويدّعي الصهاينة أنّ هذا الخزّان كان يُزوّد قصر «الملك داود» بالمياه من عين سلوان.

2. نفق الجدار الكنعاني

يقع هذا الجدار في الطرف الشمالي الشرقي لحي وادي حلوة في ضاحية سلوان، ويبلغ طول الجزء الذي ادعى الاحتلال اكتشافه حتى الآن 24 مترًا وارتفاعه 8 أمتار. ووفقًا لسلطة الآثار في دولة الاحتلال فإنّ عمر هذا الجدار يبلغ 3700 سنة، ويعود تاريخ بنائه إلى الحقبة الكنعانيّة، وقد بُني لتأمين الطريق بين القلعة أو القصر الذي كان مركز الحكم في المدينة وعين سلوان. ويُعدّ هذا الجدار حتى الآن أكبر التحصينات المكتشفة في حي وادي حلوة منذ بدء عمليّات الحفر في هذه المنطقة. ويُموّل حفريّات هذا الموقع جمعيّة «إلعاد»[69].

3. حفريات بركة سلوان

تقع جنوب غرب حي وادي حلوة، وهي النقطة التي تنتهي عندها قناتا سلوان وتتجمّع فيها مياه عين سلوان، وقد حُفرت هذه البركة في العهد البيزنطي لتجميع مياه العين.

4. نفق القناة الكنعانية

تنقسم هذه القناة إلى جزئين، يقع أوّلهما على سطح الأرض وهو الجزء الأطول، فيما يقع الثاني تحت سطح الأرض ويبلغ طوله 120 مترًا ويتراوح عرضه بين 60 و80 سنتمترًا. وتمتد هذه القناة من عين سلوان شمالاً حتى منطقة مجمّع عين سلوان جنوبًا لكنّها لا تصعد إلى حي وادي حلوة كما الأولى بل تسير بمحاذاة قعر وادي جهنم.

5. نفق قناة سلوان «حزقيال»

يبلغ طول هذه القناة 533 مترًا وعرضها 60 سنتمترًا، وتمتد من عين سلوان أو عين أمّ الدرج في وادي جهنم شمالاً حتّى منطقة مجمّع عين سلوان جنوبًا. وهي تنقل الماء من عين سلوان في وادي جهنم صعودًا إلى حي وادي حلوة الذي يُسمّيه الصهاينة «مدينة داود»، ومنه إلى منطقة مجمّع عين سلوان حيث تقع بركة سلوان. ويدّعي الصهاينة أنّ اليهود الذين سكنوا «مدينة داود» هم من حفروا هذه القناة لرفع المياه من عين سلوان وتوزيعها إلى مختلف أرجاء المدينة، لكنّ هذه القناة حُفرت في الواقع في عهد اليبوسيّين قبل دخول اليهود إلى فلسطين بقرون عدة.

حفريات الجهة الشمالية:

الحفريات في الجهة الشمالية حديثة الانتشار إذ لم يكن في هذه الجهة إلا واحدة عند بركة راهبات صهيون أسفل المدرسة العمرية وقد بدأ العمل فيها عام 1868 مع ما بدأ به وارن في غرب الأقصى. ويزعم الصهاينة أن المنطقة الشمالية للمسجد الأقصى، خصوصًا الزاوية الشمالية الغربية، كانت قلعة تعرف بقلعة أنطونيا، وبجانبها بركة إسرائيل. وتهدف الحفريات الحديثة في المنطقة إلى خلق تاريخ في المنطقة الشمالية من جدار المسجد الأقصى وربط حفرياتها بأنفاق الحائط الغربي التي باتت تمتد شمالاً وشرقًا على طول السور الشمالي للمسجد.

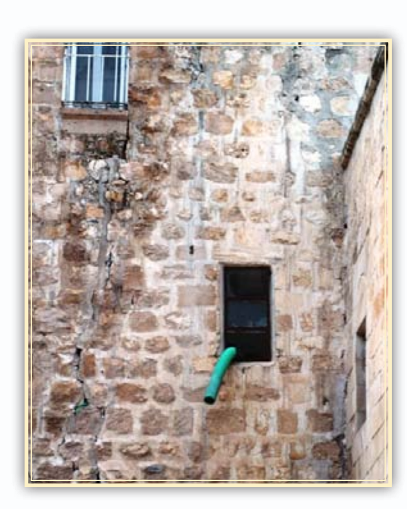
حتى شهر آب/أغسطس 2011 كانت هناك أربعة مواقع للحفريات شمال المسجد الأقصى، وكلها نشطة. وقد شهدت الفترة التي يغطيها التقرير البدء بحفرية جديدة داخل مغارة الكتان شمال المسجد الأقصى ليصبح بذلك عدد الحفريات النشطة شمال الأقصى 5 حفريات، وهي كالآتي:

1. أنفاق بركة صهيون «بركة القبّرة»



تقع بركة صهيون أسفل المدرسة العمرية وكنيسة راهبات صهيون، وهي بطول 52 مترًا وعرض 14.6 مترًا، وفيها قاطع يقسمها إلى نصفين يبلغ سمكه 1.5 مترًا. وفي سقف هذه البركة فتحات تعتبر مصافٍ لتجميع الماء داخلها. وقد بدأت سلطات الاحتلال مؤخرًا بحفريات واسعة في هذه البركة الرومانية، وتجفيف مياهها لتزوير تاريخها وتحويلها إلى بركة صهيونية. وقد وصلت الحفريات في القسم الموجود أسفل المدرسة العمرية إلى أعماق وأبعاد أفقية كبيرة. ويوجد داخل هذه البركة سلالم ومقاعد للزيارة والتجوال داخلها، وفي ظننا فإن الأنفاق التي تحفر في هذه الجهة ستشكل المدخل الشمالي للمدينة اليهودية تحت المسجد الأقصى، وقد اختار الاحتلال مكان المدرسة العمرية المطلة على درب الآلام بالذات لوصل المدينة اليهودية بهذا الطريق، ولربط التاريخ اليهودي لهذه المدينة بتاريخها المسيحي، وتوحيد الجولات السياحية بين المزارات المسيحية والمدينة اليهودية، لتظهر كجزء لا يتجزأ من مدينة القدس، لتكريس فكرة التراث المسيحي- اليهودي المشترك للمدينة.

2. حفريات مطهرة وباب حطة



في 2009/2/8، نشرت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث مجموعة من الصور التي تُظهر حدوث تشققات في الجدار الشمالي للمسجد الأقصى المبارك عند المتوضأ الواقع شرقي باب حطّة، تمتدّ لمسافة سبعة أمتار تقريبًا. وذكرت المؤسسة أن هذه التشققات ناتجة عن وجود حفريّات واسعة أسفل السور والمتوضأ داخل السور. ومن المحتمل أن تكون الحفريات في هذه المنطقة متصلة بحفريات بركة القبّرة الواقعة إلى الغرب قليلاً من المكان[70].

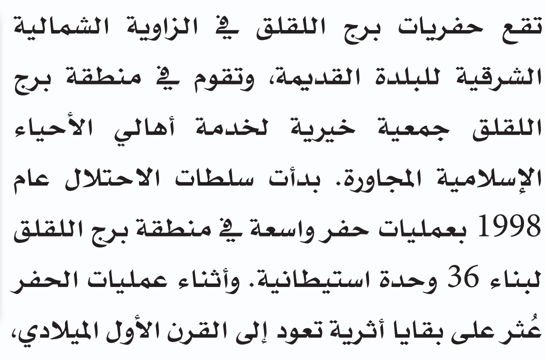
3. حفريات أسوار القدس



بدأت المؤسسة الصهيونية بحملة حفريات بدعوى ترميم الأسوار القديمة في عام 2007، بعد أن زعمت أن المنطقة الواقعة بين باب العمود وباب الساهرة من أسوار القدس بحاجة إلى إعادة تأهيل. وكانت هذه الحفريات تحت مسؤولية ونفقة مكتب رئيس الحكومة في دولة الاحتلال، وبإدارة شركة تطوير القدس وقد بلغت تكلفة المشروع حتى نهاية عام 2011 ما يقارب 20 مليون شيكل (5,200,000 دولار)[71]. وفي 2010/2/17، كشفت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث عن حفريات واسعة ومتنوعة تحت أسوار البلدة القديمة بالقدس بين بابي العمود والساهرة في وسط السور الشمالي للبلدة القديمة بالقدس، وقالت إن الهدف منها زيادة الأنفاق أسفل البلدة القديمة بالقدس وتشبيكها وربطها الأنفاق التي تحفرها أسفل المسجد الأقصى المبارك وفي محيطه[72]. ولا تزال هذه الحفريات مستمرة في بعض المواضع داخل الجانب الشمالي من أسوار القدس حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

4. حفريات باب الساهرة وبرج اللقلق

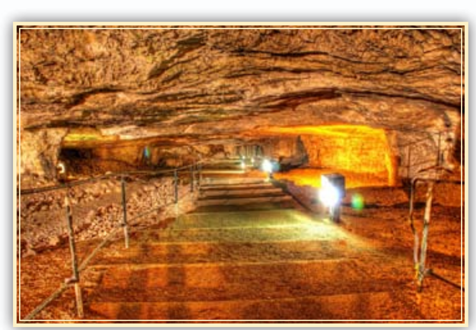




تقع حفريات برج اللقلق في الزاوية الشمالية الشرقية للبلدة القديمة، وتقوم في منطقة برج اللقلق جمعية خيرية لخدمة أهالي الأحياء الإسلامية المجاورة. بدأت سلطات الاحتلال عام 1998 بعمليات حفر واسعة في منطقة برج اللقلق لبناء 36 وحدة استيطانية. وأثناء عمليات الحفر عُثر على بقايا أثرية تعود إلى القرن الأول الميلادي، أي الفترة الرومانية المتقدمة، كما عثرت سلطة الآثار في المنطقة على آثار ممتدة من الفترة المملوكية وحتى العثمانية المتأخرة. واستمرت عمليات التنقيب والحفر في المنطقة حتى عام 2008 عندما تيقنت سلطات الاحتلال ألا وجود لأي أثر ذي أهمية لهم[73]، وظلت المنطقة حتى اللحظة مكشوفة ومسيجة، بانتظار البت في قرار إقامة وحدة استيطانية مكانها.

5. حفريات مغارة الكتان «مغارة سليمان»





تقع مغارة الكتان في المنطقة الواقعة بين باب العلمود وباب الساهرة شمال القدس، وتمتد من أسوار المدينة وتنطلق جنوبًا بطول 250 متر تقريبًا، وتبلغ مساحتها 9000 متر مربع. زعم اكتشافها العالم جيمس توماس باركلي عام 1850، بالرغم من أنها معروفة لدى أهل القدس وحتى المؤرخين مثل مجير الدين العليمي الذي ذكرها في كتابه الأنس الجليل باسم مغارة الكتان.

أطلقت سلطات الاحتلال على المغارة اسم «مغارة صيديقياهو» تيمنًا بأحد ملوك اليهود، وقد أجريت داخلها حفريات كثيرة. وزعمت سلطة الآثار في دولة الاحتلال أن هذه المغارة كانت محاجر سليمان ومنها استخرِجت حجارة «المعبد الأول» المزعوم، وظل هذا الزعم هو السائد لدى علماء الآثار اليهود. وفي نيسان/أبريل 2012، قال العالم يحيئيل زلنجر إن هذا الكهف والآثار وعمليات النحت الموجودة فيه تعود إلى العصر الروماني ونفى أن يكون من عهد سليمان أو عهد صيديقياهو[74]، وبذلك ينسف نظرية الصهاينة بأنها منزل سليمان الأول أو محاجره، وينسف النظرية التي تقول إنها معقل الماسونية الأولى التي أسسها سليمان كما تزعم الرواية الصهيونية. وكانت سلطة الآثار، بالتعاون مع بلدية الاحتلال في القدس، استحدثت في كانون أول/ديسمبر 2011 ثقبًا في أسوار القدس على بعد 70 مترًا تقريبًا شرقي باب المغارة ووثقت هذه الحادثة بالصور[75]. وفي شهر آذار/مارس 2012، اتضح أن هذا الثقب أصبح بوابة ثانية للمغارة، وقد صرحت سلطات الاحتلال بأنها تقوم بعمل مخرج طوارئ للمغارة[76] لتسهيل حركة الزوار داخلها وتأمين دخولهم وخروجهم من المغارة وإليها. وقد ذكرت مؤسسة الأقصى في بيان لها حول الحفريات التي تجري داخل المغارة خلال عام 2012 أن الاحتلال يسعى إلى ربط مغارة الكتان مع شبكة الأنفاق التي يحفرها أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه، وقد نشرت صورًا لأعمال إنشائية تتواصل في المغارة، واستحداث أرصفة وطرق في عمقها، ونصب لافتات تتحدث عن تاريخ يهودي مزعوم حول المغارة[77].

الحفريات بالأرقام

المنطقة	نوع الحفريات	عددها الحالي	عددها السابق
الجهة الغربية	حفريات مكتملة	12	12
	حفريات غير مكتملة	13	9
مجموع حفريات الجهة الغربية		25	21
الجهة الجنوبية	حفريات مكتملة	5	5
	حفريات غير مكتملة	12	11
مجموع حفريات الجهة الجنوبية		17	16
الجهة الشمالية	حفريات مكتملة	-	-
	حفريات غير مكتملة	5	4
مجموع حفريات الجهة الشمالية		5	4
المجموع الكلي		47	41



ثانيًا: البناء ومصادرة الأراضي في محيط المسجد الأقصى[78]:

تهدف دولة الاحتلال من خلال البناء ومصادرة الأراضي في المسجد الأقصى ومحيطه إلى تعزيز الوجود اليهوديّ في المسجد بشكلٍ خاص ومدينة القدس بشكلٍ عام، إمّا من خلال إضفاء الطابع اليهودي على المحيط، أو من خلال اتخاذ هذه الأبنية كمراكز انطلاق لاستهداف المسجد الأقصى مثل استعمالها كمراكز للتجمّع لاقتحام المسجد، أو استخدامها للتغطية على أعمال الحفريّات، أو لتعزيز الوجود الأمني في المسجد.

وعلى مدى العقود الماضية كان الاحتلال يتعامل بحذرٍ بالغ مع البناء في ساحات المسجد الأقصى ومحيطه، ولا يعود ذلك بالطبع إلى حرص المحتل على مشاعر المسلمين ومقدّساتهم، بل يعود إلى عقدة خوفٍ من المسجد الأقصى لازمت العقل الصهيوني منذ أقام دولة الاحتلال، سبّبتها ردود الفعل الفلسطينيّة والإسلاميّة القوية على كلّ محاولةٍ صهيونيّة للتواجد العلني في المسجد ومحيطه، بدءًا بثورة البراق عام 1929 وصولاً إلى انتفاضة الأقصى عام 2000.

ولكن هذا الأمر بدأ بالتغيّر خلال السنوات الأخيرة وظهر ذلك بوضوح عام 2010 مع افتتاح «كنيس الخراب» وهو المعلم اليهودي الأول الذي يبنيه الاحتلال بهذه الضخامة في البلدة القديمة، وهو ما يؤشر إلى تخلّي المحتل عن حذره المعهود في التعامل مع البناء في محيط المسجد الأقصى، وازدياد ثقته بقدرته على تنفيذ مخططاته مهما بلغت ضخامتها غير آبهٍ بأي ردّ فعل عليها قد يتمكن من الضغط عليه لوقفها، ما يؤشر إلى أن هذه المخططات ستصبح أكثر ضخامةً في المستقبل وأكثر قربًا من المسجد الأقصى. وليس من المستبعد إن تابعت الأمور تطوّرها على هذا النحو أن يبدأ الاحتلال العمل بمشروعات كبرى مثل كنيس «قدس النور» الذي كان مخطط «أورشليم أولاً» قد تحدّث عنه عام 2008، ويفترض أن يقام فوق المحكمة الإسلامية الملاصقة للسور الغربي للأقصى.

وفي عام 2012، أصدرت حكومة دولة الاحتلال قرارًا يحمل الرقم 4654 ويقضي ببناء مواقع تحمل «البعد والجذب التوراتي» في القدس، خصوصًا في المواقع الأثرية التاريخية بحيث تصبح هذه المواقع مركزًا للتواصل التاريخي و«الفترة التوراتية» في القدس. وقد رصدت الحكومة مبلغ 2 مليون شيكل (حوالي 520 ألف دولار) للرصد والتخطيط الأولي لمثل هذه المشاريع.

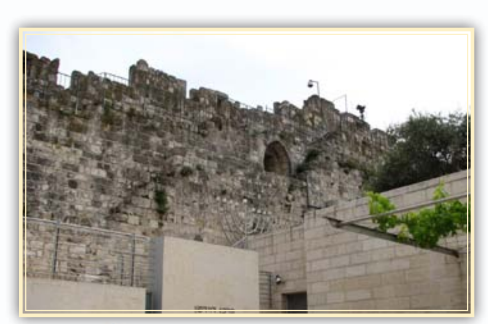
وفيما يلي سُنفصّل عمليّات البناء والمصادرة التي جرت خلال الفترة التي يغطّيها التقرير، بالإضافة إلى استعراض الأبنية التي كان الاحتلال قد بناها سابقًا في المسجد ومحيطه.

أ. الأبنية والمشاريع المقامة وعمليّات المصادرة خلال الفترة التي يغطيها التقرير[79]:



1. مبنى «تراث المعبد» «بيت هليبا» (قيد التنفيذ):

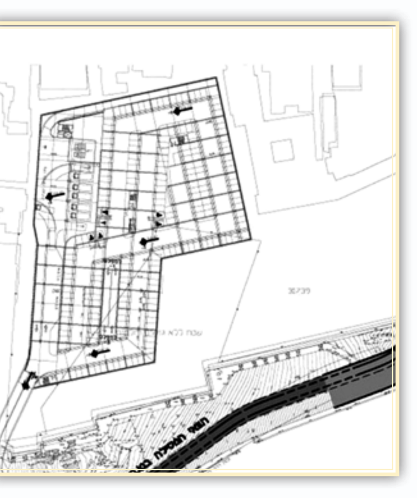
في شباط/فبراير 2012، وافقت بلدية الاحتلال في القدس على مخطط لبناء متحف توراتي تحت اسم «بيت هليبا... الجوهر اليهودي» تديره وتموله «شركة تراث الحي اليهودي» و«صندوق تراث حائط المبكى». والمشروع عبارة عن مركز توراتي بمساحة 3700 متر مربع يقع مقابل حائط البراق غرب ساحة البراق[80]. ويتكون المبنى من خمس طبقات، ثلاث منها فوق الأرض واثنتان تحتها. ويشتمل المركز المزمع إقامته على أنقاض الآثار الإسلامية والعربية، في الطبقة العليا على مكتبة وقاعات وغيرها، وفي الطبقة الثانية حديقة أثرية تشتمل على الآثار التي اكتشفتها سلطة الآثار الإسرائيلية في الموقع. وتأتي المصادقة على المبنى ضمن مخطط كبير لتوسيع منطقة حائط البراق في السنوات القادمة لاستيعاب ثمانية ملايين سائح يهودي سنويًا، وذلك عبر تشييد مبانٍ استيطانية وتهويد ساحة حائط البراق التي تصل مساحتها إلى 7000 متر مربع. ويراد من خلال المخطط توسيع واستحداث مواقف عامة للحافلات والسيارات فوق الأرض وتحتها بالإضافة إلى ربط ساحة البراق ببلدة سلوان وأنفاقها تحت الأرض[81].



2. مركز كيدم «موقف جفعاتي» (قيد التنفيذ):

في شباط/فبراير 2012، وافقت لجنة التخطيط في بلدية الاحتلال على بناء مركز «موقف جفعاتي» تحت اسم «مركز كيدم السياحي» وذلك وفقًا للمخطط الجديد الذي قدّمه المهندس آرييه رهاميموف. ويتضمن المخطط بناء الموقف ولكن

بمساحة أقل من المخطط السابق ورفعه على أعمدة ارتكازية ضخمة للإبقاء على آثار الموقف وحفرياته وتحويلها إلى متحف للزوار تحت اسم آثار العهد القديم بالإضافة إلى تخفيض عدد مواقف السيارات وتقليص ارتفاع المبنى لينخفض عن ارتفاع السور الجنوبي للمدينة بقليل. والجديد في مخطط مركز «كيدم» الذي دعمته جمعية «إلعاد» الصهيونية هو إقامة ممرات تربط المركز بـ«حديقة المطاهر» و«مدينة داود» وساحة حائط البراق. وقد حظي هذا المخطط الذي وافقت عليه بلدية الاحتلال على تأييد نير بركات رئيس البلدية وعلى مباركة من مدير سلطة الآثار في دولة الاحتلال يوفال باروخ[82].



3. مخطط استيطاني في حي الأرمن (قيد التنفيذ): في 2012/2/7، كشفت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث في تقرير موثق بالصور والرسوم التوضيحية أن «شركة تطوير الحي اليهودي» تنوي إقامة أبنية إسكانية، وفندق، ومراكز تجارية، ومرافق عامة، وموقف سيارات تحت الأرض يتسع لـ 600 سيارة، بمساحة بناء تصل إلى 18 ألف متر مربع. ووفقًا للتقرير فإن المخطط يشمل أيضًا حفر نفق أرضي يصل ما بين الموقف الذي سيُقام تحت الأرض، وبين مدخل باب المغاربة الواقع في السور الجنوبي الغربي للبلدة القديمة، واستحداث باب آخر تحت الأرض في حين سيكون الدخول للموقف الأرضي المذكور عبر نفق أرضي سيحفر أسفل باب النبي داود[83]. وإن تم هذا المخطط وباشرت سلطات الاحتلال بتنفيذه فإنه سيوفر مساكن استيطانية وسبل مواصلات مريحة لاستيعاب ملايين السياح الأجانب والمستوطنين وجلبهم إلى منطقة البراق ومحيط الأقصى القريب، مقابل التضييق على المقدسيين. وسيشكل هذا المخطط والمجمع الصهيوني بصورته الحديثة وارتفاعه عنصرًا دخيلاً في البلدة القديمة سيؤثر على طابعها الإسلامي والمسيحي.

4. مبنى مركز بيت العين (قيد التنفيذ): في حزيران/يونيو 2012، صادقت اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء التابعة لبلدية الاحتلال في القدس على مخطط لإقامة مبنى تهويدي جديد

على مساحة 3000 متر مربع وسط بلدة سلوان بالقرب من مسجد عين سلوان باسم «بيت العين»، وذلك بمبادرة وتمويل من جمعية «إلعاد» الاستيطانية. ويتضمن المبنى إقامة متحف أثري وبرك مائية تحت الأرض ومظاهر توراتية. ولا تزال تشهد منطقة حمام العين ومحيطه حفريات واسعة تجهيزًا لمثل هذه المخططات[84].



5. <u>كلية عسكرية فوق جبل الزيتون (قيد التنفيذ):</u> في 2012/7/2، صادقت اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء في القدس على مخطط لإقامة كلية عسكرية على مساحة 14 دونمًا في جبل الزيتون بالقرب من مستشفى المطلع شرقي المسجد الأقصى. وتستوعب هذه الكلية قرابة 400 طالب عسكري و130 أكاديميًا، والهدف منها تعزيز مكانة القدس كعاصمة لدولة الاحتلال بحيث تحاول سلطات الاحتلال جاهدة نقل المقرات الحكومية إلى الجزء الشرقي من القدس. وعبر هذا المشروع فإن دولة الاحتلال ستمضي قدمًا في مخططاتها الرامية إلى تهويد شرق القدس.

<u>ب. الأبنية والمشاريع المقامة وعمليات المصادرة السابقة:</u>



1. <u>جسر المغاربة (قيد التنفيذ والتطوير):</u> في 2004/2/15، انهار جزءٌ من الطريق الواصل بين ساحة البراق وباب المغاربة المؤدي للسور الغربي للأقصى خلال عاصفةٍ ثلجيّة بفعل الحفريّات تحته والمنع المتواصل لترميمه، ومنعت سلطات الاحتلال إعادة بنائه. بعدها بأسابيع، طالبت شرطة الاحتلال ببناء جسرٍ خشبيّ في مكانه كي يتمكّن جنودها من الدخول إلى المسجد الأقصى في حال حدوث طارئٍ أمنيّ، وهذا ما كان. استمرّ الوضع على ما هو عليه حتى يوم 2006/12/15 حين أعلن مكتب مهندس بلديّة الاحتلال في القدس أنّ مدخل باب المغاربة المؤدي إلى الأقصى

يوشك على الانهيار، وأنّ الجسر الخشبي الذي نُصب قبل سنتيْن لن يصمد في الأشهر القادمة، داعيًا إلى هدم طريق المغاربة بالكامل لإقامة جسرٍ معلّقٍ مكانه. وفي صباح 2007/2/6، بدأت جرّافات الاحتلال بإزالة طريق باب المغاربة، لكن هذه الخطوة أثارت ردود فعلٍ شعبيّة غاضبة في فلسطين وعددٍ كبير من الدول العربيّة والإسلاميّة ما دفع دولة الاحتلال إلى تجميدها جزئيًّا. وفي 2007/7/12، قدّمت جمعيّة «الحفاظ على تراث الحائط الغربيّ» وبلدية الاحتلال في القدس ومُخطِّط إقليم القدس في وزارة الداخليّة في دولة الاحتلال، خطّةً جديدةً للعودة لبناء جسرٍ حديدي معلّق في ساحة البراق بطول 95 مترًا وبعرض مترين ونصف يصل بين مدخل باحة البراق وباب المغاربة في سور البلدة القديمة، ويرتكز على قواعد أسمنتيّة كفيلة بتدمير كلّ ما تحتها من آثارٍ إسلاميّة. وقد صادقت على الخطة لجنة التنظيم والبناء في بلديّة الاحتلال في 2007/7/26، ومن ثمّ صادقت عليها لجنة وزاريّة في 2007/10/1. وأُقرّت هذه الخطّة نهائيًا من قبل لجنة القدس القُطرية التابعة لوزارة داخليّة الاحتلال في 2007/10/16، ومن ثمّ من قبل لجنة التخطيط اللوائية في القدس في 2008/1/19، وأوكلت مهمة التنفيذ إلى جمعية «الحفاظ على تراث الحائط الغربي».

لكنّ التنفيذ على الأرض بقي مجمّدًا رغم انتهاء الجمعية من إعداد المخططات الهندسيّة والرسوم اللازمة لبدء العمل وذلك بسبب الطبيعة السياسيّة لهذا المشروع. ففي 2009/7/23، وإثر جلسةٍ في برلمان الاحتلال خُصّصت لمناقشة وضع «جبل المعبد» (المسجد الأقصى)، قرّر بنيامين نتنياهو، رئيس الحكومة في دولة الاحتلال، تأجيل قرار البدء ببناء جسر المغاربة إلى ما بعد شهر رمضان، وذلك بناءً على نصيحة من أجهزة الأمن لتجنّب «إشعال القدس، وإثارة جدلٍ دولي جديد» حول القضيّة.

وخلال الفترة التي يُغطيها التقرير شهدت قضية تلة باب المغاربة تطورات عدة. ففي 2011/10/25، أعلن مهندس بلدية الاحتلال بالقدس أن جسر باب المغاربة في القدس آيل للسقوط أو الاحتراق ويجب هدمه خلال 30 يومًا. وفي شهر تشرين ثانٍ/نوفمبر 2011، قررت سلطات الاحتلال إرجاء هدم جسر باب المغاربة المؤدي إلى المسجد الاقصى، وذلك تفاديًا لإثارة موجة احتجاجات في العالمين العربي والإسلامي، وأصدرت بلدية الاحتلال قرارًا يقضي بإغلاق الجسر لمدة سبعة أيام بحجة

أنه غير آمن وبحاجة إلى ترميم. وظلت قضية باب المغاربة والجسر المؤدي له في أولويات المشاريع الإسرائيلية حيث كشفت صحيفة «معاريف» في 2012/4/17[85] عن تقدم بلدية الاحتلال في القدس بطلب جديد لهدم جسر باب المغاربة بحجة أنه يشكل خطرًا على سلامة الجمهور، بعد أن انتهى سريان التصريح السابق الذي أصدرته البلدية في نهاية عام 2011. وخلال شهر تموز/يوليو2012، شهدت تلة المغاربة عمليات حفر وتفريغ للتربة، وعمليات نقل كميات ضخمة من الأتربة من أسفل جسر باب المغاربة بواسطة شاحنات تابعة لدولة الاحتلال[86].

2. مركز «ديفدسون» (قيد التنفيذ والتطوير):



يقع هذا المتحف جنوب غرب المسجد الأقصى، في المنطقة الغربية من القصور الأموية، وهو عبارة عن بناء من طبقة واحدة فوق الأرض، منخفض ومتسع يبلغ طوله قرابة 20 مترًا، وأسفل أرضية القصور الأموية يمتد المتحف بطبقتين، في ساحة تعرف عند سلطات الاحتلال بـ«حديقة القدس الأثرية» أو «حديقة أوفيل»، وتضم الساحة مرقصاً للسياح الأجانب والزوار اليهود وتقام فيها الحفلات الصاخبة.

أقيم مركز «ديفدسون» على أنقاض خزانات مياه أموية في موقع القصر الموجود في أقصى جنوب غرب المسجد الأقصى، وقد ادعى الصهاينة أن هذه الخزانات من آثار «المعبد الثاني»، لذا أقاموا المتحف فيها. وقد افتتح المتحف رسميًا في نيسان/أبريل 2001 وشارك في افتتاحه المتبرع الصهيوني بيل ديفدسون، والحاخام الصهيوني بكشي دورون، وموشي كتساف رئيس دولة الاحتلال في ذلك الوقت. يعرض داخل المتحف صور لكل من «المعبدين الأول والثاني» وما يعرف بخيمة الاجتماع وبعض خرائط القدس القديمة، كما يعرض في الطبقة ذاتها عدد من التمائم التوراتية وبعض العبارات من كتاب «المشناه». أما الطبقة السفلية فيعرض فيها مجسم نحاسي لمدينة القدس، وعدد من العروض السينمائية للمعبد وطقوس عبادته كما يضم كافتيريا ومركزًا لبيع التحف الأثرية. أما الطبقة الأخيرة من المتحف التهويدي فيعرض فيها عدد من الآثار الأموية والرومانية والبيزنطية يزعم الصهاينة أنها تعود إلى عهد «المعبد الثاني»، ويعرض بداخلها برنامج ثلاثي الأبعاد عن تفاصيل «المعبد الثاني» المزعوم وعن تفاصيل «مدينة داود» لمدة لا تزيد على عشر



دقائق، كما تُعطى داخله دورات للمرشدين الصهاينة عن آثار القدس بنظرة صهيونية، ويضم المركز قاعة لتاريخ حفريات علماء الآثار الصهاينة وأكاذيبهم. والمعرض عبارة عن مزيج من التكنولوجيا والآثار وظفت لخلق أكذوبة تهويدية تهدف لتزوير تاريخ المسجد الأقصى ومنطقة القصور الأموية وجعلها مركزًا للآثار اليهودية[87].

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، اتسع مخطط ترميم المتحف وتطويره اتساعًا ملحوظًا. ففي شهر آذار/مارس 2012، وافقت مؤسسة وليام ديفدسون على تقديم مبالغ طائلة لترميم المركز وتوسعته. وقد وضع مخطط هيكلي لتوسعة المتحف وبوشر في تنفيذه فورًا ولا تزال أعمال ترميم المتحف وتوسعته جارية حتى إعداد هذا التقرير. ويشتمل المخطط الهيكلي على بناء قاعة جديدة خارج المتحف نحو الشرق بمساحة 1200 متر مربع، داخل خزان مياه أموي وذلك باعتراف سلطة الآثار الإسرائيلية ذاتها، وستُحول هذه القاعة معرضًا بتقنيات حديثة تعرض أكاذيب «المعبد»، وستُستخدم كمقر للمحاضرات وتدريب الأطفال على عبادات «المعبد» المزعوم[88].



3. <u>متحف البيت المحروق:</u> يقع هذا المتحف غرب شارع «مسغاف لداخ» وشرقي ساحة «كنيس الخراب»، ويعود تاريخ إقامته إلى مزاعم عالم الآثار الصهيوني ناحمان آفيجاد عندما حفر في تلك المنطقة بعد عام 1970، وادعى عثوره على آثار لبيت أحرق عام 70 للميلاد. وقال آفيجاد إن البيت يعود إلى عائلة كاثروس، العائلة الحاخامية التي عاشت في فترة «المعبد الثاني»، وقد أحرقه الجنود الرومان الذين هاجموا القدس برفقة تيطس الذي هدم «المعبد» المزعوم. وموضع الحفريات هذا، والذي حُول فيما بعد متحفًا توراتيًا، يتكون من أربع غرف ومطبخ وحمام شعائري.

داخل المتحف تُعرض بعض القطع الأثرية التي نسبت إلى عهد «المعبد الثاني»، وقد جهّز المتحف بمدرّج صغير ومنصة يعرض فيها فيلم مدته 12 دقيقة تصور حادثة إحراق البيت، وذلك لربط الزائر بتاريخ اليهود المزعوم وجعله أقرب إلى واقع يعايشه زوار هذا المتحف التوراتي.

4. معهد «المعبد الثالث»: يقع هذا المركز في شارع «مسغاف لداخ» غربي المسجد الأقصى، وقد تأسس هذا المعهد عام 1987 على يد الحاخام الصهيوني يسرائيل آرييل. وقد أعد هذا المعهد خصيصًا للتعليم والتدريب على تأدية كامل الطقوس التعبدية المتعلقة بالـ«معبد» من لباس وصلوات وذبح وتقدمة وغيرها. وقد جهّز المعهد بأدوات المعبد كاملة وبالمواصفات المنصوص عليها في سفر الخروج، كي تكون جاهزة لوضعها في «المعبد» في حال بنائه. ويحتوي المعهد على اللباس الخاص بالحاخام الأكبر المخاط بخيوط الذهب، ويضم أيضًا مائدة خبز الوجوه معدة من خشب السنط والذهب، ومذبح البخور، وجميع الأدوات المتعلقة بـ«المعبد» المزعوم. وكان من ضمن محتويات المعهد الشمعدان الذهبي الذي وضع مؤخرًا قبالة حائط البراق جنوب متحف «نار التوراة».



5. متحف الاستيطان اليهودي: يقع هذا المتحف التهويدي في أقصى غرب حارة الشرف المحتلة «الحي اليهودي»، إلى الغرب من شارع الكاردو، وقد صمم المتحف كي يعطي نظرة عامة عن حياة اليهود في القدس من عام 1850 حتى عام 1948. وتعود بعض أقسام المنزل المقام داخله المتحف وفقًا لزعم سلطات الاحتلال إلى الحاخام حاييم أبراهام ينغارتن وزوجته، وقد افتتح المتحف رسميًا عام 1976، وهو يحوي على العديد من الغرف وضعت فيها بعض المقتنيات القديمة الخاصة باليهود والتي تتناسب مع الفترة التي يتحدث عنها المتحف، كما وضع داخل بعض غرف المتحف العديد من الأدوات المقدسية والعربية مثل الآنية وأدوات المطبخ وغرف المعيشة والأثاث وأدوات الحمام وبعض الألبسة الشعبية التي ينسبها الصهاينة لأنفسهم سرقة للتاريخ المقدسي والعربي في المنطقة. ويضم المتحف في جنباته كنيسين للسفارديم واحد في الطبقة الأرضية يستقبل الحاخامات واليهود للصلاة وآخر في الطبقة العلوية للمتحف، وهو عبارة عن مزار سياحي فقط.

6. متحف نار التوراة «إيش هاتوراة» : يقع هذا المتحف في أقصى غرب ساحة البراق، على بعد عشرات الأمتار قبالة المسجد الأقصى المبارك من الجهة الغربية، داخل مبنى مملوكي قديم



استولى عليه الاحتلال عام 1967. وتعود فكرة المشروع إلى معهد «نار التوراة» الذي يُعنى بتهويد القدس والبلدة القديمة، ونشر الرواية اليهوديّة لتاريخ المدينة خصوصًا في الولايات المتحدة، ومنذ بداية تسعينيّات القرن الماضي، بدأ القائمون على معهد «نار التوراة» بجمع التبرعات لبناء هذا المتحف وتمكّنوا بالفعل من جمع 20 مليون دولار هي التكلفة الإجماليّة للمشروع تبرّع بمعظمها الممثلان الأميركيّان كيرك دوغلاس وابنه مايكل دوغلاس.

وقد انتهى العمل في هذا المتحف وافتتح رسميًّا في 2009/12/9، وهو يتكون من سبع طبقات اثنتان فوق الأرض بالإضافة إلى سقف المبنى، وخمس تحت الأرض، وتبلغ مساحة المتحف الكلية 4,565 مترًا مربعًا، ويوجد داخل قاعاته المتعددة والمتفرقة ما يقارب الـ800 مقعد وتطل 40 % من واجهته على حائط وساحة البراق. ويضم المتحف في داخله عددًا كبيرًا جدًا من الغرف والقاعات وصالات الطعام والاحتفالات والعرض السينمائي، وقاعات المؤتمرات والتعليم ومعارض تتركز في بث مفاهيم بناء «المعبد». أمّا سطح المتحف فقد خُصّص للاحتفالات الدينيّة وإقامة حفلات الزفاف، ووُضع عليه أكبر مجسّم لـ«معبد الثالث» في العالم، كما وُضِعَ على السطح تلسكوبان يرى منهما الزائر مشهدًا بانوراميًّا للقدس انطلاقًا من حائط البراق مرورًا بالجامعة العبرية المقامة فوق جبل المشهد ومرورًا بجبل الزيتون وصحراء الضفة وحتى البحر الميت وجبال مؤاب في الأردن.



7. كنيس مصلى المتحف الإسلامي (قيد التنفيذ):

في 2009/12/5، صادقت اللجنة المحلية للتنظيم والبناء في مدينة القدس المحتلّة على تحويل مصلى المتحف الإسلامي إلى كنيسٍ يهودي، وذلك في إطار مخططٍ قدمته جمعيّة «الحفاظ على تراث الحائط الغربي» لتأهيل مجموعة من المواقع في

ساحة البراق ومحيطها، وتجهيزها لاستقبال أعداد أكبر من «الزوّار والمصلين» اليهود. ويقع مصلى المتحف الإسلامي على السور الغربي للمسجد الأقصى المبارك وتُشكّل واجهته الغربيّة جزءًا من حائط البراق، ويحده من الشمال باب المغاربة، فيما يلاصقه من الناحية الجنوبية الشرقية مصلى النساء. وقد أنهت دائرة الأوقاف الإسلاميّة في القدس منذ فترة وجيزة عمليّات ترميم استمرّت لسنوات لمصلى المتحف الإسلامي، وافتتحته أمام الزوّار. ويضمّ المتحف مقتنيات إسلامية تمثل مراحل الإعمار والترميم في المسجد الأقصى المبارك، ومجموعة من المحفوظات من المصاحف والهدايا التي أهداها الخلفاء والأمراء المسلمون للمسجد طيلة فترة الحكم الإسلامي للقدس.



8. كنيس الخراب: بُني «كنيس الخراب» للمرّة الأولى عام 1864 بمساعدة المليونير اليهوديّ الأوروبي موسى مونتيفوري والضغط السياسي الإنجليزي على الدولة العثمانيّة[89]. وقد بقي الكنيس قائمًا في البلدة القديمة حتى حرب عام 1948، حين تحصّن إرهابيّو عصابات الهاغاناه الصهيونيّة في الكنيس كمعقلٍ أخيرٍ لهم فيها، ودارت بينهم وبين الجيش الأردنيّ اشتباكاتٌ أدّت لتدمير جزءٍ كبيرٍ منه. وإثر استيلاء الاحتلال على شرقيّ القدس عام 1967، لم يُبد مسؤولوه كثير اهتمامٍ بإعادة بناء هذا الكنيس واكتفوا ببناء قوسٍ مكانه لإحياء ذكراه[90]. لكن مع بدء تحوّل النظرة السياسيّة للقدس في نهاية التسعينيات أعادت دولة الاحتلال إحياء فكرة بناء الكنيس وأقرّت مخطّط بنائه بالشكل الجديد عام 2000 وانطلق العمل به منذ ذلك الحين. وقد استمرّ العمل في الكنيس لعشر سنواتٍ كاملة، لم تشهد خلالها عمليّات البناء أي احتجاج رسمي أو شعبي حقيقي، حتى حدد الاحتلال في نهاية عام 2009 تاريخ 2010/3/15 موعدًا لافتتاح الكنيس رسميًّا أمام الجمهور. حينها نشرت صحيفة «هآرتس» العبرية في عددها الصادر في 2009/11/30 مقالاً حول نبوءةٍ لحاخام يهودي يُدعى «إلياهو بن شلومو زلمان» عاش في القرن الثامن الميلادي، ربط فيها بين انتهاء بناء «كنيس الخراب» الموجود في حارة الشرف المحتلة «الحي اليهودي» في البلدة القديمة للقدس للمرّة الثالثة وبين بدء العمل لبناء «المعبد الثالث»، وقد جاء فيها أنّ بدء العمل في «المعبد الثالث» يكون في اليوم اللاحق لانتهاء العمل في «كنيس الخراب».



وقد سبق الافتتاح بعض التحركات الشعبية ودعوات من المرجعيات الدينية نجحت في خفض مستوى الحضور الرسميّ في حفل افتتاح الكنيس وتسببت في إرباك مراسم الاحتفال وتقليصها ومنعت الجماعات اليهوديّة من استغلال المناسبة للاعتداء على المسجد الأقصى، إلا أنّها جاءت متأخرة بعد أن انتهى الاحتلال من بناء الكنيس وتجهيزه، وقد افتتح الكنيس بالفعل يوم 2010/3/15، وهو يتألّف من مبنىً من أربع طبقات تعلوه قبّةٌ ضخمة، ويُقارب في ارتفاعه ارتفاع قبّة كنيسة القيامة، ويُغطي على قبّة المسجد القبليّ للناظر للمسجد الأقصى من اتجاه الغرب، وهو يُعدّ أكبر كنيسٍ في البلدة القديمة ويبرز بوضوح كرمزٍ يهوديّ بين مباني البلدة.



<u>9. كنيس فخر إسرائيل (قيد التنفيذ):</u> يعود تاريخ هذا الكنيس وفقًا للرواية اليهوديّة إلى عام 1839 حين بدأت مجموعة من اليهود الروس الأشكناز محاولاتها لبناء كنيسٍ لها في بلدة القدس القديمة، ولم تتمكن هذه المجموعة في أوّل الأمر من تأمين أرضٍ لبناء الكنيس واستمرّ بحثها عن ممولين لشراء الأرض وعن قطعة أرضٍ مناسبة لمدّة أربع سنوات، أي حتى عام 1843 حين اشترى حاخام يهودي أوكراني أرضًا في البلدة القديمة على بعد 200 متر غرب المسجد الأقصى ليمنع القيصر الروسيّ من إقامة كنيسةٍ عليها. وقد منح الحاخام هذه الأرض للمجموعة اليهوديّة لتبني كنيسها، على الرغم من وجود قبرٍ لرجل مسلمٍ صالح في المكان. ولم تتمكن المجموعة اليهوديّة من البدء ببناء الكنيس بسبب وجود القبر الإسلامي، لكنّ أفرادها تابعوا محاولاتهم حتى تكلّلت بالنجاح عام 1859 حين تدخل إمبراطور النمسا فرانز جوزيف الأوّل للضغط على الدولة العثمانيّة لتسمح لليهود ببناء كنيسهم. وبالفعل فقد مُنحت المجموعة إذنًا ببناء الكنيس بعد نقل القبر إلى خارج أسوار المدينة. واستمرّ العمل في الكنيس 10 سنواتٍ كاملة لم تستطع خلالها مجموعة اليهود الروس إكمال البناء بسبب نقص التمويل، وفي عام 1869 زار إمبراطور النمسا مدينة القدس ولما رأى الكنيس غير المكتمل تبرع بالتكاليف اللازمة لإكمال بنائه، ليُفتتح الكنيس رسميًّا عام 1872. وقد ظلّ هذا الكنيس قائمًا مكانه حتى حرب عام 1948 حين هُدم خلال اشتباكات الجيش الأردني مع العصابات الصهيونيّة.

وفي 2010/4/3، كشف المحامي قيس ناصر عن مخطط أعدته سلطة الآثار في دولة الاحتلال، و«شركة تطوير الحي اليهودي» لإعادة بناء هذا الكنيس في عمليّة مطابقة تمامًا لما حصل مع «كنيس الخراب». واستنادًا إلى المخطط ستبلغ مساحة الكنيس المزمع بناؤه نحو 300 متر مربع وسيبلغ ارتفاعه 27 مترًا، وهو يشمل أربع طبقات وستة أقسام: طبقة سفلية، طبقة للصلاة، طبقة أرضية للسكن، طبقتين لصلاة الرجال والنساء، سطح المبنى وقبة الكنيس، وسيكون هذا الكنيس إن بني كما هو مخطط أعلى مباني البلدة القديمة خارج المسجد الأقصى وأكثرها بروزًا للناظر إلى البلدة من الغرب أو الجنوب.

10. كنيس حمّام العين «خيمة إسحق»: في 2007/1/10، أطلق أهالي حارة باب الواد غرب سوق القطّانين تحذيرًا من أنّ الاحتلال قد بدأ ببناء كنيسٍ تتجاوز مساحته الـ300 متر مربع في منطقة حمّام العين، على بعد 100 متر غربيّ باب المطهرة في سور الأقصى، وذلك في مكان مبنى حمّام العين، الذي أنشأه الأمير «تنكز الناصريّ» خلال الفترة المملوكيّة عام 737هـ/1337م، بالإضافة إلى أرضٍ جنوب الحمّام تُسمّى البيّارة أو الحاكورة تتبع دائرة الأوقاف الإسلاميّة. ولم يمض 11 يومًا على هذا التحذير حتى أعلن الناطق باسم بلديّة الاحتلال أن جمعية «عطيرت كوهنيم» قد حصلت على كلّ التراخيص اللازمة لبناء معهدٍ دينيّ في المكان.

وفي 2008/10/12 أقامت جمعيّة «عطيرت كوهنيم» حفل افتتاحٍ رسميًا للكنيس حضره حاخام الحائط الغربي والأماكن المقدّسة صموئيل رابينوفيتش، ورئيس بلديّة الاحتلال آنذاك أوري لوبليانسكي، ولوري مسكوفيتش ابنة المليونير اليهوديّ إيرفين مسكوفيتش المموّل الرئيس لبناء الكنيس والمالك المزعوم لأرضه والمموّل الرئيس لجمعيّة «إلعاد» الاستيطانيّة، وكان لها تصريحٌ لافت قالت فيه «إنّ بناء هذا الكنيس هو الطريقة الأفضل لتقوية الوجود اليهودي [في القدس]، وإذا أراد العرب العيش هنا فعليهم أن يتقبّلوا ذلك ويُحسّنوا سلوكهم»[91].

وعند الانتهاء من بناء حمام العين، كان الكنيس يتألّف من طبقتين تعلوهما قبّة متوسّطة الحجم، ويضمّ غرفًا للصلاة وغرفًا تعليميّة ويوجد تحته موقعٌ للحفريّات ذُكرت تفاصيله في القسم الأوّل من هذا الفصل. وبعد افتتاحه ببضعة أشهر، افتتح المستوطنون بابًا خلفيًّا للكنيس

يمرّ من خلال أرض البيّارة التابعة لدائرة الأوقاف الإسلاميّة وقد قدّم متوليا الوقف من عائلة الخالدي والزوربا شكوى لمحكمةٍ شرعيّة في القدس لإغلاق هذا الباب، وفي 2009/2/26 أصدر القاضي الشرعي محمد زبدة قرارًا بوقف أعمال الحفريّات وتغيير المعالم في منطقة حمام العين، لكن جمعيّة «عطيرت كوهينيم» وبلديّة الاحتلال في القدس وسلطة الآثار في دولة الاحتلال رفضوا تنفيذ القرار واعتبروا أنّ المحكمة الشرعيّة لا تملك صلاحيّة النظر في مثل هذه الدعاوى.



11. <u>كنيس المدرسة التنكزيّة (قيد التنفيذ والتطوير):</u> يقع أسفل المدرسة التنكزية إلى يسار ساحة البراق باتجاه الشمال، ويعود تاريخ إنشاء المدرسة التنكزيّة إلى العهد المملوكي، إلى تنكز الناصري الذي أقام القنطرة ورممها وأقام فوقها المدرسة التنكزية. وقبل عام 1967، كانت المدرسة مقرًّا للمحكمة الشرعيّة الإسلاميّة في القدس، وقد صودرت القنطرة مع المدرسة التنكزية عام 1969. وفي آذار/مارس 2006، افتتح موشيه كتساف كنيسًا يهوديًا داخل القنطرة، أطلق عليه كنيس ويلسون، شمل تسوية المدرسة التنكزية كاملة حتى باب السلسلة. وتقام داخل هذا الكنيس اليوم حفلات الزواج والبلوغ والأعياد اليهودية. وتخطط جمعية «الحفاظ على تراث الحائط الغربي» لتوسيع هذه القنطرة في المستقبل القريب لتتسع لعدد أكبر من المصلين اليهود.



12. <u>كنيس مصلى المدرسة التنكزية:</u> بتاريخ 2008/10/12، عقد الشيخ رائد صلاح مؤتمرًا صحفيًّا قال فيه إن دولة الاحتلال قد حوّلت مصلّى المدرسة التنكزيّة الواقع في وسط مبنى المدرسة التي بُنيت في العهد المملوكي كنيسًا يهوديًا وحولت محراب مصلى المدرسة التنكزية مكب نفايات. وتقام اليوم داخل مصلى المدرسة التنكزية الصلوات

التلمودية والاحتفالات الصهيونية، علمًا أن مصلى المدرسة التنكزية يطل مباشرة على المسجد الأقصى في الرواق الغربي. ولم يتضح متى بدأ اليهود بالصلاة في هذا المكان بالضبط.

13. كنيس رباط كرد «المبكى الصغير» (قيد التنفيذ والتطوير): يقع رباط الكرد شمال بوابة الحديد، إحدى بوابات المسجد الأقصى المبارك ملاصقًا لجداره الغربي تمامًا، إذ يعد مكملاً لبعض أجزاء المسجد الأقصى. وقد أوقفه القائد المملوكي المقر السيفي كرد صاحب الديار المصرية في سنة 693هـ/1293-1294م في عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون، فنسب له الرباط وصار يعرف برباط الكرد، وقد كان محطة ومركزًا اجتماعيًا لإيواء الفقراء والحجاج والزوار الذين جاوروا بيت المقدس. ويتكون الرباط من طبقة واحدة، أما الطبقة الثانية فهي تابعة للمدرسة الجوهرية التي أنشئت بعد ذلك في زمن صفي الدين جوهر الخازندار، وبنيت الطبقة الثالثة في العصر العثماني. واستمر هذا الرباط يقوم بدوره الاجتماعي والفكري عدة قرون، فقد عُدّ مدرسة من مدارس بيت المقدس القديمة. إلا أنه بعد إهماله تهدمت بعض أجزائه، وحُوِّل دارًا للسكن، وقد سكنته جماعة من آل الشهابي.

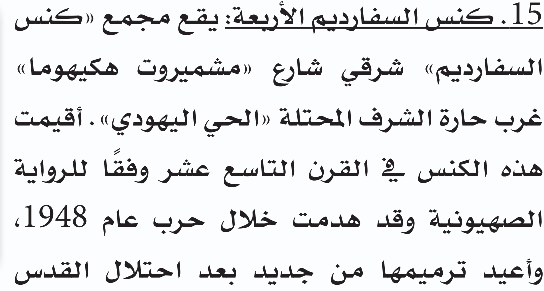
وبعد احتلال كامل القدس عام 1967، زعم الصهاينة أن المنطقة المكشوفة في الجدار الغربي للمسجد ما هي إلا امتداد لما يزعمون أنه «حائط المبكى»، وأعطوها اسمًا تهويديًا لها فأصبحت تعرف بالحائط الصغير»هاكوتيل هاكتان» أي المبكى الصغير. كذلك بدأت الأنفاق التهويدية تخترق الرباط، فقد اخترق نفق الحائط الغربي رباط الكرد وصار تحت منطقته نفق يعرف بالمحجر، وآخر يمتد شمالاً يعرف بنفق الممر الهيروداني. ونتيجة لهذه الأنفاق التي أضعفت رباط الكرد، انهارت أجزاء أخرى من دار آل الشهابي عام 1970 و1971، مما اضطر سلطات الاحتلال لوضع دعائم حديدية في المكان، كيلا ينهار البناء الذي يشكل قنطرة حجرية تدعم الجدار الغربي من المسجد. ولم ينته مسلسل التهويد عند هذا الحد، وأخذت جمعية «عطيرت كوهنيم» على عاتقها تطبيق مشروع تهويده، فحوِّلت الجزء المكشوف من الرباط (حوش الشهابي) ساحة بكاء كتلك التي تقع غرب حائط البراق، وصارت الصلوات التلمودية تؤدى هناك بانتظام من بعض المتطرفين اليهود، وأصبح محظورًا على سكان المنطقة المرور من ذلك الرباط حفاظًا على «خشوع

المصلين اليهود». إلا أن كل هذه الإجراءات الأمنية حدّت أعداد المصلين في تلك المنطقة بسبب تلك الدعامات الحديدية التي وضعت بشكل غير مدروس تحت قنطرة الرباط. ولتوسعة بقعة الصلاة وتجميع أكبر عدد ممكن من اليهود أمام الحائط وجعل منطقة الرباط ثاني أقرب كنيس من «قدس الأقداس» كما يزعمون، أزالت سلطات الاحتلال في مطلع عام 2011 تلك الدعامات الحديدية التي وضعت بالأساس لحماية الرباط من الانهيار، وحماية القنطرة التي تشكل ركيزة من ركائز الجدار الغربي. وبهذا فإن القنطرة معرضة لخطر أكبر من ذلك الذي تَهددها في سبعينيات القرن الماضي، حيث إن حفريات نفق الحائط الغربي، خصوصًا المحجر والممر الهيرودياني، ما زالت متسعة، ما يشكل خطرًا أيضًا على حياة ما يزيد على 200 مقدسي يقطنون منطقة الرباط.



14. <u>كنيس تسيماح هتسيدق «حاباد»</u>: يقع هذا الكنيس التوراتي شمال ساحة آثار الكاردو، إلى الغرب من «كنيس الخراب». والكنيس عبارة عن مركز لدراسات التوراة ولحركة «شاباد»، ويتكون من ثلاث طبقات وفيه مكتبة لكتب التوراة ودراساتها، ويستخدم اليهود سقف الكنيس كمطل على «كنيس الخراب» والمنطقة من حوله.





15. <u>كنس السفارديم الأربعة</u>: يقع مجمع «كنس السفارديم» شرقي شارع «مشميروت هكيهوما» غرب حارة الشرف المحتلة «الحي اليهودي». أقيمت هذه الكنس في القرن التاسع عشر وفقًا للرواية الصهيونية وقد هدمت خلال حرب عام 1948، وأعيد ترميمها من جديد بعد احتلال القدس القديمة، وافتتحت هذه الكنس رسميًا عام 1972. ويتكون المجمع من الكنس التالية: «كنيس النبي إيليا»، و«كنيس بن زكيا»، و«الكنيس الاسطنبولي»، و«الكنيس المركزي».



16. <u>كنيس القرائين:</u> يقع هذا الكنيس داخل حارة الشرف المحتلة «الحي اليهودي»، على بعد أمتار قليلة شرق ساحة «كنيس الخراب»، ومدخل الكنيس مجاور تماما لـ«كنيس تفيئيرت يسرائيل» أو «فخر إسرائيل» المزمع إقامته في حارة الشرف المحتلة. أعيد بناء الكنيس وافتتح رسميًا عام 1982، والكنيس يقتصر على طائفة القرائين من اليهود وهم الذين يؤمنون فقط بالأسفار الموسوية الخمسة من التوراة ولا يؤمنون بالتلمود، ويعتبر كنيس القرائين كنيسًا محظورًا على الطوائف الأخرى من اليهود ولا يسمح بدخوله إلا من قبل الطائفة المذكورة.

17. <u>مركز السفارديم التعليمي:</u> يقع هذا المركز في حارة الشرف المحتلة «الحي اليهودي» جنوب شارع «مشميروت هكيهوما»، ويختص بإعطاء دورات تدريبية لليهود الشباب وطلاب المدارس، كما يختص ببحوث تاريخ السفارديم وامتداداتهم العرقية.

18. <u>يشيفات حيي عولام:</u> يقع هذا الكنيس التوراتي جنوب غرب ساحة حائط البراق، إلى الجنوب تمامًا من مركز نار التوراة. ويتكون المبنى من طبقتين عبارة عن مدرسة توراتية ومصلى (كنيس صغير) وقد ضم «اليشيفات» مؤخرًا إلى مركز «إيش هتوراة» أو «نار التوراة».

19. <u>يشيفات نيتف آرييه:</u> يقع هذا الكنيس والمركز التوراتي شمال غرب ساحة حائط البراق. أقيم عام 2003 على يد الحاخام الصهيوني «أهارون بينا» وهو يستوعب 200 طالب يهودي من ذوي الأصول الأميركية.

20. <u>يشيفات هاكوتيل:</u> يطل هذا «اليشيفات» على حائط البراق مباشرة ومن هنا كانت تسميته «هاكوتيل» أي الحائط، ويهتم بإعطاء دروس وصلوات يوم السبت وفي المناسبات والأعياد. يتكون هذا «اليشيفات» من عدة طبقات تحتوي على مكاتب للحاخامات وحصص تعليمية وقاعات تدريب واسعة، بالإضافة إلى متحف أثري في الطبقة الأرضية.



21. <u>يشيفات بورات يوسف</u>: يقع هذا «اليشيفات» غرب حائط البراق مباشرة، وقد بدأ بناؤه عام 1914 بعد أن سرقت أرضه تحت غطاء إقامة مستوصف طبي وقد أقيم على نفقة يهود من الهند، وافتتح عام 1923. ويتكون هذا المجمع التوراتي من ست طبقات بقبة كبيرة تظهر من داخل المسجد الأقصى، وفي داخله قاعة كبيرة تستخدم كمدرسة توراتية، وقاعتان أخريان للطلاب المتزوجين، و50 غرفة مختلفة من مكاتب ومهاجع وغرف طلابية.

22. <u>كنيس بيت إيل</u>: يقع هذا الكنيس والمجمع التوراتي جنوب «كنيس الخراب» إلى الجنوب الشرقي من المسجد العمري الصغير. أقيم مبنى الكنيس عام 1928 بمساعدة الاحتلال البريطاني، وفي حرب عام 1948 طرد اليهود منه بعد أن استعملوه كمعسكر لجنود الهاغانا، وأعيد بناء المجمع التوراتي هذا في عام 1974 تحت رعاية الحاخام الصهيوني يهودا مائير جيتس، ويتكون الكنيس من عدة طبقات تحتوي على كنيس للصلاة تحت اسم بيت إيل، ويضم المجمّع مركزًا للتعليم يختص بمذهب الكابالا اليهودي، وهو مذهب يقوم على افتراض أن لكل كلمة ولكل حرف في الكتاب المقدّس معنى خفيًا. ويضم المركز في جنباته كنيسًا آخر أقيم عام 1967 من قبل الحاخام مردخاي غولدشتاين ويحمل الكنيس اسم «يشيفات ماكون روني».

23. <u>كنيس مناحيم تسيون</u>: يقع هذا الكنيس بجانب «كنيس الخراب» إلى الشمال منه وقد أقيم وافتتح عام 1980، وهو مكون من طبقتين واحدة للصلاة والأخرى لا تستخدم حتى الآن. وقد ضمّ هذا الكنيس إلى «كنيس الخراب» بعد إقامته عام 2010، وسُمي تيمنًا بالحاخام الصهيوني مناحيم مندل.

24. <u>مركز تحقيق القشلة</u>: يقع مبنى القشلة بجانب قلعة القدس بباب الخليل، والمبنى عثماني يعود إلى فترة إبراهيم باشا. وكان المركز سجنًا عثمانيًا، وأصبح سجنًا بريطانيًا بعد احتلال القدس عام1917، ومن ثم سجنًا تابعًا للحكومة الأردنية بعد عام 1948، وفور احتلال القدس من قبل القوات الصهيونية أصبح المبنى سجنًا ومركز تحقيق صهيوني كبير. ويلعب هذا المبنى دورًا مهمًا في التضييق على أهل القدس وعلى مرتادي المسجد الأقصى، فعادة ما تصادر هوياتهم وينقلون إلى القشلة للتحقيق معهم وتوقيفهم لأيام قبل إعادتها إليهم.

وعلاوة على الدور السياسي والأمني الذي يلعبه مبنى القشلة، فإن سلطات الاحتلال حوّلت جزءًا كبيرًا من المركز عام 2011 متحفًا ومركزًا للزوار يروي بطولات مزعومة للجنود الذين شاركوا في تهويد القدس منذ عام 1917 حتى احتلالها بالكامل عام 1967. ولم تغفل سلطة الآثار في دولة الاحتلال عن هذا المبنى، فأجرت تحته العديد من الحفريات التي كشفت عن آثار عباسية وصليبية وأيوبية وغيرها. وما زال المبنى يلعب دورًا أساسيًا في التضييق على أهل القدس وعلى القادمين إلى الأقصى للرباط فيه.

25. المركز الأمني الملاصق لحائط البراق (قيد التنفيذ): في 2009/3/7، صادقت اللجنة المحلية للتنظيم والبناء في القدس على إقامة مركزٍ جديد لشرطة الاحتلال قرب مدخل أنفاق الحائط الغربي في شمال ساحة البراق تبلغ مساحته 140 مترًا مربعًا، وسيكون هذا المركز عند انتهاء بنائه رابع مركز لشرطة الاحتلال في المسجد الأقصى ومحيطه، إذ إنّ هناك مركزًا موجودًا داخل المسجد شمال قبّة الصخرة، ومركزًا في شارع الواد، وآخر في حارة الشرف المحتلة «الحي اليهودي». وخلال الفترة التي يُغطيها التقرير لم يُعلن عن أي تطور للبناء في هذا الموقع.

26. مركز شرطة المسجد الأقصى: تقع خلوة الأمير جان بولاد (بلاط) وخلوة أرسلان باشا في الجانب الشمالي الغربي من سطح الصخرة المشرفة داخل الأقصى وقد احتلت قوات الاحتلال هاتين الخلوتين وحوّلتهما مركزًا لشرطة الاحتلال، بحيث تقوم باعتقال ومراقبة المرابطين والمصلين في المسجد الأقصى من داخل هاتين الخلوتين.

27. مركز شرطة شارع الواد.

البناء ومصادرة الأراضي في المسجد الأقصى ومحيطه بالأرقام

نوع الاعتداء	الأبنية المقامة بين 2011/8/22 و2012/8/21	الأبنية المقامة حتى 2011/8/21	المجموع
أبنية قيد التنفيذ والتطوير	5	7	12
أبنية منجزة	-	20	20
المجموع	5	27	32

هوامش الفصل الثاني

1. جوزيفيوس فلافيوس Josephus Flavius، يهودي ولد في 38م واسمه يوسف بن متتياهو اشتهر كتابه «حروب يهودا» واعتمد عليه علماء الصهاينة اليوم كمرجع أساسي لا مجال للنقاش فيه إلا أن بعض علماء اليهود وصفوا كتاباته بغير المتزنة وقال عنه مزار الذي يعتمد عليه في كل كلمة «رغم أنه يعد المصدر التاريخي الأهم لعلماء الآثار الإسرائيليين، ووصف القدس في عهد الرومان، وعلى وصفه اعتمد هؤلاء العلماء في إعلان نتاج حفرياتهم إلا أن المادة التي تركها هذا المؤرخ قد تغيرت وتبدلت فيها أمور كثيرة، علاوة على التناقضات والتحريفات والتشويه في كتاباته».
2. E. Robinson: أحد أقدم العلماء الذين درسوا اللاهوت المسيحي وقدموا إلى القدس، وقد برزت حفرياته وادعاءاته عند القوس الأموية من المسجد الأقصى، وقد نشرت كتاباته عام 1841.
3. جيمس توماس باركلي قنصل ومبشر أميركي زار القدس في نهاية أربعينيات القرن التاسع عشر.
4. Charles Wilson: أحد العلماء الذين قدموا إلى القدس في عام 1864م، وشارك هذا العالم في مسح مدينة القدس وقد كلّف من لجنة صندوق استكشاف القدس بمسح المدينة طبوغرافيا، ومن اشهر ادعاءاته قوس ويلسون المعروف الآن بكنيس ويلسون غرب الأقصى.
5. Charles Warren: الجنرال وارن أحد أشهر العلماء الذين حفروا بشكل كبير جدا حول الأقصى وفي مناطق عدة في مدينة القدس وقد استمر بالحفر منذ سنة 1867 حتى بداية سبعينيات القرن التاسع عشر.
6. كاثلين فريدريك كينيون، عالمة في الكتاب المقدس ومديرة سابقة للمتحف البريطاني، شاركت في حفريات المدرسة البريطانية في القدس منذ عام 1961 حتى عام 1967.
7. Kenyon, K. M. (1967). Jerusalem; Excavating 3000 Years of History. McGraw-Hill. p. 43
8. بنجامين مزار : أحد العلماء الصهاينة الذين بدأوا بالحفريات عام 1968 تحت عنوان استكشاف القدس والجامعة العبرية، وقد بدأ بحفرياته هذه من الجهة الجنوبية الغربية للمسجد الأقصى، أسفل القوس الأموي.
9. مائير بن دوف: أحد العلماء الصهاينة الذين شاركوا في حملة التنقيب مع بنجامين مزار.
10. لقاء صحفي أجري مع دوف في صحيفة القدس ونقلت عنها صحيفة تشرين، 2004/9/12.
11. جدعون آفني في صحيفة يديعوت أحرونوت، 1998.
12. تبقى الأرقام المتعلقة بالحفريات خاضعة للاجتهاد خصوصًا وأنها تجري تحت الأرض وتتحكم سلطات الاحتلال بالأخبار الواردة عنها وهي غالبًا ما تجري في إطار من السرية والكتمان.
13. جمعيتان صهيونيتان استيطانيتان لهما مجموعة من الكنس والأنفاق في منطقة الحائط الغربي للمسجد الأقصى وتعنى جمعية «عطيرت كوهنيم» بالاستيلاء على المنازل المقدسية وتهويدها، ومؤخرًا صار لها يد

طائلة بالإنفاق على حفريات الجهة الغربية.

14. مبشر أميركي جاء إلى القدس وشغل منصب القنصل الأميركي فيها وكانت له بعض المزاعم التوراتية في القدس منها ما قاله عن بوابة البراق.

15. نشر تقرير مبسط حول المشروع في ساحة البراق على مدونة الباحث الهولندي لين ريتماير http://www.ritmeyer.com/ في 2009/10/12، كما نشر في الموقع ذاته تقرير آخر حول المشروع في 2010/10/5.

16. أخبار إسرائيل الوطنية، 2010/10/24.

17. هآرتس، 2012/2/21.

18. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2012/6/25.

19. مدوّنة ريتماير، 2009/10/6.

20. هآرتس، 2011/11/23.

21. هآرتس، 2011/12/26.

22. نشرت سلطة الآثار الإسرائيلية تقريرًا مفصلاً حول هذه الحفريات في تشرين ثانٍ/نوفمبر 2011.

23. جيروزاليم بوست، 2010/11/22.

24. تقرير سلطة الآثار نشر على موقعها www.antiquities.org.il/article_Item_eng.asp?sec_id=25&subj_id=240&id=1747&module_id=#as

25. سلطة الآثار الإسرائيلية، دورية الحفريات ومسح الأراضي في «إسرائيل»، تصريح رقم 5820 نشر على الرابط التالي http://www.hadashot-esi.org.il/report_detail_eng.asp?id=1799&mag_id=118

26. نشر في تقرير سلطة الآثار الإسرائيلية http://www.hadashot-esi.org.il/report_detail.asp?id=1745&mag_id=118

27. تصريح يحيئيل زلنجر http://www.antiquities.org.il/Dig_Item_eng.asp?id=1419 جولة ميدانية للحفريات في محيط بركة السلطان.

28. هذه الحفريات متجددة دومًا فصور الحفريات عام 2010 تظهر تغيرًا في شكل المبنى وعدة حفريات عرضية إذا ما قورنت بصور عام 2009.

29. أخبار إسرائيل الوطنية، 2009/9/23.

30. عمق هذه القاعة يزيد على 15 مترًا ونفق قافلة الأجيال يبلغ عمق قاعته الموجود فيها عمود الشوق 17 مترًا في نهاية الحمام الروماني المكتشف.
31. كشف ذلك من خلال زيارة مصورة للقاعة المذكورة نهاية عام 2011.
32. شهادة أحد المقدسيين الذين عايشوا الحادثة وشاهدوا عمليات الحفر داخل البئر.
33. سلطة الآثار الإسرائيلية، 2010/2/20.
34. سلطة الآثار الإسرائيلية، 2010/2/13.
35. مناحيم مندل أحد الحاخامات المؤسسين في الدولة الصهيونية.
36. موشي أميراف الصهيوني هو أحد الجنود المظليين الذين شاركوا في احتلال القدس عام 1967 وتتمحور فكرة المتحف حول قصته التي كتبها في مشفى هداسا بعين كارم بعد حرب احتلال القدس بيوم، وهي تروي قصة الجندي اليهودي الذي عاش طفولته وفترة شبابه وهو يستمع إلى قصص عن زعماء اليهود وعشقهم للقدس، ومنها قصة اليهودي البسيط الذي عاش في فيولينا وانتقل إلى مركز الإبادة في بولندا، وقصص عن جماعة الحادين على صهيون، وعن تعذيبهم لأنفسهم بالصيام حزنًا على القدس وضياعها ليظهروا في هذه القصة مدى حبهم للقدس وزعمهم عشقها من منطلق حق ديني وتاريخي.
37. أحمد ياسين، نفق قافلة الأجيال ورد تفصيل له في بحث قافلة الأجيال خطر يهدد الفكر والبنيان، 2009، منشور على الموقع التالي: http://www.qudsday.com/aqsa2009/tunnel.html
38. لتفاصيل حول أنفاق الحائط الغربي، أنظر: http://english.thekotel.org/content.asp?id=116
39. Warren, C. (1871). Recovery of Jerusalem, New York, D. Appleton & company. p.83.
40. مجسم متطور جدًا يمثل «المعبد الثاني» المزعوم، ويستخدم في هذا المجسم مبدأ تغيير الحقب الزمنية عن طريق مكابس هيدروليكية وأضواء مستخدمة لتوضيح مسار النفق خلف وأسفل الأسوار الغربية. وهنا عرض فيديو يوضح هذا المجسم داخل النفق
.http://www.youtube.com/watch?v=wrie0IY0MMw&feature=related
41. الحشمونائيم فترة حكم لقبيلة دينية يهودية ظهرت في فترة «المعبد الثاني»، حيث كان ملك الحشمونائيم الديني في فترة 126-76 ق.م.
42. جمعية «إلعاد» أو «العودة إلى مدينة داود»، وهي جمعية صهيونية استيطانية تعنى بحفريات «مدينة داود» أسسها داود باري في 1986.
43. Warre C. (1871). Recovery of Jerusalem, New York, D. Appleton & company. p. 118
44. Mazar, B. (1975). The Mountain of the Lord. Doubleday. p. 127
45. رائف نجم، الحفريات الأثرية في القدس الشريف، دار الفرقان، عمان، 2009، ص 112-115.

46. أنظر: أحمد ياسين، بحث دايفدسون، مجلة شد الرحال، العدد الثاني، حزيران/يونيو 2010.

47. تقرير إيليت مزار حول الموضوع نشر في 2012/2/22 على الرابط التالي:

http://www.sciencedaily.com/releases/2010100222094757/02/.htm

48. فلسطينيو الـ48، 2010/4/21.

49. نشر تقرير مفصل حول احتفال افتتاح حديقة أوفيل الأثرية جنوب الأقصى على الموقع التالي http://www.archaeology.org.il/news/news.php?id=167؛ كما نشر تقرير حول المخطط في مجلة زهرة المدائن بعنوان حدائق توراتية في قبلة الأقصى، العدد 14، أيلول/سبتمبر 2009.

50. موقع مدينة القدس، 2010/2/14.

51. موقع وزارة خارجيّة دولة الاحتلال على شبكة الإنترنت، 2010/2/22.

52. جيروزاليم بوست، 2010/2/23.

53. مدونة فيريلز نشر تقريرًا حول الحفريات في آذار/مارس 2008.

54. تقرير سلطة الآثار الإسرائيلية، 2008/8/25.

55. تقرير سلطة الآثار حول «موقف جفعاتي» متوفر على الرابط التالي:

http://www.hadashot-esi.org.il/report_detail_eng.asp?id=1377&mag_id=117

56. نشرت تفاصيل المخطط على موقع صحيفة هآرتس، 2012/2/13.

57. تقرير حول الحفريات نشر على الموقع التالي:

http://www.studytrip.info/new-section-of-heriodian-period-tunnels-opened

58. طول النفق موضح في موقع «مدينة داود» على الرابط التالي

http://www.cityofdavid.org.il/en/events/forgiveness-atonement

59. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2011/9/12.

60. Ritmeyer, L. (2012). The Quest: Revealing the Temple Mount in Jerusalem. Carta. p. 234

61. سلطة الآثار الإسرائيلية، دوريّة الحفريّات ومسح الأراضي في «إسرائيل»، العدد 2008/120، 2008/8/23.

62. جيروزاليم بوست، 2011/12/9.

63. جيروزاليم بوست ، 2008/10/29.

64. المصمم الأثري ريتماري، 2009/9/11.

65. تقرير مؤسسة الأقصى نشر على موقع فلسطينيي الـ 48 بتاريخ 2009/9/10.

66. تقرير سلطة الآثار الإسرائيلية، 2007/9/10.

67. وذلك كما هو واضح في تصور مائير بن دوف لـ«مدينة داود» و«المعبد الثاني»، وكما هو موضح في مجسم «المعبد الثاني» في قرية المالحة داخل ما يعرف بـ«متحف اسرائيل».
68. جوزيفيوس فلافيوس، الحرب 5: 497
69. سلطة الآثار الإسرائيلية، 2009/9/2.
70. فلسطينيو الـ48، 2010/2/9.
71. موقع عمق شبيه، تقرير حول حفريات أسوار القدس
http://www.alt-arch.org/oldcityreport_heb.php#top
72. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2010/2/17.
73. موقع عمق شبيه، تقرير حول حفريات المنطقة المذكورة
http://www.alt-arch.org/oldcityreport.php#top
74. جاء التقرير مفصلاً حول حفريات سلطة الآثار وتقرير يحيئيل زلنجر في صحيفة «إسرائيل اليوم» وعلى موقعها في 2012/4/27.
75. جولة ميدانية قام بها مقدسيون ووثقوا الثقوب وعمليات التنقيب بالصور.
76. نشر خبر افتتاح بوابة ثانية في مغارة سليمان في نيسان/أبريل 2012 على موقع عمق شبيه،
http://alt-arch.org/news/?p=714
77. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2012/2/7.
78. يرصد هذا التقرير كل بناءٍ للاحتلال يستهدف المسجد الأقصى إمّا من خلال التشويش على رمزيّته أو من خلال محاولة تعزيز الوجود اليهوديّ في محيطه وإضفاء الطابع اليهوديّ عليه، أو من خلال استخدام البناء كقاعدة انطلاقٍ لاقتحام المسجد أو الحفر تحته، أو لتعزيز السيطرة الأمنيّة عليه، أمّا المباني التي لا تقع ضمن هذا التصنيف فهي خارج دائرة ما يرصده هذا التقرير، وإن كانت قريبةً من المسجد الأقصى ذلك أن هدفنا الرئيس هنا الإضاءة على استهداف المسجد الأقصى تحديدًا، وليس رصد كل البناء اليهوديّ ومحاولات التهويد في مدينة القدس.
79. يتضمن هذا البند الأبنية التي أقيمت ابتداءً خلال الفترة التي يغطيها التقرير، أما جسر باب المغاربة ومركز ديفدسون فقد تم تطوير ما هو قائم منهما سابقًا وسيتم الحديث عنهما ضمن بند الأبنية المقامة سابقًا مع الإشارة إلى التطورات التي طرأت على كل منهما مؤخرًا.
80. أنظر: http://www.mako.co.il/news-military/security/Article-d27f512db1c6531018.htm
81. موقع مدينة القدس، 2012/6/26.
82. نشرت تفاصيل المخطط على موقع صحيفة هآرتس في 2012/2/13.

83. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2012/2/7.

84. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2012/6/11.

85. معاريف، 2012/4/17.

86. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2012/7/26.

87. أحمد ياسين، مركز ديفدسون جنوب المسجد الأقصى، مجلة شد الرحال، العدد الثاني، حزيران/يونيو 2010.

88. لتفاصيل أكثر حول مشروع توسعة مركز ديفدسون، أنظر الرابط التالي،

http://www.archaeology.org.il/news/news.php?id=180

89. دافيد روسوف، «كنيس الخراب»، المجلّة اليهوديّة، 1997/12، منشور على موقع المجلّة على الإنترنت،

http://www.jewishmag.com/4MAG/ISRAEL/israel.htm.

90. Ricca, S. (2001). Reinventing Jerusalem. Profile Books. pp. 104-110

91. جيروزاليم بوست، 2008/10/15.

الفصل الثالث

تحقيق الوجود اليهودي داخل الأقصى والتدخل المباشر في إدارته

الفصل الثالث:

تحقيق الوجود اليهودي داخل الأقصى والتدخل المباشر في إدارته

أولاً: اقتحام المسجد الأقصى والتصريح ضده:

خلفية: شكّل اقتحام رئيس وزراء الاحتلال الأسبق أريئيل شارون للمسجد الأقصى في 2000/9/28 نقطةً فارقةً في التركيز الصهيوني على فكرة التواجد اليهودي المباشر داخل المسجد الأقصى، وشكّل نقطة انطلاقٍ حقيقيةٍ لتثبيت «الأحقية التاريخية اليهودية» بالتواجد في المسجد، لتتوالى بعد ذلك السوابق السياسية والقضائية، والفتاوى الدينية التي تهيّئ الظروف المناسبة لتحقيق هذا التواجد.

فعليًا، بدأ العمل على تحقيق التواجد من خلال الدخول الفردي للمتطرفين اليهود للمسجد برفقة أفرادٍ من رجال الشرطة، أسوةً بما فعله أريئيل شارون الذي انتُخب رئيسًا للوزراء بعد اقتحامه للمسجد واندلاع انتفاضة الأقصى، وكانت الشرطة تُمانع أحيانًا إدخال هؤلاء المتطرفين حرصًا على أمنهم، خصوصًا في ظل تصاعد انتفاضة الأقصى، وهو الأمر الذي شكّل السابقة التي أدّت إلى تقديم قضيةٍ إلى «المحكمة العليا» لتوضيح الموقف من أحقية اليهود في زيارة المكان، لِتُصدر المحكمة قرارها في 2003/6/23 بأحقيّة اليهود بزيارة «جبل المعبد» والصلاة فيه.

عقب تحقيق هذه السابقة، تكثّف الدخول الفردي للمتطرفين اليهود فرادى وفي جماعاتٍ صغيرة[1] وبحمايةٍ تامّةٍ من شرطة الاحتلال، التي باتت تغطي دخولهم وتحميهم بموجب قرارٍ من أعلى سلطةٍ قضائية في النظام، وأصبحت الشرطة بهذه الطريقة ملزمةً - من موقعها كذراعٍ للسلطة التنفيذية - بالسماح لأي فردٍ يهودي بدخول المسجد، وبمرافقته وتأمين حمايته. بعد تثبيت هذا المكسب، انتقلت المنظمات اليهودية المتطرفة إلى مرحلةٍ أكثر تقدمًا فبدأت تدعو إلى اقتحاماتٍ جماعيةٍ للمسجد وتنفّذُ محاولاتٍ لاقتحامه في مجموعاتٍ تراوح عددها بين 30 و50 شخصًا، وهو الأمر الذي كانت شرطة الاحتلال تمنع حدوثه حرصًا على أمن المقتحمين اليهود ومنعًا لأي انفجارٍ أمني، الأمر الذي خلق سابقةً جديدة[2]، حُملت إلى «المحكمة العليا» من جديد لتحدّد موقفها من أحقية اليهود في الدخول الجماعي وأداء الصلاة الجماعية. وقد أصدرت المحكمة حكمها في تشرين أول/أكتوبر 2005 بالسماح لجماعة «أمناء المعبد» بأداء طقوسٍ جماعيةٍ في المسجد بين الساعة السابعة مساءً والتاسعة صباحًا، أي في الفترات التي يكون فيها عدد المصلين المسلمين في المسجد قليلاً.

منذ ذلك الحين، تكثّفت الاقتحامات الجماعية للمسجد في هذه الساعات، وبمرافقة من شرطة الاحتلال التي باتت تنفّذ أمرًا قضائيًا، وانتقلت المنظمات اليهودية المتطرفة إلى محاولات الاقتحام الجماعي في وقت تواجد المصلين المسلمين، أملاً في خلق سابقةٍ جديدة تُحمل للمحكمة، وتكمل شروط «الأحقية اليهودية» في التواجد في المسجد على مدار الساعة.

هذه الجدلية بين المتطرفين والمحكمة كانت تتمُّ بدعم وتأييدٍ ومشاركةٍ من شخصياتٍ رسميةٍ بارزة، وتحت ظل حكوماتٍ يقودها مفجّر هذا التوجه، أريئيل شارون، أو ورَثته من حزب كاديما، أو من يجلسون على يمينهم سياسيًا كما هي الحال اليوم مع حكومة الليكود.

إن الأغراض التي هدفت إليها هذه الاقتحامات لم تكن محصورة برغبتها في خلق سوابق تُحمل للنظام القضائي وتُشكّل الأرضية لتوفير الحماية الأمنية لليهود في المسجد فحسب، بل كانت تتعدّاه إلى كونها تجعل التواجد اليهودي في المسجد أمرًا يوميًا يعتاده الناس ويدخل في دائرة «الطبيعي»، وإلى تحديد وتضييق عمل الأوقاف ودورها كونها الجهة المخولة حراسة المسجد، وهي كلها مقدماتٌ ضرورية لتحويل الوجود اليهودي في المسجد إلى «وجودٍ طبيعي».

الأجهزة الأمنية بدورها، اعتبرت الأحكام القضائية الصادرة عن «المحكمة العليا» أرضيةً لتعديل مهمّتها في محيط المسجد، فبما أنها أصبحت ملزمةً بتوفير الأمن لـ«طرفين» داخل المسجد، فهذا يقتضي أن تُوفِّر البنية التحتية اللازمة لذلك، وقد أتمّت سلطات الاحتلال بالفعل في 2005/6/9 ما أسمته «المجال الأمني» حول المسجد الأقصى والذي يتكون من مجموعة متكاملة من الكاميرات والمجسّات الحرارية والإلكترونية التي تسمح لقوات الاحتلال بمراقبة كل التحركات داخل المسجد الأقصى وفي محيطه، كما أنها شكّلت وحدةً للتدخل السريع داخل المسجد وأجرَت لها مناوراتٍ متعددة كانت أولاها في 2005/11/9[3].

الوضع القائم اليوم هو أنّ اليهود غير ممنوعين سوى من دخول أجزاء المسجد الأقصى المسقوفة (المسجد القبلي، قبّة الصخرة، المصلّى المرواني، وسائر المصليّات والمدارس)، أمّا ساحات المسجد الأقصى فهي مفتوحةٌ لهم بالكامل وعلى مدار الساعة إن دخلوا فُرادى أو في جماعاتٍ صغيرة، ومفتوحةٌ لهم كجماعات خلال الفترة ما بين السابعة مساءً والتاسعة صباحًا، ونحن حين نتحدّث

عن الاقتحامات لا نعني مجرّد دخول اليهود إلى المسجد الأقصى، وإنّما دخولهم في مجموعاتٍ ومحاولتهم أداء طقوسٍ علنيّة في أوقات وجود المصلين بما يسمح بوصول الخبر إلى الإعلام. أما شرطة الاحتلال فموجودةٌ في المسجد في كلّ الأوقات وتُسَيِّر فيه دوريّات منتظمة، ونحن حين نتحدّث عن اقتحامات أمنية نقصد دخول الجنود إلى الأجزاء المسقوفة من المسجد، أو دخولهم في مجموعات لتنفيذ مناوراتٍ أمنيّة فضلاً عن الاقتحامات التي ترافق اقتحامات المتطرفين اليهود.

على مستوى التصريحات، يكادُ لا يمرّ يومٌ من دون أن تُصرّح فيه شخصيّة رسميّة أو مؤثرة ضدّ المسجد الأقصى، ونحن لا نرصد في تقريرنا هذه التصريحات جميعها، وإنّما نرصد تلك التي تُثير ضجّةً كبيرة توصلها إلى وسائل الإعلام.

تطوّر الأحداث:

اقتحامات وتصريحات الشخصيات الرسمية:

قامت شخصيات إسرائيلية رسمية باقتحام المسجد الأقصى في غير مناسبة كان من بينها اقتحام نفذه في 2012/3/13 موشيه فيغلين، أحد قيادات حزب الليكود، في ظل حراسة مشددة من قبل قوات الاحتلال، وتحت غطاء من السرية، حيث قام ومجموعة مرافقة له من المستوطنين بالتجول في أنحاء المسجد الأقصى، وهم يؤدون الصلوات اليهودية والشعائر التلمودية في أكثر من موقع في المسجد الأقصى المبارك، كما كان أحدهم يحمل خارطة تظهر صورة المعبد المزعوم مكان قبة الصخرة. واقتحام فيغلن هذا ليس الوحيد خلال هذه الفترة بل هو ما ظهر إلى وسائل الإعلام إذ إن فيغلن حريص على اقتحام الأقصى مرة على الأقل في التاسع عشر من الشهر العبري. وقد كشف فيغلن عن ذلك لمضيفَيه من جمعية «معهد المعبد» في يوم التوعية العالمي السنوي الثالث حول «المعبد الثالث» في 2012/3/25. وذكّر فيغلن بما قاله في مقابلة لـ«معاريف» العبرية عندما أكد أن أول ما سيفعله عند فوزه برئاسة الحكومة هو الصعود إلى «جبل المعبد» والصلاة هناك دون أن يمنعه أحد من ذلك[4].

وفي 2012/5/17، اقتحم المسجد عدد من السياسيين وأعضاء الكنيست اليهود منهم أوري أريئيل وميخائيل بن آري مع جماعة من المتطرفين وذلك في إطار برنامج خاص بالذكرى الخامسة والأربعين لاحتلال القدس[5].

وتتخذ الشخصيات الرسمية من الاقتحامات منبرًا للتواصل مع المتطرفين وتشجيعهم على التواجد في الأقصى كما أن اقتحاماتهم تشكل مظلة وغطاء للانتهاكات التي يقوم بها المتطرفون خلال اقتحامهم للأقصى. فتواجد أعضاء الكنيست في الأقصى في ذكرى احتلال القدس رافقه اقتحام للمتطرفين الذين غنوا ورقصوا وتلوا الصلوات دونما تدخل من الشرطة الإسرائيلية[6]. أما فيغلن، فقد حدد في المقابلة المذكورة آنفًا أيام وساعات تواجده في المسجد الأقصى مذكرًا أن بإمكان من يشاء أن يجده في الأقصى دونما حاجة إلى الاتصال به قبل ذلك.

وعلى المستوى الدولي، زار كل من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والمرشح الجمهوري للرئاسة الأميركية ميت رومني حائط البراق ليطلق كل منهما تصريحات تعكس تجاوزًا وتناسيًا لحقيقة أن الحائط جزء من المسجد الأقصى ولتشكل تصريحاتهم تأييدًا لبناء «المعبد» الذي سيقام مكان قبة الصخرة وفقًا للمزاعم اليهودية. فقد صرح بوتين عند حائط البراق في 2012/6/26 بيهودية الحائط وقال إن أحد أسباب زيارته هو الدعاء لإعادة بناء «المعبد»[7]. أما رومني، فزار حائط البراق يوم ذكرى «خراب المعبد» في 2012/7/29 وترك رسالة عليها بعض الصلوات في أحد شقوق الحائط[8]. كما قال إنه «في هذه البقعة المباركة وفي هذا اليوم المشهود، استطعت أن أتعرف أكثر إلى التاريخ اليهودي وأنا أشعر بالألم الذي يشعره اليهود نتيجة تدمير [المعبد]»[9].

اقتحامات وتصريحات المتطرفين اليهود:

تزايدت اقتحامات المتطرفين اليهود للمسجد الأقصى ترافقها دعوات متكررة إلى هدم المسجد وتذكيها فتاوى من الحاخامات تدعو إلى اقتحام المسجد وهدمه تمهيدًا لبناء «المعبد الثالث» مكانه. وعلى المستوى القانوني، أصدرت المحكمة العليا لدولة الاحتلال قرارًا في 2012/1/2 أعادت بموجبه التأكيد على حق اليهود في الصلاة بالمسجد الأقصى.

واللافت تنفيذ الاقتحامات من قبل مجموعات يهودية مختلفة عن مجموعات المستوطنين حيث كان من بين المقتحمين نساء يهوديات وشبيبة يهود يعتقد أنهم من طلاب المدارس اليهودية. كذلك ظهرت مجموعات مختلطة قد تكون من الجامعات العبرية[10]. وفي كل الأحوال، فقد كانت شرطة الاحتلال تؤمن الحماية للجماعات التي تنفذ الاقتحامات وأقدمت غير مرة على إبعاد أو اعتقال من يعترض على دخول المتطرفين اليهود إلى الأقصى وتجوالهم فيه. ونعرض فيما

يلي لأهم الاقتحامات التي نفذها المتطرفون اليهود في الفترة الممتدة من 2011/8/22 حتى 2012/8/21.

في 28 و2011/9/29، اقتحمت المسجد الأقصى مجموعات متطرفة وذلك بمناسبة عيد رأس السنة العبرية[11]. وفي 2011/10/5، اقتحم الأقصى ما يقارب المئتي مستوطن في مجموعات قوامها 40-50 عنصرًا حاولوا أداء شعائر دينية يهودية ضمن حراسة مشددة من قوات الشرطة[12]. وفي 2011/11/22، أقدم حوالي 140 مستوطنًا من بينهم طلاب مدارس يهودية على اقتحام المسجد الأقصى وذلك في إطار الاحتفال بما يسمى «عيد الأنوار- الهانوكا». وقد أدّى المتطرفون بعض الشعائر التلمودية والدينية اليهودية الخاصة بمراسم «المعبد» المزعوم. وكانت سبقت الاقتحامات دعوات على مواقع الإنترنت وإعلانات أخرى من قبل مجموعات يهويدية من بينها «ربانيم» إلى اقتحام المسجد الأقصى على مدار الأسبوع لإشعال «أنوار المعبد» خلال «عيد الأنوار»[13].

وفي ذكرى الفصح اليهودي، اقتحم عشرات من المتطرفين المسجد الأقصى عبر مجموعات صغيرة متتالية تحميهم قوات من الشرطة. وقد نُفذت هذه الاقتحامات تلبية لنداء كبار حاخامات اليهود ودعواتهم للجمهور اليهودي إلى التجمع في باحة حائط البراق. واستمرت الاقتحامات على امتداد أسبوع الفصح وذلك من 6 إلى 2012/4/14[14]. وفي 2012/5/20، اقتحم ما يقارب 90 متطرفًا المسجد الأقصى وأدّوا الشعائر الدينية فيه وذلك في الذكرى الخامسة والأربعين لاحتلال شرق القدس. وكان مع المتطرفين الحاخام إسرائيل أريئيل، وهو من الجنود المظليين الذين شاركوا في احتلال المسجد الأقصى في حرب عام 1967، وقد قال: «انتظرت خمسة وأربعين عامًا لأتمكّن من تلاوة صلاة الشكر على جبل المعبد». وقد رافق المقتحمين صحافيون ومصورون من أهم وسائل الإعلام الإسرائيلية غطّوا اقتحامهم للأقصى وصلاتهم فيه[15]. وقد نشر مقطع فيديو على الإنترنت يظهر فيه الحاخام أريئيل مع مجموعة كبيرة من اليهود في المسجد الأقصى يحتفلون ويتلون صلوات الشكر في الذكرى الخامسة والأربعين لاحتلال شرق القدس[16].

وعلى الرغم من منع المستوطنين من الوصول إلى الأقصى يوم ذكرى «خراب المعبد» المصادف 2012/7/29، فإن الاقتحامات في أجواء هذه الذكرى توالت خلال الأسابيع السابقة وكان

أكبرها الاقتحام الذي نفذه حوالي 120 متطرفًا يهوديًا يوم 2012/7/25[17]. وكانت هذه الاقتحامات نفِّذت بمرافقة الحاخامات الذين تولوا الشرح للمتطرفين وفقًا للرواية التلمودية.

وفي 2012/8/7، اصطحب عدد من الحاخامات يهوديًا متطرفًا من مستوطنة «معاليه أدوميم» في صبيحة يوم زفافه إلى المسجد الأقصى للاحتفال بزفافه. وقد أقر الحاخامات للمحتفى به بهذه المباركة العظيمة خصوصًا أنه يحتفل داخل «جبل المعبد» في يوم زفافه الذي يصادف الثامن عشر من شهر آب العبري. وباعتبار أن التوراة المزيفة نصّت على أن «سليمان تزوج من محبوبته في الخامس عشر من آب/أغسطس»، فقد اعتبر عدد من الحاخامات أن هذه إشارة مباركة ومبشّرة[18].

وفي حين تكثّفت اقتحامات المتطرفين في بداية شهر رمضان حتى بلغت حوالي 350 مستوطنًا في الاسبوع الأول من الشهر[19]، فإن قوات الشرطة فرضت حظرًا على دخولهم إلى المسجد الأقصى في آخر يومين من شهر رمضان حتى ثالث أيام عيد الفطر المبارك أي من 8/17 لغاية 2012/8/21[20]. وبالنظر إلى مجمل الاقتحامات السابقة، نلاحظ أنها باتت أقرب إلى نهج بدأ العمل به في السنتين الأخيرتين ولا يزال مستمرًا. وبشكل عام يمكن القول:

1. إنّ اقتحامات المتطرّفين أصبحت نشاطًا ميدانيًا اعتياديًّا يخدم هدفًا أكبر هو التطبيق الفعليّ لتقسيم الأقصى بين المسلمين واليهود مع تعالي الأصوات الرسمية المطالبة بتشريع التقسيم في القانون. كما استمرت الجماعات اليهوديّة المتطرّفة في دعواتها إلى اقتحام الأقصى كجزءٍ من حملاتٍ إعلاميّة وميدانيّة واسعة ومنظمة تُروّج لضرورة تحقيق الوجود اليهوديّ فيه وكسر الحصريّة الإسلاميّة للمسجد حتى يحين أوان بناء «المعبد الثالث».
2. إنّ المتطرفين اليهود أصبحوا أكثر حرصًا على تأدية الصلاة العلنية وقراءة التلمود لدى تنفيذهم الاقتحامات مع تصوير ذلك في بعض الأحيان في وقت تغضّ الشرطة الطرف عن هذا السلوك دون أن يعلن عنه رسميًا لتجنّب إثارة ردود فعلٍ فلسطينيّة.
3. إن الاقتحامات التي كانت تنفذ موسميًا باتت تنفذ يوميًا مع الحرص على تكثيفها وإن بأعداد قليلة حتى يتأمّن التواجد اليهودي المستمر في المسجد الأقصى.
4. كان لافتًا هذه الفترة إقدام سلطات الاحتلال على منع المتطرفين من تنفيذ اقتحاماتهم

حين يكون الاستنفار في الأقصى والترقب على أشده. فقد منعت الاقتحامات يوم ذكرى «خراب المعبد» في 2012/7/29 وكذلك في أواخر أيام شهر رمضان المبارك وأيام عيد الفطر وذلك تحسبًا لأي استفزازات قد تؤدي إلى مواجهات يصعب السيطرة عليها. وقد تكون هذه الإجراءات مقدمة لتخصيص أيام حصرية للمسلمين وأخرى لليهود في إطار التقسيم الزمني للمسجد الأقصى.

اقتحامات وتصريحات الأجهزة الأمنية:

استمرت الأجهزة الأمنية الرسمية في الفترة التي يغطيها التقرير في ممارسة الدور الذي اختطته لنفسها لجهة التبدل في مهمتها الأمنية من منع المتطرفين اليهود من اقتحام المسجد الأقصى إلى تأمين الحماية لهم ومساندتهم في تنفيذ الاعتداءات، والحرص بالمقابل على منع رواد الأقصى من المسلمين من الوقوف بوجه هذه الاعتداءات واعتقال من يتصدى لها منهم. وبمعزل عن الاقتحامات التي تشكل جزءًا من تأمين الحماية للمتطرفين، نفذت الأجهزة الأمنية اقتحامات مستقلة ضمن مجموعات صغيرة تجولت في المسجد الأقصى مع قيام جنود الاحتلال بحركات غير لائقة والتقاطهم الصور على خلفية المسجد الأقصى أو قبة الصخرة بالإضافة إلى رفعهم للعلم الإسرائيلي والتلويح به بالقرب من قبة الصخرة[21].

ولعل التطور الأبرز على صعيد الاقتحامات الأمنية معاودة السلطات الإسرائيلية السماح لأفراد الجيش بالدخول إلى المسجد الأقصى والتجول في ساحاته بلباسهم الرسمي بعد منع استمر منذ انتفاضة الأقصى الثانية عام 2000، والتطور هذا جاء نتيجة ضغوط مارسها أعضاء من اليمين في برلمان الاحتلال على الشرطة[22]. وكان الاقتحام الأول في هذا السياق في 2012/1/8 لتتكرر بعده الاقتحامات باللباس الرسمي كما في 2/8 حيث اقتحمت الأقصى مجموعتان من قوات الاحتلال باللباس العسكري ومعهم ضباط تجولوا في ساحات المسجد من باب المغاربة مرورًا بالمصلى القبلي وبجانب موضأ الكأس ثم انطلقوا إلى الجهة الشرقية ومن ثم ساحات قبة الصخرة وبعدها إلى سبيل قايتباي ليخرجوا من باب السلسلة. وفي 2012/3/28، اقتحم الأقصى نحو 100 من جنود الاحتلال بزيّهم العسكري ومعهم مستوطنون حيث تجولوا في أنحائه وذلك في مشهد يستفز المصلين الذين يمنع عليهم التصدي للمقتحمين وإلا تعرضوا للعقاب، ومن ضمنه منعهم من دخول الأقصى[23].

وفي 2012/5/21، اقتحمت الأقصى مجموعة من جنود جيش الاحتلال، وذلك عبر مجموعات صغيرة من جهة باب المغاربة بحماية وحراسة قوة معززة من عناصر الوحدات الخاصة بشرطة الاحتلال، وذلك بما يشبه إلى حد كبير أجواء التدريبات[24]. وفي 2012/7/9، اقتحم الأقصى 186 ضابطًا وجنديًا إسرائيليًا في فترة «السياحة الصباحية»[25].

وفي 2012/7/18، اقتحم الأقصى رئيس أركان الجيش الإسرائيلي بيني جانتس وعشرات الجنود والحاخامات «لتأدية الطقوس الدينية الخاصة» وذلك بعد يوم واحد من الكشف عن تعميم مستشار الحكومة بأن المسجد الأقصى جزء لا يتجزأ من دولة الاحتلال وتنطبق عليه القوانين الإسرائيلية لا سيما قانون الآثار وقانون التنظيم والبناء[26].

ثانياً: التدخل المباشر في إدارة المسجد:

خلفية: تعتبر دائرة أوقاف القدس التابعة لوزارة الأوقاف والمقدسات والشؤون الإسلامية في الأردن المشرف الرسمي على المسجد الأقصى وأوقاف القدس، وصاحب الحق الحصري في إدارتها ورعايتها وإعمارها وتدبير كل شؤونها، وذلك بموجب القانون الدولي، الذي يعتبرها آخر سلطةٍ محليةٍ مشرفةٍ على هذه المقدّسات قبل احتلالها، وبموجب اتفاقية السلام الأردنية-الإسرائيلية الموقعة عام 1994 والمعروفة باتفاقية «وادي عربة»، والتي طلب الأردن بموجبها لنفسه حقًا خاصًا بالإشراف على الشؤون الدينية للمدينة، وطلب أن يكون طرفاً في المفاوضات النهائية على مستقبلها، وقرار فك الارتباط بين الضفتين الشرقية والغربية الذي صدر عام 1988 استثنى دائرة الأوقاف الإسلامية بكل ما يتبع لها من كادرٍ إداريٍّ وفني، وبكل ما يتبع لها من مؤسساتٍ وهيئات.

مع تصاعد التوجه اليهودي الفكري والعملي لتحقيق «الأحقية اليهودية في جبل المعبد»، أصبح تحجيم دور الأوقاف الإسلامية والتدخل في اختصاصاتها وصلاحياتها أمرًا ضروريًا، بل حتميًا، فهي الجهة المشرفة والمسؤولة عن المنطقة التي يرى فيها اليهود والصهاينة «جبل المعبد» الذي يجب أن يحققوا لأنفسهم تواجدًا حقيقيًا دائمًا وطبيعيًا فيه، ويجري التدخل في عمل الأوقاف وفي إدارة المسجد على ثلاثة مسارات:

1. المنع من الترميم والتدخّل في عمل دائرة الأوقاف.
2. تقييد حركة موظفي الأوقاف.
3. التحكّم في الدخول للمسجد وتقييد حركة المصلين.

منع الترميم والتدخل في عمل إدارة الأوقاف

انتزع الاحتلال على مرّ السنين الماضية الكثير من صلاحيّات دائرة الأوقاف في هذا المجال وعطل على أرض الواقع الكثير من أعمالها الطارئة والضروريّة لصيانة المسجد الأقصى وترميمه وحتى إدارة شؤونه اليوميّة. ولم يتورّع الاحتلال خلال الفترة التي يغطيها التقرير عن التحريض على دائرة الأوقاف والتدخل في صلاحياتها.

وفي هذا السياق، كانت أولى التدخلات في 2011/9/21 عندما أمرت شرطة الاحتلال المتمركزة داخل المسجد الأقصى المبارك عمال الأوقاف الإسلامية في المسجد بإزالة مكان خصصته الأوقاف لتجميع القضبان الحديدية الخاصة بـ«الشوادر» التي نصبتها الأوقاف الإسلامية في باحات المسجد أيام شهر رمضان لحماية المصلين من أشعة الشمس[27]. وفي 2012/3/13، خصصت «لجنة التربية والتعليم والرياضة» في برلمان الاحتلال جلسة حول قضية المسجد الأقصى بمشاركة وزارات الثقافة والرياضة والعدل والداخلية والخارجية والأمن الداخلي والشؤون الدينية ومكتب مراقب الدولة وسلطة الآثار الإسرائيلية بالإضافة إلى بلدية الاحتلال ومكتب رئيس الحكومة. وقد ادعت اللجنة أن الأوقاف الإسلامية تعمل على تدمير الآثار في المسجد الأقصى. وكان برلمان الاحتلال وجّه دعوة إلى مدير أوقاف القدس الشيخ عزام الخطيب للمثول أمام اللجنة لمناقشة ادعاءاتها حول هدم الآثار في المسجد الأقصى[28].

وفي 2012/7/15، تقدّمت جمعية «أمناء المعبد» بالتماس إلى المحكمة العليا في دولة الاحتلال تدعي فيه أن أعمال الترميم التي تقوم بها الأوقاف الإسلامية لتدعيم قبة الصخرة لا تتم تحت إشراف السلطات الإسرائيلية وهي تهدد أقدس مقدسات اليهود وتعرضها للخطر[29]. كذلك اعترض العضو في برلمان الاحتلال أوري أريئيل على أعمال الترميم التي تجري داخل قبة الصخرة بالمسجد الاقصى المبارك باعتبارها تقع فوق الصخرة المشرفة والتي يزعم اليهود أنها «قدس

الأقداس». كما اعترض المتحدث باسم الحاخامية الصهيونية وعدد من أصحاب المعاهد التوراتية على أعمال الترميم التي تقوم بها الأوقاف الاسلامية داخل قبة الصخرة ووضع السقالات على الصخرة لترميم فسيفساء القبة من الداخل. وفي 2012/8/20، انطلقت مسيرة دعت إليها جماعات شبابية ومعاهد تلمودية صهيونية تطالب حكومة الاحتلال بإجبار الأوقاف على إيقاف هذه الترميمات التي تجري داخل قبة الصخرة من قبل الأوقاف. يذكر أن الأوقاف الأردنية تقوم بأعمال ترميم وتجديد للفسيفساء المذهبة الموجودة داخل قبة الصخرة في القبة الداخلية والتي تحتاج إلى ترميمات كثيرة خصوصًا في أعلاها. وإلى جانب عرقلة أعمال الترميم، تعمل سلطات الاحتلال على عرقلة مشروع إطفاء الحريق الخاص بالمسجد الأقصى حيث لا تزال ترفض السماح بدخول سيارات الإطفاء التي تبرعت بها المملكة الأردنية الهاشمية خصيصًا لصالح الأوقاف الإسلامية لوضعها في المسجد الأقصى المبارك.

وتتدخل سلطات الاحتلال في شؤون المسجد الأقصى المبارك حتى في ما يتعلق بتغيير أو تصليح شبكة المياه أو الكهرباء. ومن ذلك إصرار قوات الاحتلال على مراقبة ومتابعة عمّال الأوقاف لدى قيامهم بأعمال التصليح بالقرب من سبيل أبي بكر القريب من باب المغاربة وأيضًا بالقرب من قبة موسى (دار القرآن الكريم) لترميم وتغيير المواسير تحت الأرض وإبدالها بأخرى جديدة[30].

تقييد حركة موظفي الأوقاف:

لم تحمل الفترة التي يغطيها التقرير أي جديد فيما عنى السياسة الإسرائيلية المتّبعة حيال موظفي الأوقاف. ولم تتورع سلطات الاحتلال عن اعتقال أو إبعاد أئمة المسجد وخطبائه والاعتداء على حراس المسجد وسدنته الذين يشكلون إحدى أبرز العقبات في وجه تقسيم المسجد والحؤول دون تحوّل اقتحامات المتطرفين إلى زيارات عادية.

ففي 2012/2/23، اعتقلت قوات الاحتلال سامر قويدر، أحد حراس المسجد الأقصى، إلى جانب ثلاثة من أهل الداخل الفلسطيني وذلك عقب تصديهم بالتكبير والتهليل لاقتحام مجموعة من المتطرفين للمسجد الأقصى. وأصيب خالد أبو نجمة، أحد حراس المسجد، في مواجهات مع المتطرفين لدى التصدي لهم ومحاولة منعهم من اقتحام الأقصى في 2012/4/11.

كما أقدمت قوات الاحتلال على اعتقال رئيس قسم المخطوطات والتراث في المسجد الأقصى المبارك، الشيخ ناجح بكيرات، من منزله في صور باهر في 2012/6/4 واقتادته إلى مركز تحقيق وتوقيف المسكوبية غرب القدس، ووجهت له تهمة «التحريض وتخريب النظام العام» ثم أفرجت عنه بكفالة مالية مدفوعة بقيمة 3000 شيكل، وسلمته أمرًا بمنعه من دخول المسجد الأقصى لمدة شهر قابل للتجديد[31]. وفي 2012/4/18، أصدرت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية قرارًا بمنع الشيخ عكرمة صبري، خطيب المسجد الأقصى من دخول المسجد لمدة شهرين، وهي المرة الثالثة التي يصدر مثل هذا القرار بحقه[32].

ولم توفر الشرطة الاسرائيلية طواقم الاسعاف من تقييد دخولهم إلى الأقصى فأقدمت في 2012/6/17 خلال الاحتفال داخل المسجد الأقصى المبارك بذكرى الإسراء والمعراج بمنع طاقم إسعاف الأقصى من دخول المسجد[33].

ولا يمكن القول إلا إنّ السلوك الذي تتبعه سلطات الاحتلال في تعاملها مع موظفي الأوقاف هو جزء من سياسة تكبيل الأيدي وكم الأفواه التي تتطلّع من خلالها دولة الاحتلال إلى منع أي تصدٍّ لاعتداءاتها المتمادية. وهي بهذه التعديات إنما تمعن في سياسة الاعتداء على دائرة الأوقاف وتهميش دورها لا بل القضاء على أي دور أو سلطة لها في المسجد الأقصى.

التحكم في الدخول للمسجد وتقييد حرية حركة المصلين:

مقابل الاقتحامات التي تنفذها أجهزة الاحتلال الرسمية والأمنية وكذلك المتطرفون، استمر الاحتلال في فرض القيود الجغرافية والعمرية على دخول المسجد الأقصى. كما عمدت سلطات الاحتلال إلى نصب كاميرات رصد ومراقبة على أبواب المسجد، وخصوصًا الجهة الشرقية، وذلك على أعمدة ضخمة وعالية جدًا تكشف كل مساحات المسجد الأقصى المبارك وتضع المصلين وطلبة مصاطب العلم تحت المراقبة الدائمة والمستمرة. كما أن الاحتلال بات يضيق على المقدسيات عبر مصادرة هوياتهن لضمان عدم عودتهن إلى المسجد مرة أخرى[34].

واستمر التضييق على المشاركين في مشروع «إحياء مصاطب العلم في المسجد الأقصى» والذي تنظمه مؤسسة عمارة الأقصى والمقدسات بهدف المحافظة على تواجد المصلين في الأقصى طوال

اليوم وليس في أوقات الصلاة فقط. وعلى سبيل المثال، طوقت قوات الاحتلال مصاطب العلم في 2011/10/3 واعتقلت أربعة من الطلاب[35]. كما عملت قوات الاحتلال على مدى يومي 26-2012/7/27 على منع طالبات مشروع مصاطب العلم من الجلوس لتلقي العلم عند مصطبة أبي بكر الصديق ورفعت الكراسي التي تجلس عليها الطالبات من مكانها بالقوة وحاولت إخلاء الطالبات من موقع جلوسهن. كما جلس عدد من جنود الاحتلال فوق المسطبة وبجانبها وتصدوا لكل طالبة ترفض الانصياع للممارسات الاحتلالية. كما عمدت قوات الاحتلال إلى فرض قيود عمرية على طلبة المصاطب ومن ذلك منعها طلاب العلم ممن هم دون سن الخمسين من دخول المسجد يومي 4-2011/10/5[36].

وقد تكرر الاعتداء على المصلين واعتقالهم أو إبعادهم عن المسجد الأقصى في غير مناسبة. ففي 2012/2/24، اقتحمت قوات الاحتلال الأقصى عقب صلاة الجمعة وقامت بالاعتداء على المصلين بالهراوات والقنابل الصوتية موقعة إصابات بين المصلين، معظمها حالات اختناق[37]. وفي 2012/5/30، منعت قوات الاحتلال الإسرائيلي ثلاثة من مركزي مشروع مساطب العلم وأحد طلاب المساطب من دخول المسجد الأقصى المبارك دون أي مبرر[38]. وفي 2012/7/13، سلمت مخابرات الاحتلال الأسير المقدسي المحرر مصباح أبو صبيح قرارًا صادرًا عن رئيس أركان جيش الاحتلال، بني غانتس، يقضي بمنعه من دخول الأقصى مدة ستة أشهر. وقد سُلم أبو صبيح القرار في مركز توقيف وتحقيق المسكوبية مرفقًا مع خريطة تشير إلى منعه من الوصول للمسجد الأقصى مسافة تبعد عنه 20 مترًا[39].

وقد عملت قوات الاحتلال، بالتزامن مع فترات الأعياد اليهودية، على نشر الحواجز على طول الطرقات المؤدية إلى المسجد الأقصى لتعرقل تنقل المصلين ولتمنعهم أحيانًا من الوصول إلى المسجد الأقصى. كما فرضت سلطات الاحتلال جملة من الإجراءات في شهر رمضان بهدف التضييق على الوافدين على الأقصى للصلاة والاعتكاف فيه. ومن بين الإجراءات منع أبناء الضفة الغربية ممن هم دون الأربعين عامًا من دخول القدس والوصول إلى المسجد الأقصى مقابل السماح للنساء والأطفال حتى سن 12 عامًا بالدخول دون تصاريح. كذلك انتشر الآلاف من عناصر الشرطة في البلدة القديمة ومحيط المسجد الأقصى والطرقات المؤدية إليه، كما أعاقت قوات الاحتلال

المتمركزة على المعابر والحواجز الثابتة على المداخل الرئيسة لمدينة القدس وصول آلاف المصلين من محافظات الضفة الغربية. يضاف إلى ذلك أن قوات الاحتلال عمدت إلى إغلاق الشوارع والأحياء المتاخمة لأسوار القدس القديمة لتجبر المصلين على السير مسافات طويلة للوصول إلى الأقصى، الأمر الذي سبَّب معاناة كبيرة خصوصًا لكبار السن والمرضى في جو شديد الحرارة، كما حررت مخالفات عالية بحق أصحاب السيارات والمركبات في محيط البلدة القديمة[40].

وعلى الرغم من أن عددًا أكبر من المصلين تمكن من الوصول إلى الأقصى للصلاة في شهر رمضان مقارنة بالعام الماضي، إلا أن ذلك لا يعني تغيرًا في السياسة الإسرائيلية حيال الأقصى ولا يعني أن سلطات الاحتلال رفعت القيود التي تفرضها على حركة المصلين، فيدها ما زالت تمسك بالأقفال لتفتح البوابات تارة وتغلقها طورًا ولتتحكم في تحديد من يصل إلى الأقصى وكيف ومتى. وإن استمرار هذه السياسة لا شك أنه يعطي زخمًا لمشروع التقسيم الزماني والمكاني للأقصى والذي تبدو دولة الاحتلال جادّة في سعيها إلى تكريسه عمليًا وقانونيًا.



هوامش الفصل الثالث

1. كانت مصادر يهودية متطرفة قد أشارت إلى أن عدد اليهود الذين اقتحموا المسجد على مدار عام 2004 كان حوالي 70,000 يهوديًا. أنظر مثلاً تصريحات المتطرف دافيد عبري خلال الدعوة لاقتحامٍ جماعي للأقصى في آذار/مارس 2005 :
http://www.islamonline.net/Arabic/news/200508/03-/article02.shtml
2. أكبر دعوات الاقتحام الجماعي التي شكّلت هذه السابقة في حينه كانت الدعوة التي قامت عليها مجموعة من المنظمات اليهودية المتطرفة لحشد 10,000 مستوطن لاقتحام المسجد في مطلع الشهر الرابع اليهودي من عام 2005، والذي توافق حينها مع تاريخ 2005/4/10. للاطلاع على تفاصيل هذه الدعوة والتطورات التي تلتها أنظر: مؤسسة القدس الدوليّة، التقرير المعلوماتي رقم 5، بيروت، 2005/6، المنشور على الرابط التالي:
http://www.alquds-online.org/org/userfiles/pdf/Al_Taqreer_Al_Malumati/5_Malaffat_Maqdisiyya.pdf
3. زياد محمد، عين على الأقصى 2005-2006، ط1، بيروت، مؤسسة القدس الدوليّة، ص 16.
4. المقابلة التي استضافت فيها جمعية «معهد المعبد» موشيه فيغلن في 2012/3/25 يمكن متابعتها على الرابط التالي: http://www.youtube.com/watch?v=cp-RIzJ5TWU موقع جريدة اليوم السعودية، 2012/5/17. وانظر أيضًا حول الاقتحامات التي نفذها سياسيون إسرائيليون موقع مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، www.iaqsa.net.
5. أنظر موقع جمعية «معهد المعبد»، http://www.templeinstitute.org/events.htm
6. جمعية «الحفاظ على تراث الحائط الغربي»، 2012/6/26.
7. جريدة واشنطن بوست، 2012/7/29. أنظر أيضًا المصري اليوم، 2012/7/31.
8. جمعية «الحفاظ على تراث الحائط الغربي»،
9. http://english.thekotel.org/today/Eventasp?CatId=2&d=29&m=7&y=2012، 29/7/2012
10. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2011/9/8

11. موقع بُكرا، 2011/9/28 وفلسطين الآن، 2011/9/29

12. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، تقرير الانتهاكات الإسرائيلية خلال شهر تشرين أول/أكتوبر 2011،
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5613

13. تقرير «حال المسجد الأقصى 2011»، مؤسسة الاقصى للوقف والتراث، 2012/2/21

14. أنظر مثلاً موقع وكالة قدس نت للأنباء،
http://www.qudsnet.com/arabic/news.php?maa=View&id=217582 ، 2012/4/11

15. موقع جمعية «معهد المعبد»،
http://www.templeinstitute.org/events.htm

16. موقع «الصحافة اليهودية»، 2012/6/27.

17. جريدة اليوم السعودية، 2012/7/25.

18. موقع أخبار فلسطين، 2012/8/9.

19. صحيفة القدس المقدسية، 2012/7/26.

20. أخبار إسرائيل الوطنية، 2012. /8/13

21. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2012/2/8. أنظر أيضًا صحيفة الأيام، رام الله، 2012/5/29 وصحيفة الشرق الأوسط، لندن، 2012/5/29.

22. موقع نانا العبري، 2012/1/11. أنظر أيضًا موقع جمعية «معهد المعبد»،
.http://www.templeinstitute.org/events.htm

23. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2012/3/28.

24. موقع فلسطين الآن، 2012/5/21.

25. فلسطينيو الـ48، 2012/7/9.

26. الحياة، 2012/7/18.

27. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، تقرير انتهاكات أيلول/سبتمبر 2011، أنظر الرابط: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5265

28. مركز إعلام القدس، 2012/3/14 و2012/3/18.

29. موقع جيروزاليم بوست، 2012/7/17.

30. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2012/2/8.

31. مركز إعلام القدس، 2012/6/4.

32. شبكة هنا القدس، 2012/4/18.

33. فلسطينيو الـ48، 2012/6/17.

34. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2012/3/1.

35. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2011/10/3.

36. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2011/10/5.

37. وكالة معًا الإخبارية، 2012/2/24.

38. مركز إعلام القدس، 2012/5/31.

39. فلسطينيو الـ48، 2012/7/12.

40. موقع مدينة القدس، 2012/7/27. أنظر أيضًا: جريدة الأيام، 2012/8/11، وبي بي سي العربية 2012/7/27.





الفصل الرابع

التفاعل مع المسجد الأقصى

الفصل الرابع:
التفاعل مع المسجد الأقصى

مقدّمة

شهدت الفترة التي يغطيها التقرير إحدى أشرس الهجمات التهويديّة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلية على مدينة القدس المحتلة والمسجد الأقصى منذ احتلالِهما. وبالرغم من ذلك، لم تتعدّ ردود الفعل الفلسطينية، سواء على مستوى فصائل المقاومة أو السلطة الفلسطينية، مناشدة الدول العربية والإسلامية والمجتمع الدولي ومؤسسات الأمم المتحدة التدخل والقيام بردود الفعل المناسبة. أما الدول العربية والإسلامية فلم تقدّم للقدس سوى الوعود في وقت لم يخرج مؤتمر الدوحة الدولي للدفاع عن القدس بأي إجراءات عملية تحمي مدينة القدس والمسجد الأقصى. أضف إلى ذلك استمرار انتظار القدس وأهلِها للدعم المالي الذي أُقرَّ في قمّة سرت العربية عام 2010 والمقدّر بـ500 مليون دولار[1]، والتي لم يصل منها سوى 37 مليون دولار[2]، فيما تجاوز ما صرفته دولة الاحتلال لتهويد القدس والأقصى خلال السنوات القليلة الماضية 17 مليار دولار[3].

اقتحامات المستوطنين وجنود الاحتلال للمسجد الأقصى التي لم تنقطع ازدادت وتيرتها مع بداية شهر رمضان المبارك، حيث بلغ عدد المقتحمين لباحات المسجد في الأسبوع الأول من الشهر ما يقارب 350 مستوطنًا[4]. أضف إلى ذلك ارتفاع سقف الخطاب الإسرائيلي بدءًا من اعتبار المسجد الأقصى جزءًا لا يتجزأ من أراضي دولة الاحتلال[5]، مرورًا بالدعوات إلى جعل باحاته ساحاتٍ عامة، وليس انتهاءً بتقديم مشروع قانونٍ إلى الكنيست (البرلمان) يقترح تقسيمه بين المسلمين واليهود، كما هي الحال في المسجد الإبراهيمي بمدينة الخليل[6]، ناهيك عن مشاريع الاستيطان التي لم تهدأ ولم تتوقف.

أمام هذه الانتهاكات الإسرائيلية المتصاعدة، فإن التفاعل مع قضية المسجد الأقصى لم يحمل أيّ تطور مؤثر على الرغم من بعض التطور في الحراك الشعبي والمؤسساتي والذي تمثّل بمسيرة القدس العالمية، وحراك الأزهر الشريف الذي أصدر «وثيقة الأزهر ضد تهويد الأقصى»، ورعى إطلاق حملة «كسر الحصار عن القدس» والمسيرات التي شهدتها مصر والأردن على وجه التحديد نصرة للأقصى وضد محاولات الاحتلال هدم جسر باب المغاربة المؤدي إليه. إلا أن هذه التحركات لم تكن سوى هبّات لا تلبث أن تخبو وتنطفئ بعد وقت قصير من انطلاقها.

أولاً: المقاومة الفلسطينية:

لم يعد للمقاومة الفلسطينية دور ميداني فاعل في الدفاع عن المسجد الأقصى في مواجهة الانتهاكات الإسرائيلية اليومية والتي زادت وتيرتها في الفترة التي يغطيها التقرير في ظل انشغال العالم العربي بترتيب وضعه الداخلي نتيجة الثورات العربية، بالإضافة إلى احتدام المواجهات في سورية بين النظام والمعارضة، مما دفع الاحتلال إلى البدء بفرض أمر واقع على الأرض بوتيرة متدرجة ومتسارعة.

فبعد أن كان أيُّ اعتداءٍ على الأقصى أو تطاولٍ عليه ينعكس على الأرض إما من خلال المواجهات الشعبية وإما العمل العسكريّ، انقلب الأمر في السنوات الأخيرة خصوصًا بعد عام 2005، بحيث أصبح الاحتلال يشعر بأنه لا يدفع ثمنًا كبيرًا مقابل اعتداءاته على الأقصى ومدينة القدس.

وأمام هذه الفرصة التاريخية السانحة لتهويد المسجد الأقصى والتي تخلو من أي توازن للردع، كشف في 2012/7/17 عن تعميم المستشار القانوني لحكومة الاحتلال، يهودا فينشتاين، يعتبر فيه أن المسجد الأقصى جزء لا يتجزأ من أراضي دولة الاحتلال ولذا ينطبق عليه القانون الإسرائيلي ولا سيما قانون الآثار وقانون التنظيم والبناء[7]. كما أعلن في 2012/8/9 مشروع القانون الذي يقترح فيه عضو الكنيست أرييه إلداد «تقسيم المسجد الأقصى بين المسلمين واليهود، كما هي الحال في المسجد الإبراهيمي بمدينة الخليل»[8].

وردًا على التعديات المتزايدة على المسجد الأقصى، قال القيادي في حركة حماس مشير المصري في إطار مسيرة حاشدة نظمت في غزة في 2012/7/21 دعمًا للأقصى والأسرى، إن مسلسل الاعتداء على المسجد الأقصى سيواجه بانتفاضة عارمة ضد الاحتلال، وسيفتح الباب على مصراعيه أمام رد المقاومة الفلسطينية وعلى رأسها كتائب القسام[9]. وفي الذكرى الثالثة والأربعين لإحراق المسجد الأقصى أكدت حماس أن السبيل لتحرير المسجد الأقصى هو عبر وحدة الشعب الفلسطيني وتمسكه بالثوابت والحقوق الوطنية كلها وبالمقاومة خيارًا استراتيجيًا[10]. أما حركة الجهاد الإسلامي فقد نبهت إلى أن الأقصى يتعرض لحملة إسرائيلية مسعورة لطمس المعالم والهوية الإسلامية في القدس وأكدت أهمية التمسك بخيار المقاومة التي انتصر فيها أباؤنا وأجدادنا»[11].

وهذه المواقف وإن كانت لم تترجم على الأرض، إلا أنها تعكس التمسك بخيار المقاومة كموقف مبدئي وإن غلبت على خطاب فصائل المقاومة الفلسطينية لغة الشجب والاستنكار والتحذير، ومطالبة العالم العربي والإسلامي ومؤسسات المجتمع الدولي التدخل للدفاع عن الأقصى ووقف عمليات تهويد مدينة القدس، خصوصًا بعد ما تمكن الاحتلال، عبر التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية، من تكبيل يد المقاومة في الضفة الغربية.

وبالتزامن مع التحضير لانعقاد مؤتمر الدوحة الدولي للدفاع عن القدس في 26-2012/2/27 والذي أمِلت الفصائل الفلسطينية أن يخرج بنتائج عملية وخطوات ملموسة على أرض الواقع تعمل على وقف عملية تهويد المدينة المقدسة، عمِلت سلطات الاحتلال على زيادة وتيرة اقتحام مستوطنيها للمسجد الأقصى وبحماية شرطة الاحتلال في تحدٍّ واضح للمؤتمر وما قد يسفر عنه من نتائج. وعلى إثر ذلك، دعت فصائل المقاومة الشعب الفلسطيني بجميع أطيافه وقواه إلى التكاتف صفًا واحدًا، والتصدّي لمخططات الاحتلال الساعية إلى تهويد القدس والسيطرة على الأقصى. كما دعت الشعوب العربية والإسلامية إلى التحرّك في مسيرات تضامنية وفعاليات جماهيرية نصرة للقدس والمسجد الأقصى المبارك، فيما طالبت منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات الحقوقية والإنسانية بتحمّل مسؤولياتها في فضح انتهاكات الاحتلال، وإدانته ومحاسبته أمام المحافل الدولية.

وفي خضمّ عمليات الاقتحام والتهويد المتسارعة، جاءت دعوة الرئيس الفلسطيني محمود عباس في مؤتمر الدوحة الدولي للدفاع عن القدس للشخصيات العربية والإسلامية إلى زيارة المسجد الأقصى لتفتح الباب أمام التراشق الإعلامي بين الفصائل الفلسطينية. فمن جهة أولى، اعتبرت حركة حماس والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين زيارة القدس تحت الاحتلال اعترافًا بشرعيته وتسليمًا بسياسة التطبيع والتهويد والأمر الواقع التي يحاول الاحتلال أن يفرضها ويسوّق لها[12]. ومن جهة أخرى، رأت حركة فتح في الدعوات إلى عدم زيارة الأقصى تساوقًا مع سياسة الاحتلال الهادفة لعزل القدس والمقدسيين عن محيطهم الفلسطيني والعربي والإسلامي[13].

ومع بداية شهر تموز/يوليو 2012، كان جليًا أن الاحتلال بدأ بتنفيذ خطوات عملية لتقسيم

المسجد الأقصى عبر تصريحات مسؤوليه التي اعتبرت الأقصى «جزءًا من الدولة العبرية»، واعتبار باحاته حدائق عامة، بالإضافة إلى زيادة عمليات الاقتحام وبأعداد كبيرة حيث تجاوز عدد المقتحمين للمسجد خلال أسبوع واحد 350 مستوطنًا[14]. وإزاء هذه الخطوات العملية، ردّت الفصائل الفلسطينية مجدّدًا بتحذير دولة الاحتلال من التمادي في اعتداءاتها وبمطالبة الجهات العربية والدولية التدخل لوقف هذه الاعتداءات. فقد حذّرت حركة حماس دولة الاحتلال الإسرائيلي من استفزاز مشاعر العرب والمسلمين إزاء قلب الحقائق حول القدس والمسجد الأقصى، داعية المقاومة الفلسطينية للدفاع عن المقدسات الإسلامية ومطالبة بتشكيل شبكة أمان لحماية المسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية، تُستخدم فيها كل أوراق الضغط على الاحتلال لوقف انتهاكاته. أما حركة فتح فطالبت كلّ القوى ببذل جهدٍ عربيّ ودوليّ عاجل وحثيث لثني دولة الاحتلال عن تنفيذ مخططاتها العدوانية في القدس المحتلة لما لها من تداعيات خطيرة على أمن المنطقة واستقرارها. ولم يخل تحذير الفصائل الفلسطينية للاحتلال من التهديد بأن أي حماقة بحق المسجد الأقصى ستواجه بانتفاضة جديدة عارمة.

وبطبيعة الحال، لم يكن لهذه التحذيرات والتهديدات انعكاس على أرض الواقع، وبدا أن القيادات السياسية للمقاومة لم تجد بُدّا من اللجوء إليها أمام حجم الاعتداء الإسرائيلي على المسجد الأقصى ولتغطية عجزها عن اتخاذ ردّ حاسم وفاعل.

وعلى الرغم من التزايد الملحوظ في تصريحات وخطابات الدعم من الفصائل الفلسطينية، فقد أرسل الانفصال بين الخطاب السياسي للفصائل الفلسطينية والأداء الميداني على الأرض، إضافة إلى مناشدة الدول العربية والإسلامية ومؤسسات المجتمع الدولي للتحرك، رسائل إيجابية للاحتلال شجعته على تصعيد اعتداءاته أكثر فأكثر على المسجد الأقصى وتسريع وتيرتها.

إن هذا الواقع يرتّب على فصائل المقاومة مسؤولية إيجاد مخرج سياسي وميداني وبأي طريقة ممكنة، وذلك لتكريس معادلة ردع تربط الاعتداء على الأقصى بثمن لا بد للمحتل من دفعه، وبالتالي منع الاحتلال من التمادي في اعتداءاته على المسجد الأقصى ومدينة القدس.

ثانيًا: السلطة الفلسطينية:

على الرغم من الوثائق التي كشفت عنها قناة الجزيرة الفضائية مطلع عام 2011 والتي أظهرت تهاونًا غير مسبوق بالأقصى من جانب المفاوض الفلسطيني[15]، لم تزح السلطة الفلسطينية خلال الفترة التي يغطيها التقرير عن موقف المستجدي الضعيف المتردد حيال المطالبة بحقوقه الثابتة وذلك تحت شعار السلام والتعايش مع المحتل. ولم يكن قرارها التوجه إلى الأمم المتحدة بطلب العضوية الكاملة في 2011/9/23 ليساهم في رفع سقف خطابها حيث تمسكت بالمطالبة «بدولة فلسطينية على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية».

ومع تزايد عمليات اقتحام الأقصى ابتداءً من شهر شباط/فبراير 2012 لتصل إلى ذروتها في شهر تموز/يوليو 2012، كانت السلطة الفلسطينية تناشد اللجنة الرباعية والمؤسسات الدولية ومنظمات الأمم المتحدة، خصوصًا «اليونسكو»، ومنظمات حقوق الإنسان، الوقوف والتصدي لهذه الإجراءات الخطيرة، وتطالب الأمتين العربية والإسلامية بتحمل مسؤولياتهما تجاه القدس ومقدساتها.

وبصرف النظر عن الدعوة المثيرة للجدل التي وجّهها الرئيس محمود عباس لزيارة القدس والأقصى في كلمته التي ألقاها في المؤتمر الدولي للدفاع عن القدس بالدوحة، فقد عرض عباس لـ«شواهد الواقع في مدينة الأنبياء» واستعرض جملة الاعتداءات الإسرائيلية على القدس ومنها بناء سلطات الاحتلال للكنس التي تحجب مشهد الأقصى وإعدادها المجسمات لبناء «المعبد» على أنقاض المسجد[16]. وخلص عباس إلى استنتاج مفاده التشديد على أن المطلوب هو دعم صمود المقدسيين وثباتهم وذكّر بقرارات القمم العربية لدعم القدس والتي لم تجد طريقها إلى التنفيذ مشيرًا إلى الاتفاق مع منظمة التعاون الإسلامي على خطة تتبنى بموجبها الدول العربية والإسلامية دعم القطاعات المختلفة في القدس ومنها الأماكن الدينية. ورغم غياب الإشارة المباشرة إلى المسجد الأقصى كبند خاص إلا أنه بالإمكان القول إنه مشمول بالأماكن الدينية، وإن كان حجم الاعتداءات على المسجد يستوجب إيلاءه اهتمامًا خاصًا ومميزًا.

وفي القمة الإسلامية الإستثنائية التي عقدت بمكة في 15-2012/8/16 تحت عنوان قمة التضامن الإسلامي، كانت كلمة للرئيس محمود عباس[17] أشار فيها إلى الحفريات تحت المسجد

الأقصى وإلى سعي دولة الاحتلال إلى تحويل باحات الأقصى إلى حدائق ومتنزهات عامة ليعود ويثير الدعوة الجدلية إلى زيارة الأقصى معتبرًا أن هذه الزيارة إحدى الموارد اللازمة لدعم القدس. وفيما خلا هذا الاستحضار للأقصى من الباب الذي لا يحظى بإجماع الأمة، كانت المطالبة بدعم القدس بوجه عام من خلال الدعوة إلى تبني الاستراتيجية الفلسطينية متعددة القطاعات الخاصة بشرق القدس، وهي بطبيعة الحال تخلو من الإشارة إلى دعم المسجد الأقصى أو الأماكن الدينية في المدينة.

وردًا على ما ورد حول التوجه الإسرائيلي إلى تحويل باحات المسجد الأقصى المبارك إلى ساحات عامة، وعلى ما نشر حول تعميم المستشار القانوني لحكومة الاحتلال بأن الأقصى جزء من أراضي دولة الاحتلال، اكتفت السلطة الفلسطينية ببيانات الشجب والإدانة. هذا الموقف المتراخي للسلطة الفلسطينية دفع مسؤول ملف القدس في حركة فتح والوزير السابق لشؤون القدس في حكومة الدكتور سلام فياض، حاتم عبد القادر، إلى اتهام السلطة في 2012/7/31 بالتقصير تجاه مدينة القدس، معتبرًا أن السلطة لا تضع القدس على رأس سلّم الأولويات، مطالبًا إيّاها بتحمل مسؤوليتها السياسية والوطنية والمالية في دعم صمود المقدسيين، والإعلان رسميًا أن اتفاق أوسلو فشل، مستغربًا تمسكها بهذا الاتفاق[18].

أما حكومة تسيير الأعمال في قطاع غزة فكان من أبرز مواقفها حيال قضية الأقصى تأكيدها الحاجة إلى اتخاذ خطوات عملية وعدم الاكتفاء بعقد القمم التي «وإن كانت جيدة إلا أنها تخرج بمقررات نظرية لا يبالي بها الاحتلال المتغطرس ولا القوى الكبرى»[19].

إن استمرار السلطة الفلسطينية في سياستها الحالية في عدم التحرك الفاعل تجاه الوقائع التي يفرضها الاحتلال على الأرض في المسجد الأقصى، واستمرارها في وقف المقاومة في الضفة الغربية، والتأخر في تهيئة الأجواء المناسبة لإنهاء حالة الانقسام الفلسطيني، فإنها بذلك تساهم في تقسيم المسجد الأقصى سواء أكان ذلك مقصودًا أم غير مقصود.

ثالثًا: الدول العربية والإسلامية:

تسابقت الدول العربية والإسلامية خلال الفترة التي يغطيها التقرير في دعم القدس والأقصى من خلال عقد مؤتمرات وقمم غاب عنها الأقصى أو استحضر كعابر سبيل. وعلى الرغم من أن الأقصى جزء من القدس، وأن أي دعم للقدس لا يستثني الأقصى، إلا أن ما رشح عن المؤتمرات كان جملة من العموميات التي لا تلحظ الوضع الدقيق للمسجد والاعتداءات المستمرة عليه. وباستثناء بعض الحراك الذي أسهم في تجميد – ولو مؤقت – للاعتداءات الإسرائيلية، فإن غياب الموقف الفعّال شجع دولة الاحتلال على المضي في سياسة تهويد القدس والسيطرة على المسجد الأقصى، ولا أدلّ على ذلك من عمليات الاقتحام لباحات المسجد الأقصى بالتزامن مع التحضير لانعقاد مؤتمر الدوحة الدولي للدفاع عن القدس في شباط/فبراير 2012.

ومع قيام سلطات الإحتلال بإغلاق جسر المغاربة تمهيدًا لهدمه وبناء جسر حديدي مكانه في تشرين ثانٍ/نوفمبر 2011، برز الدور الأردني الفاعل حيث أعلن وزير الخارجية الأردني ناصر جودة بتاريخ 2011/12/9، رفض الأردن المطلق لأي شكل من أشكال الإجراءات الإسرائيلية التي يمكن أن تمس بالمقدسات في مدينة القدس، وهويتها وتراثها، بما في ذلك ما يتعلق بباب المغاربة، مذكرًا بأن الأردن هو الجهة المسؤولة عن عمليات ترميم المقدسات الإسلامية في القدس. كما قام الملك الأردني عبد الله الثاني باتصالات مكثفة أدت في نهايتها إلى تراجع سلطات الاحتلال عن تنفيذ مشروع هدم جسر المغاربة، كما قدّم الأردن تصميمًا هندسيًا لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «يونسكو»، يتضمن حلاً لمشكلة الجسر وفق وجهة النظر الأردنية.

إلا أن الحدث الأبرز على الساحة الرسمية العربية والإسلامية كان عقد مؤتمر الدوحة الدولي للدفاع عن القدس بمشاركة حوالي 350 من الشخصيات العربية والدولية يمثلون نحو 70 دولة، بالإضافة إلى رموز وخبراء وباحثين ومؤرخين وقانونيين عرب وأجانب من مختلف الأطياف الفكرية والدينية والسياسية. وعُقد المؤتمر في شباط/فبراير 2012 بعد أن كان مقررًا عقده في شباط/فبراير 2011، وقد تأجل بسبب سقوط النظام التونسي ثم المصري، واندلاع الاحتجاجات والتظاهرات في غير دولة عربية. قد يكون الموقف الأبرز ذاك الذي عرضه أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في كلمته بالمؤتمر حين قال إن الإسرائيليين لا يدركون ألا فلسطين من دون القدس ولا قدس من دون الأقصى[20]. وختم المؤتمر بـ«إعلان الدوحة» الذي عبر في أحد بنوده عن

«القلق البالغ» لدى المؤتمرين إزاء ما يجري من أشغال إسرائيلية للتنقيب والحفريات الأثرية في المسجد الأقصى المبارك ومحيطه بالبلدة القديمة، التي تؤثر تأثيرًا خطيرًا على الطابع المميز للمدينة على الأصعدة الدينية والثقافية والتاريخية والسكانية، والمتناقضة مع قرارات اليونسكو وقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة بالمدينة المحتلة وقواعد القانون الدولي، خصوصًا اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية لعام 1954. كما أقرّ المؤتمر اقتراح أمير قطر وضع استراتيجية شاملة وموسّعة للقطاعات المختلفة والمشاريع التي تحتاج إليها مدينة القدس، والتوجه إلى مجلس الأمن بغرض استصدار قرار يقضي بتشكيل لجنة تحقيق دولية للتحقيق في جميع الإجراءات التي اتخذتها دولة الاحتلال منذ استكمال احتلال القدس عام 1967[21].

ورغم إقرار قمة جامعة الدول العربية التي انعقدت في بغداد في 29 آذار/مارس 2012 بنتائج مؤتمر الدوحة، إلا أن الدعم المالي للقدس لم يشهد تحسنًا. فقد كانت قمة سرت العربية التي عقدت في آذار/مارس 2010 أقرت زيادة الدعم المالي لصندوقي القدس والأقصى إلى 500 مليون دولار لمواجهة سياسة التهويد[22]، ولم يصل من هذا المبلغ، فعليًا، كما أعلن رئيس دائرة شؤون القدس في منظمة التحرير الفلسطينية أحمد قريع سوى 37 مليون دولار[23] أي ما يمثل 7% من المبلغ المعتمد. وقد صرح قريع في 2012/4/24 أن هناك تقصيرًا في دعم القدس وأهلها ومقدساتها من الدول العربية والإسلامية. وندرك حجم التقصير أكثر إذا ما علمنا أن ما صرفته دولة الاحتلال خلال السنوات القليلة الماضية تجاوز 17 مليار دولار[24] بهدف تغيير معالم المدينة المقدسة وتزوير هويتها العربية والإسلامية. ومن نافل القول فإن ما أقر في «إعلان الدوحة» بحاجة إلى أن يترجم إلى أفعال، وبحاجة إلى وضع آليات عمل حتى يقتنع الناس بأن المؤتمر كان على قدر من المسؤولية لجهة الانتصار للقدس وأهلها ولمكانتها في العالمين العربي والإسلامي وفي سلم الحضارة العالمية.

وفي 2012/3/13، اتفقت منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية على إنشاء لجنة مشتركة للدفاع عن مدينة القدس المحتلة من خلال وضع تصور للتحرك على الساحة الدولية، بغية تفعيل دور البرلمانات العربية والإسلامية، ومنظمات المجتمع المدني للدفاع عن القدس المحتلة.

ومع وصول اقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى إلى ذروتها في تموز/يوليو 2012، وظهور

اتجاه عملي إلى تقسيم المسجد الأقصى، أكدت الجامعة العربية أن هذه الجرائم والانتهاكات تستدعي تدخلا دوليًا وبشكل خاص من مجلس الأمن، والجمعية العامة للأمم المتحدة، واللجنة الرباعية الدولية، ومنظمة اليونسكو لوقفها والعمل فورًا على حماية القدس باعتبارها تراثًا إنسانيًا للشعب الفلسطيني منذ فجر التاريخ. كما حذرت دولة الاحتلال من التعرض للمسجد الأقصى مستغلة الظروف التي تحيط بالعالم العربي والإسلامي. فيما اعتبر الناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنية، الوزير سميح المعايطة، أن الحكومة الأردنية تنظر إلى تصريحات الاحتلال حول تقسيم الأقصى بخطورة بالغة، وهي تحدٍّ سافرٍ وتضييق متعمّد على الدور الأردني، كونها تهدد بتغيير نمط الصراع من صراع قائم على الأراضي المحتلة القابل للحل إلى صراع ديني غير قابل للحل.

وفي القمة الإسلامية الاستثنائية الطارئة التي انعقدت في مكة المكرمة على مدى يومي 14-2012/8/15، أكد ملك الأردن في كلمته التي ألقاها في المؤتمر استمرار بلاده في القيام بدورها التاريخي لحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية واستمرار الجهود لدعم أهل القدس وفلسطين بكل الوسائل والسبل[25]. كما خلص المؤتمر إلى الدعوة، ضمن جملة أمور أخرى، إلى بذل الجهود من أجل استعادة مدينة القدس والمحافظة على طابعها الإسلامي والتاريخي وتوفير الموارد الضرورية للحفاظ على المسجد الأقصى وباقي الأماكن المقدسة[26]. وعلى الرغم من انعقاد القمة في ظل تعميم فينشتاين ومشروع قانون إلداد الداعي وتقرير حرية الأديان فإن البيان الختامي خلا من أي إشارة إلى خطورة ما يحاك ضد الأقصى، وخصوصًا هذه التطورات، ما يؤكد تراجع الموقف العربي والإسلامي من الاعتداءات على الأقصى مقابل المواقف الإسرائيلية أو الدولية المتماهية مع اعتداءات دولة الاحتلال على الأقصى ومحاولات السيطرة عليه.

وحتى مع التعهد الخجول بدعم القدس والأقصى الذي تختتم به القمم والمؤتمرات العربية والإسلامية فإن هذه التعهدات غالبًا ما تبقى حبيسة الأقوال وتسقط من أي متابعة لمراقبة تطور تنفيذها- أو عدمه. وبالرغم من انعقاد هذه المؤتمرات إلا أن الدول العربية والإسلامية لم تتحرك تحركًا فاعلاً على الساحة الدولية لتوصل من خلالها، وباستخدام لغة المصالح، رسائل واضحة للاحتلال الإسرائيلي –ومن يدعمه- تمنعه من التعرض للمسجد الأقصى، مما وفّر للاحتلال مساحة كبيرة للاعتداء على المسجد الأقصى والاستفادة من هذه الفرصة التاريخية للشروع في تقسيمه.

رابعًا: الجهات الأهلية والمؤسسات العاملة للقدس:

عقدت هيئة علماء فلسطين في الخارج، بالتعاون مع دار الفتوى اللبنانية ومؤسسة القدس الدولية، في 2011/10/16، «مؤتمر فلسطين الدولي للأوقاف الإسلامية» للتعريف بواقع الأوقاف الإسلامية في فلسطين، وفضح ممارسات الاحتلال وتعدياته عليها، وتسليط الضوء على دور الأوقاف في حفظ الهوية الفلسطينية. كما ناقش المؤتمر 32 ورقة عمل أعدّها وقدمها باحثون جلّهم من المختصين والمهتمين بالوقف والأوقاف، من خلال ستة محاور تتعلق بالأوقاف الإسلامية بفلسطين.

أما الدور الأبرز هذا العام فكان لمؤسسة الأزهر الشريف، الذي أصدر في 2011/11/20 «وثيقة الأزهر ضد تهويد الأقصى» التي أكدت أن القدس ليست مجرد أرض محتلة، وإنما هي مكان إسلامي ومسيحي مقدّس، وأن عروبة القدس تضرب في أعماق التاريخ لأكثر من ستين قرنًا وأن الوجود اليهودي في مدينة القدس لم يتعدَّ 415 عامًا وهو وجود طارئ وعابر.

وخلال فعاليات المؤتمر العام لنصرة القدس، الذي عقد في 2012/2/15 في القاهرة لإطلاق حملة «كسر الحصار عن القدس ومواجهة خطط التهويد»، أكد شيخ الأزهر أحمد الطيب تشكيل هيئة تنسيقية تتولى التصدي لمؤامرات وخطط دولة الاحتلال لتهويد القدس وتغيير ملامحها التاريخية والعربية والجغرافية والدينية.

ومن بين الفعاليات الداعمة للأقصى حملة «أنا أردني والأقصى مسؤوليتي» التي أطلقها ملتقى القدس الثقافي وذلك في أعقاب القرار الصادر عن بلدية الاحتلال في 2011/10/25 ينذر بهدم تلة باب المغاربة خلال ثلاثين يومًا[27]. كما أطلق الملتقى حملة أخرى «أنا أردني.. الأقصى مسؤوليتي ولن تقتحموه» بهدف التضامن مع المسجد الأقصى المبارك ومنع الاقتحام الذي دعت إليه «جمعية أمناء المعبد» في ذكرى «خراب المعبد» التي صادفت 2012/7/29[28]، وقد سعى ملتقى القدس الثقافي إلى تعميم هذه الحملة على أكثر من دولة عربية. ومن شأن هذه الحملات، إذا ما توسعت وأحسن استخدامها، أن تساعد على نشر الوعي حول مخططات سلطات الاحتلال والمتطرفين اليهود وتعزيز التفاعل المستمر مع المسجد الأقصى.

وعلى المستوى الشعبي، أبدت الشعوب العربية والإسلامية بعض التطور في تفاعلها مع قضية القدس والأقصى تمثّل خصوصًا في تنظيم مسيرات تنادي بنصرة القدس والمقدسات. إلا أن الحراك الشعبي غالبًا ما تمثّل في هبّاتٍ عاطفية تنتهي بانتهاء الفعاليّة دون أن يكون لها كبير أثر في الحكومات العربية والإسلامية يدفعها إلى أخذ مواقف حازمة وجريئة تجاه ما تتعرض له مدينة القدس والمسجد الأقصى.

فقد نُظمت المسيرة العالمية المليونية لنصرة القدس في 2011/11/25 في عدد من الدول العربية أبرزها الأردن ومصر والمغرب بالإضافة إلى قطاع غزة، والتي انطلقت تنديدًا بعملية التهويد التي تتعرض لها مدينة القدس. ففي مصر، شارك ما يقارب الخمسة آلاف من أساتذة وعلماء الأزهر وطلاب الجامعة والمصلين من مختلف التيارات الدينية والسياسية في وقفة تضامنية داخل جامع الأزهر. وفي الأردن، شارك عشرات آلاف الأردنيين في مهرجان أقيم على بعد 25 كيلومتر من مدينة القدس في قرية سويمة في الأغوار الأردنية. أما في المغرب العربي فقد خرج حوالي 700 ألف مغربي في الدار البيضاء في مسيرات منددة بتهويد القدس والاعتداءات على الأقصى معربة عن تضامن أهل المغرب مع أهل القدس وفلسطين. كما شارك عشرات الآلاف من أبناء قطاع غزة بمسيرة انطلقت بعد صلاة الجمعة من مساجد القطاع.

وبعد هذه المسيرات دخل الحراك العربي في حالة من السبات، لتستأنف المسيرات مجددًا في أجواء التحضير لمؤتمر الدوحة الدولي للدفاع عن القدس، والذي تزامن مع عمليات اقتحام متكررة للمسجد الأقصى من قبل المستوطنين اليهود. ففي 2012/2/10، انطلقت في تونس مسيرة جماهيرية ضخمة مؤيدة للحق الفلسطيني في بيت المقدس. وفي مصر، نظم مئات المصلين بالجامع الأزهر في القاهرة وقفة احتجاجية يوم الجمعة 2012/2/17 ضد عملية تهويد مدينة القدس المحتلة، وشدد المتظاهرون على ضرورة قطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة الاحتلال. كما نظّمت عدة قرى في الضفة الغربية ومدينة خان يونس في قطاع غزة مسيرات جماهيرية حاشدة بعد صلاة الجمعة في 2012/2/24 ضد الاقتحامات المستمرة للمسجد الأقصى، والاعتداءات الممنهجة التي يقوم بها الاحتلال ضد المقدسات في فلسطين.

وكان إحياء يوم الأرض في 2012/3/30 تحت عنوان «مسيرة القدس العالمية» التي نظمتها شخصيات ومؤسسات وأحزاب ولجان أهلية متعاطفة مع قضية القدس في أكثر من 80 دولة، الحدث الأبرز للتضامن الشعبي مع القدس وأهلها في وجه أبشع عملية تهويد تتعرض لها المدينة منذ احتلالها. فقد قدّر عدد المشاركين في المسيرة بأكثر من مليوني شخص عبر العالم انطلقوا بمسيرات من دول الطوق باتجاه الحدود مع فلسطين المحتلة، بالإضافة إلى المسيرات والاعتصامات في مختلف دول العالم ولا سيما أمام السفارات الإسرائيلية خصوصًا في الدول الأوروبية. وقد دشنت «مسيرة القدس العالمية» مرحلة جديدة من التفاعل العملي مع القدس على المستوى العالمي، حيث استطاعت أن تجمع الفلسطينيين في مختلف أماكن تواجدهم وتوحّد اهتمامهم وتحركهم لأجل قضية واحدة كما أكّدت أن قضية القدس وفلسطين لم تعُد تعني الشعب الفلسطيني وحده بل أصبحت قضية عالمية، وهذا انتصار جديدٌ له.

كما أن تجاوز الحشد لهذه الفعالية حدود الفلسطيني ليحلّق في آفاق عربية وإسلامية وعالمية أمر باعث على الاطمئنان إلى أن هناك جهات وتيارات كثيرة قد فطنت إلى ضرورة توفير بديل عملي لدعوات التطبيع تحت حجّة حثّ العرب على زيارة القدس، إلى إشعار الأمة بواجبها الأهم تجاه القدس، وهو واجب التحرير لا المواساة. وإن غياب الأقصى كعنوان تفصيلي عن هذه المسيرات ينبغي ألا يلفتنا عن إيجابية إحياء يوم الأرض بمسيرات دعم القدس للتأكيد على مركزيتها، فالقدس كلٌ والأقصى في القلب منها، ودعم المدينة لا يستثني أقصاها.

ومن جديد خبا التفاعل الشعبي العربي والإسلامي مع القدس والمسجد الأقصى رغم عمليات الاقتحام ومشاريع التهويد الإسرائيلية، ليعود على استحياء مع استعداد اليهود لاقتحام الأقصى في ذكرى ما يسمى «خراب المعبد». فقد نظمت لجنة القدس باتحاد الأطباء العرب وقفة احتجاجية في 2012/7/28 أمام دار الحكمة بالعاصمة المصرية القاهرة، كما احتشد مئات الأردنيين ليلة 2012/8/4 على جبال مأدبا المطلة على المدينة المقدسة.

وعمومًا يمكن القول بأن فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948 كانوا الجهة الأبرز ميدانيًا في الدفاع عن القدس والأقصى من خلال المشاركة الكثيفة في دعوات شدّ الرحال والرباط في المسجد

الأقصى، وبرنامج مصاطب العلم، ومسيرة البيارق، وبرنامج عقد القران داخل المسجد الأقصى، بالإضافة إلى الدور البارز الذي تلعبه الشخصيات والمؤسسات المقدسية في لفت الانتباه إلى الأخطار التي يتعرض لها المسجد الأقصى.

لقد شهدت الفترة التي يغطيها التقرير عقد العديد من الندوات والمؤتمرات والمعارض لدعم القدس ورفع الصوت عاليًا للتنبيه إلى ما تتعرض له المدينة من هجمة تهويدية شرسة. إلا أنه وبالرغم من هذا كلِّه، فإن أحداث الربيع العربي وارتداداتها المستمرة أثرت في عمليات متابعة هذه الجهود والتفاعل معها خصوصًا تجاه الفعاليات المصرية لكسر حصار القدس ومواجهة اعتداءات الاحتلال على الأقصى.

خامسًا: دوليًا:

إن التفاعل الدولي مع قضية الأقصى يمكن رصده وتتبّعه من خلال المواقف الدولية حيال القدس عمومًا وهي مواقف تتوقف عند حدود الشجب والإدانة اللفظية والانسياق وراء الإرادة الإسرائيلية في حين أن لجم اعتداءاتها يستلزم مواقف حاسمة مع إجراءات عملية تأخذ مفاعيلها على الأرض.

وعلى سبيل المثال، فإن الولايات المتحدة التي تكرر تأكيدها أن المستوطنات فاقدة للشرعية وأنها تدمر حل الدولتين، كانت الدولة الوحيدة التي صوتت في 2012/7/6 ضد قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق بشأن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس[29]. وفي 2012/7/27، تعهّدت الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام «الفيتو» الأميركي ضد أي قرار في مجلس الأمن الدولي يُعتبر «مناهضًا» لدولة الاحتلال كما جاء في مشروع القانون المسمى «قانون تعزيز التعاون الأمني بين الولايات المتحدة وإسرائيل»[30] الذي أقره الكونغرس ووقّعه الرئيس الأمريكي باراك أوباما. ومما لا شك فيه أن هذه الازدواجية في الموقف الأميركي تتلقفها دولة الاحتلال إشارات للاستمرار في اعتداءاتها على القدس والأقصى وكل فلسطين.

ولعل التطور الدولي الأبرز يكمن فيما ذكره تقرير حرية الأديان لعام 2011 والصادر عن وزارة الخارجية الأميركية في الجزء منه المتعلق بـ«إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة». فقد نص

التقرير على أنه « ثمة سياسة حكومية متبعة منذ عام 1967 أيدتها المحكمة العليا في غير مناسبة، وهي تنفّذ تنفيذًا روتينيًا من قبل الشرطة لأسباب أمنية، تحرم غير المسلمين من أي فرصة لأداء شعائرهم الدينية في [المسجد الأقصى]. ورغم أن الحكومة ضمنت وصولاً محدودًا إلى [المسجد الأقصى] للجميع بصرف النظر عن معتقداتهم الدينية، فإن المسلمين فقط مسموح لهم بالصلاة في المكان على الرغم من تقييد وصولهم في بعض الأحيان لدواعٍ أمنية. وقد نظمت الشرطة الدخول والخروج من المكان وعملت على إخراج الزوار غير المسلمين إذا ظهر أنهم يؤدون الصلاة فيه. منذ عام 2000، عملت الأوقاف الأردنية التي تدير الموقع على منع غير المسلمين من الدخول إلى مزار قبة الصخرة والمسجد الأقصى». وقد أثارت هذه الفقرة من التقرير استنكارًا واسعًا في العالم العربي والإسلامي ما دعا الخارجية الأميركية (إلى إصدار بيان توضح فيه أن التقرير المذكور يقدم وصفًا موضوعيًا للحقائق المتعلقة بالسياسة التي تحكم الزيارات والعبادات في المسجد الأقصى،وإن التقرير لم يقدم أي توصيات لتغيير هذه السياسة ولم يتطرق لأي توصيات بهذا الشأن*). إلا أن تباشير ارتدادات هذا «الوصف» ما لبثت أن ظهرت مع الإعلان عن مسودة مشروع القانون التي أعدّها عضو الكنيست أرييه إلداد يقترح فيها تقسيمًا زمنيًا للمسجد الأقصى[31]. والمشروع، وإن لم يناقش بعد، إلا أنه يؤكد النيات المبيتة في دولة الاحتلال حيال الأقصى والتي تتغذى على التواطؤ حينًا وعلى التراخي حينًا آخر.

وقد زار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين حائط البراق في 2012/6/26 حيث صرّح قائلاً :»هنا نشاهد كيف أن التاريخ اليهودي محفور في حجارة القدس»[32]، وهو ما يتعارض مع الحقائق التاريخية والقرارات الدولية ومنها «لجنة شو» البريطانية لعام 1930 التي تعتبر حائط البراق جزءًا لا يتجزأ من المسجد الأقصى. كما قال إن أحد أسباب زيارته للحائط هو الدعاء لإعادة بناء «المعبد»[32]. كما زار المرشح الجمهوري للرئاسة الأميركية ميت رومني حائط البراق يوم ذكرى «خراب المعبد» في 2012/7/29 وعبّر عن شعوره بالألم الذي يشعره اليهود نتيجة تدمير «المعبد»[34]. وعلى الرغم من أن هذا التصريح لرومني يأتي من مرشح للرئاسة وقد يكون مرتبطًا باعتبارات انتخابية على المدى القصير، إلا أنه يعبر عن السياسة التي قد ينتهجها رومني في حال فوزه بالانتخابات. ويعكس هذا التصريح، كما تصريح بوتين، دعمًا وتثبيتًا دوليًا للعقيدة الإسرائيلية القائمة على فكرة بناء «المعبد الثالث» والذي لن يكون إلا بهدم المسجد الأقصى.

سادسًا: الإعلام والإعلام الإلكتروني:

في ظل انشغال القنوات المحلية والعالمية في العالم العربي والإسلامي بمتابعة أحداث الربيع العربي وتداعياته، لم تأخذ القدس حقها من التغطية الإعلامية والمتابعة الصحفية لإبراز الهجمة الإسرائيلية لتهويد المدينة والسيطرة على المسجد الأقصى، مما دفع الاحتلال الإسرائيلي إلى استغلال هذا الانشغال لزيادة سيطرته وتعدّياته على القدس وأهلها.

فأخبار القدس والأقصى تكاد تكون خارج التغطية الإعلامية، باستثناء عدد قليل من وسائل الإعلام الفلسطينية المحلية ومواقع فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948 وعدد من وسائل الإعلام الملتزمة بقضية فلسطين. وقد انعقد المؤتمر الإسلامي التاسع لوزراء الإعلام في الغابون بتاريخ 2012/4/19، حيث وجّه المشاركون نداءً ملحًا إلى وسائل الإعلام في الدول الأعضاء لمواصلة التغطية الإعلامية وتكثيفها لإبراز الآثار التدميرية للعدوان الإسرائيلي، وتسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب التي تقترفها دولة الاحتلال في عدوانها. كما دعا المؤتمرون إلى الاهتمام الخاص بمدينة القدس إعلاميًا من خلال تخصيص آخر يوم جمعة من شهر رمضان من كل سنة لتوفير التغطية الإعلامية الكاملة لهذه المدينة المقدسة[35]. إلا أن هذه الدعوات بقيت تنتظر من يتلقفها وظلت القدس، ومعها الأقصى، شاهدة في الظل على إعلام شغله الأدنى عن الأقصى واختلطت لديه الأولويات.

وكان من بين الدعم الإعلامي حملة «مليار قلب نابض من أجل القدس» التي أطلقتها قناة «هنا القدس» الفضائية في 2011/10/3 والتي تهدف بشكل رئيس، وفقًا للمنسق الإعلامي للحملة الصحفي سلطان ناصر، إلى الكشف عن ممارسات الاحتلال بحق المدينة المقدسة بشكل عام والمقدسات الفلسطينية وعلى رأسها المسجد الأقصى المبارك بشكل خاص، وفضحها على المستوى الدولي والعربي.

وأوضح ناصر أن الحملة تسعى في المرحلة الأولى إلى جمع 3 ملايين توقيع للمدافعين عن القدس المحتلة إلكترونيًا، فيما سيتم بعد ذلك الإعلان عن مراحل جديدة للحملة، من أجل الوصول إلى المليار مدافع عن القدس، ونوه إلى مشاركة 100 وسيلة إعلامية في الإعلان عن هذه الحملة على المستوى العربي والدولي[36].

وعلى صعيد الإعلام الإلكتروني، تنشط المنظمات والحركات اليهودية في الاستفادة من الفضاء الإلكتروني للترويج لتهويد المسجد الأقصى وبناء «المعبد الثالث» على نطاق واسع. فقد قامت عدة منظمات يهودية خلال شهر تموز/يوليو 2012 بتوزيع عشرات آلاف النسخ الإلكترونية والورقية لنشرات ومطويات تدعو إلى تسريع بناء «المعبد»، تتضمن صورًا ومجسمات لـ«معبد» المزعوم ومواصفات ومراحل بنائه، والألبسة والطقوس التي سيؤديها الحاخامات[37]. وفي 2012/7/19، تداولت مواقع الإنترنت مقطع فيديو أنتجته جمعية «معهد المعبد» عبارة عن إعلان بعنوان «التاسع من آب: الأولاد جاهزون»[38]. الفيديو يظهر فيه ولدان يبنيان «المعبد الثالث» من رمل الشاطئ ويدعوان والديهما إلى رؤية ما بنيا. وإذ ينهض الوالد من كرسيه ليرافقهما إلى حيث المجسم تسقط منه (أو يُسقط) جريدة عليها صورة الرئيس المصري محمد مرسي. وعلى الرغم من الرسالة الرئيسة للإعلان التي تعلن أن أوان بناء «المعبد الثالث» حان، فإن التعاطي العربي مع الفيديو ركز على أنه إهانة للرئيس المصري أكثر مما هو ترويج لبناء «المعبد»، وتاليًا لتدمير الأقصى. ومن جملة الردود العربية على الفيديو مقطع يحاكي الفيديو العبر ي وعنوانه «أولادنا أيضًا مستعدّون»[39]. الفيديو يظهر فيه ولدان يبنيان الأقصى من الرمال فيما يقرأ والدهما في جريدة عنوانها العريض «مرسي رئيسًا للمصريين» ربما بهدف التأكيد على التزام مرسي حيال القدس والأقصى. هكذا، وفي ظل غياب الابتكار في المقلب العربي والإسلامي، يظل الحراك الإعلامي في إطار ردة الفعل على ما يجترحه الإسرائيليون، وفي أحسن الأحوال، فإن ردود الفعل تخلط الرسائل والأهداف وتضيع منها العناوين الأساسية.

وبشكل عام، لم يكن التفاعل العربي والإسلامي مع قضية المسجد الأقصى بحجم الهجمة الإسرائيلية الشرسة التي لن يكون لجمها ممكنًا بعقد الاجتماعات والمؤتمرات التي تعيد تأكيد المؤكد لتغرق مجددًا في الدعوات والمطالبات والتعهدات التي لا تجد طريقًا إلى التنفيذ. وعلى المستوى الشعبي، لا يزال الحراك ضعيفًا إذا ما اعتبرنا ثورات الربيع العربي مرحلة مفصلية أعلنت رفض الشعوب العربية الاستمرار في الخنوع والتبعية وقدرتها على التغيير. كما أن تعاطي السلطة الفلسطينية مع موضوع الأقصى لم يكن متناسبًا مع ما يحاك ضده وجل ما صدر عن السلطة الدعوة إلى زيارة الأقصى التي لا زالت محطّ جدل وخلاف بين مختلف أطياف الأمة تضاف إلى خلافاتها وتجاذباتها الأخرى. وإذ لا يفارق الموقف العربي والإسلامي اليوم صيغة

الشجب والاستنكار التي التزمها حتى عندما أحرق المسجد الأقصى منذ ثلاثة وأربعين عامًا فإنه ليس أمام دولة الاحتلال إلا الاطمئنان إلى إمكانية المضي في سياساتها حيث لا يبدو أن هناك أثمانًا قد تضطر لدفعها.



هوامش الفصل الرابع

1. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، 2012/3/09
2. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، 2012/2/22.
3. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، 2012/3/09.
4. صحيفة القدس المقدسية، 2012/7/26.
5. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، 2012/07/17.
6. المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/08/09.
7. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، 2012/07/17.
8. المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/08/09.
9. المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/7/22.
10. فلسطين الآن، 2012/8/21.
11. تلفزيون نابلس، 2012/8/17.
12. حول المواقف الرافضة للزيارة، أنظر مثلاً صحيفة الاتحاد، أبو ظبي، 2012/4/23؛ الشرق، الدوحة، 2012/4/30؛ المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/5/2
13. للاطلاع على المواقف المؤيدة للزيارة، أنظر مثلاً مركز إعلام القدس ووكالة معًا الإخبارية، 2012/4/24؛ القدس المقدسية، 2012/4/25.
14. صحيفة القدس المقدسية، 2012/7/26.
15. كشفت قناة الجزيرة في كانون ثانٍ/يناير 2011 عن أن المفاوض الفلسطيني اقترح إنشاء لجنة مشتركة لإدارة المسجد الأقصى، وهو ما وصف في المفاوضات بأنه «فكرة خلاقة لإدارة الأقصى/المعبد».

أنظر في هذا الصدد عبد الله ابحيص وآخرون، عين على الأقصى، التقرير الخامس (مؤسسة القدس الدولية، بيروت 2011)، ص 41.

16. كلمة الرئيس الفلسطيني في المؤتمر الدولي للدفاع عن القدس بالدوحة متوافرة على للرابط التالي - http://www.qatarconferences.org/jerusalem/arabic/palestine.php

17. الكلمة الكاملة للرئيس الفلسطيني محمود عباس التي ألقاها في 2012/8/16 في مؤتمر التضامن الإسلامي متوا فرة على الرابط التالي: http://palestina.ro/?p=7071

18. موقع أجناد الإخباري، 2012/7/31.

19. المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/8/13.

20. للكلمة الكاملة لأمير قطر متوافرة على الرابط التالي: - http://www.qatarconferences.org/jerusalem/arabic/palestine.php

21. يمكن الاطلاع على إعلان الدوحة الصادر عن المؤتمر الدولي للدفاع عن القدس على الرابط للتالي: - http://www.qatarconferences.org/jerusalem/arabic/doha_delaration.php

22. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، 2012/3/09.

23. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، 2012/2/22.

24. وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، 2012/3/09.

25. الغد، الأردن، 2012/8/15.

26. صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، 2012/8/16.

27. السبيل، 2011/11/23.

28. مركز إعلام القدس، 2012/7/23.

29. وكالة رويترز للأنباء، 2012/3/25.

30. السفير، 2012/7/28.

31. جيروزاليم بوست، 2012/8/12.

32. فلسطينيو الـ48، 2012/7/26.

33. جمعية «الحفاظ على تراث الحائط الغربي»، 2012/6/26.

34. جمعية «الحفاظ على تراث الحائط الغربي»، 2012/7/29.

35. ليبانون فايلز، 2012/4/20.

36. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011/10/5.

37. فلسطينيو الـ48، 2012/7/25.

38. الفيديو متوافر على الرابط التالي: http://www.youtube.com/watch?v=LPmViwmJSJE&feature=youtu.be

39. الفيديو متوافر على الرابط التالي: http://www.youtube.com/watch?v=ttF1xrLmS6k





مؤسسة القدس الدولية
al Quds International Institution (QII)

القدس نحميها معاً.. نستعيدها معاً
Together We Safeguard al Quds

الإدارة العامة - لبنان
لبنان - بيروت - شارع الحمرا
بناية السارولا - الطابق 11
هاتف: 751725 1 961+
فاكس: 751726 1 961+
ص.ب: بيروت - الحمرا 1135647
info@alquds-online.org

General Directorate - Lebanon
Lebanon - Beirut - Hamra
Sarolla Bldg 11th Floor
Office: +961 1 751725
Fax : +961 1 751726
P.O.Box: Beirut - Hamra 1135647
www.alquds-online.org

مكتب سورية
دمشق - شارع البرامكة
مقابل فندق أمية
تلفاكس: 00963 11 2218192/3
ص.ب: 30719 دمشق - سورية
qiisyria@alquds-online.org
alquds@aloola.sy

مكتب اليمن
صنعاء - الدائري - الضاحية الجديدة
هاتف: 00967 1 558216/7
فاكس: 00967 1 558211
ص.ب: 13550
qiiyemen@alquds-online.org
quds57@hotmail.com

مكتب مصر
القاهرة - مدينة نصر
شارع القاضي سراج - أحمد الزمر
أمام جمعية الهلال والكابتن
ص.ب: 15
تلفاكس: 0020222754596
qiiegypt@alquds-online.org

مكتب فلسطين
غزة - النصر
شارع عزالدين القسام
برج الكرمل الطابق الثاني
تلفاكس: 0097082821966
ص.ب: 1381
qiipalestine@alquds-online.org

مكتب الكويت
الكويت العاصمة
الزهراء - شارع 47
هاتف: 00965 99083087
qiikuwait@alquds-online.org

مكتب ماليزيا
A-G-10 taman putera
jalan prima 3/3 ...
taman 53100 kuala lumpur
0103965180
mohammadnakram@gmail.com
m_nakram@hotmail.com

مكتب الجزائر
الجزائر العاصمة
شارع يعقوب يوسف - الجزائرية
هاتف: 0021321793484
فاكس: 0021321793906
qiialgeria@alquds-online.org

مكتب السودان
الخرطوم - شارع عبيد ختم
رقم العقار 37 مربع 68
هاتف: 00249 155122862
فاكس: 00249 155112269
ص.ب: 11474 جمهورية السودان
alquds-sudan@maktoob.com

مكتب جزر القمر
الكمورا - موروني
جزر القمر
هاتف: 002697...
comoros@alquds-online.org

مكتب جنوب افريقيا
Alquds Foundation Plot ... Athlone
p.o. box: 445 - athlone, 7760
Cape Town, South Africa
Tel: 002721 696 8545
Fax: 002721 696 8468
info.cpt@alquds.za.net

Design & Printing by: AFHAN - +961 1 ...

www.alquds-online.org